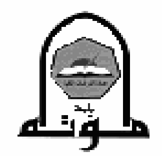


جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

جوانب التفكير النحوي عند الشاطبي في كتابه: "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية"

إعداد الطالب

عزمي محمد عيال سلمان

إشراف

الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

في الدراسات اللغوية قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة, 2010م

الإهداء

إلى أفنان؛

بسمة الحياة ...

عزمي محمد عيال سلمان

الشُكر والتَقْدير

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان والتقدير – وأنا أضع هذا البحث – من الأُستاذ الكبير والعالم الجليل أ.د. يحيى عبابنة، فله فضل علي سابغ في بداياتي العلمية، ثم فضل آخر على هذه الرسالة التي تفضل فقبل الإشراف عليها، فقد وقف خلفي يستحثني، يرقُب خَطْوي، ويجبر نَقْصي، وأُقر بفضل جامعتي العريقة جامعة مؤتة وأساتذتها الأجلاء.

أما الأديب البليغ د. أحمد عطية السعودي، فإن له علي أيادي كثيرة أعد منها ولا أُعددها، وحسبه أنه أشْعر قلبي حب هذا التراث والعصبية له، وتلقيه بما ينبغي له من الجلال والحيطة والحذر.

ويستوجب الثناء الجميل والتقدير الكبير، ما حظيت به من عون ومساعدة من قبل الزملاء والأصدقاء، وأخص منهم بالذكر والشكر: الأستاذ خالد محمد سحيمان، والدكتور خلدون السعودي، والأستاذ عيسى محمد سحيمان، والمهندس موسى السعودي، والأستاذ أحمد محمد حمود، والأستاذ الشيخ إبراهيم عطية، والدكتور خالد عطية، والمهندس مفلح العريني، والمهندس محمود يحيى الزيدانيين، والأستاذ فيصل عودة الرفوع، والأستاذ حسين خالد الفقير، والدكتور إسحاق أبو عوينة، والأستاذ أحمد سميح ضيف الله، والأستاذ ليث موسى عبد اللطيف.

عزمي محمد عيال سلمان

فهرس المحتويات

الملخّص

جوانب التفْكير النحوي عند الشاطِبي في كِتابِهِ:

"المقاصِد الشافِية في شَرح الخُلاصة الكافِية"

عزمي محمد عيال سلمان

جامعة مؤتة، 2010م

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الخُطوط الرئيسة التي سار عليها البحث النحوي لدى أبي إسحاق الشاطبي (ت: 790هـ) في كتابه (المقاصد الشافية في شرح الخُلاصة الكافية) التي قامت بِإثْراء تفكيره النحوي وتوجيهه.

وقد التزم الشاطبي في بحثه النحوي منهجاً دقيقاً تَظْهر معالمه في معظم أبواب الكتاب ومسائله، ومن أبرز هذه المعالم أن التحليل النحوي لديه لا ينْبغي أن يعمل جزافاً، بل ينظر في كلام العرب بالاستقراء والتتبع، فما وجد في كلامهم، ولا يتَحاشَى من استعماله ساغ قبوله وإجراء منهج النظر عليه.

والنظر النحوي لدى الشاطبي يسعى في كثير من أبواب الكتاب ومسائله النحوية إلى ربط التحليل بالواقع الاستعمالي للغة، وهذا ما يجعلنا نُقرر أن كثيراً مِما ذهب إليه الشاطبي كان أقرب إلى واقع اللغة، وقد كان موقفه من البحث النظري الذي لا يتصل بالواقع الاستعمالي هو الرفض في أغلب الأحيان، فتحليله للظواهر النحوية كان يأتي من داخل تلك الظواهر ضمن سياق لغوي موحد.

وقد جاء تَقْسيم هذه الدراسة في ثلاثة فصول وخاتمة، تناول الفصل الأول: التعريف بالشاطبي، وبكتابه (المقاصد الشافية)، وتناول الفصل الثاني: أصول النحو وأدلته عند الشاطبي، وأما الفصل الثالث فعالج: مذهب الشاطبي النحوي، وأما الخاتمة فقد انتهت إلى العديد من النتائج البحثية كان من أبرزها أن الشاطبي يمثل حلقة مهمة في سِلسِلة نُحاة الأندلس؛ لِما أبداه من تفكير ثاقب عميق في معالجة قضايا النحو ومسائله.

Abstract

Aspects of Syntactic Thinking in Al-Shatibi's Book "Al-Maqasid Al-Shafieah Fi Sharh Al-Khulasah Al-Kafieah"

Azmi Mohammad Eyal- Salman

Mu'tah University' 2010

This study aims at tracing the major aspects that the syntactic research of Abi- Ishaq Al-Shatibi, died in 790H, followed in his book "Al-Maqasid Al-Shafieah Fi Sharh Al-Khulasah Al-Kafieah". Such syntactic aspects have, eventually, enriched and directed his syntactic thought.

Al-Shatibi used a precise approach that appears in all chapters of the book. One of the milestones of this approach is that the syntactic analysis is not random. Al-Shatibi used "what the Arabs usually say" as a model, and through induction and affiliation accepted what is acceptable and rejected what is not. Syntactic affiliation of Al-Shatibi attempts to link analysis with everyday use of language. This allows us to decide that a lot of what Al-Shatibi said is very close to the reality of language. Al-Shatibi refused the theoretical research which is not connected to the real use of language. His analysis of syntactic phenomena came from the phenomena themselves according a to a unified linguistic context.

The study consists of three chapters and a conclusion. The first chapter introduces Al-Shatibi's life and book. The second chapter deals with the sources and authentication of Al-Shatibi's syntax. The third chapter deals with Al-Shatibi's syntactic approach. The study concludes that Al-Shatibi represents a an important circle in the syntactic chain of Al-Andalus because of thoughtful syntactic visions.

مقدمة

لقد تَسنم النحو العربي الذروة العليا من عناية نحاة الأندلس في القرنين السابع والثامن الهجريين، فكان في نهايةٍ مِن علو الطبقة، وكان النحاةُ فيه- كما يقول المقري- كأصحاب عصر الخليل وسيبويه، كثيري البحث فيه، وفي مذاهبه.

وقد نشأ بمدينة غَرناطة في ذلك العصر أحد النحاة المبرزين، وهو الإمام أبو إسحاق الشاطبي (ت: 790هـ)، الذي برع في علوم متعددة، فكان إماماً في النحو واللغة، وعلم البيان، والفقه وأصوله، والتفسير، والحديث، وغيرها من العلـوم.

وقد تَصدر هذا الإمام للإقراء بـ(الجامع الأعظم) بغَرناطة مدة، وكانت مجالسه تتناول علوماً متعددة، كان من ضمنها النحو، وقد جعل من (ألفية) ابن مالك مقرراً لمجلسه النحوي، فكـان يتناولـها بالشرح والتعليق- على عادة علماء عصره- مِما حدا به إلى وضع شَرح مطَول عليها، غدا من أضخم المصنفات النحوية في كتب التراث، ولَستُ أعلم مصنفاً في كتب النحو العربي المطْبوعة أضخم منه سوى (خِزانة الأدب) لعبد القادر البغدادي، وقد وسم هذا الشرح بـ(المقَاصِد الشافِية في شَرح الخُلاصة الكَافية)- وهو مِحور الدراسة- ويعد أوسع شُروح (ألفية) ابن مالك، وأغزرها، وأوفاها جمعاً واستيفاء لمذاهب النحاة، وتعليلاتهم، وشَواهِدهم، مع البسط والتفصيل، فهو بِحقّ موسوعة نَحوية قيمة.

ومِما يمتاز به هذا الشرح من غيره من شُروح (الألفية)، هو ربط مقاصد ابن مالك بالتراث النحوي الأصيل الذي يتمثل بكتاب سيبويه، وغيره من كتب النحو التي تُعنَى بالنحو العِلْمي لا التعلِيمي، والناظر في كتابه يراه وثيق الصلة بالتراث النحوي منذ نشأته حتى عصره، يعتمد في أكثر نُقولاته وتعليلاته على مصادر النحو الأولى، وما جاء بعدها من المصنفات العالية، فهذه الطريقة عنده من أعدل المناهج لِمن يريد أن يتَعرف أصول العلم، وقد التزمها في جميع مصنفاته الأصولية واللغوية.

وقد ذاعت شُهرة أبي إسحاق الشاطبي منذ أواخر القرن التاسع عشر بين الأوساط العلمية كونه أُصولياً وفَقيهاً، وذلك بسبب ذُيوع كتابه (الموافقات)، ونَشْره، ولو أُتيح لكتاب: (المقاصد الشافية)- الذي نُشِر سنة (2007م)- أن ينْشر في بداية

النهضة العلمية الحديثة لكُنا بِحق عرفنا عبقرياً من نحاة الأندلس هو الشاطبي النحوي الذي يمثل حلقة مهمة في سِلسِلة نُحاة الأندلس، ولتَوفر على دِراسة كتابه ثُلة من رواد القرن المنصرم يظْهرون ما فيه من أُصول النحو، ودقائقه، وغَرائِبه التي ربما تَستَغلق على الشادِين في الدراسات النحوية.

والشاطبي النحوي في طبقته لا يقِلّ عن أبي علي الشلوبين (ت: 645هـ)، وابن عصفور (ت: 669هـ)، وابن مالك (ت: 672هـ) وأبي حيان الأندلسي (ت: 745هـ)، وإنك لَتَجِده في كتابه كثيراً ما يحاور أساطِين النحو، ويرد أقوالهم بِفكر نحوي دقيق يستند إلى عقْلية فَذّة استطاعت أن تَسبِر أغوار كتاب سيبويه، وتَستخرج دفائنه بصنيع يفُوق صنيع بعض شُراحه مثل: ابن خروف (ت: 609هـ)، وغيره من النحاة الذين شَرحوا الكتاب، وقد عده محمد الطنطاوي سابع سبعة من نُحاة الأندلس المشهورين.

وقد عمد الباحث في هذه الأُطْروحة إلى دِراسة الخُطوط الرئيسة التي سار عليها البحث النحوي لدى الشاطبي، والتي قامت بِإثْراء تفكيره وتوجيهه، وليس مِن وكْدِي في دِراسة جوانِب التفكير النحوي عنده أن أزهو به، وأجعله أَنْحى من الخليل وسيبويه، وأَحطّ مِن قَدر غيره، وإنما جعلتُ من الموضوعية نهجاً أسير عليه، ولا أَتَنَكبه في تقويم تفكيره النحوي ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً.

وقد جاء تَقْسيم هذه الأُطروحة في ثلاثة فصول وخاتمة، تناولتُ في الفصل الأول: التعريف بالشاطبي، وبكتابه (المقاصد الشافية)، وتناولتُ في الفصل الثاني: أصول النحو وأدلته عند الشاطبي، وقد جاء هذا الفصل في: السماع، والقياس، والتعليل، ونظرية العامل، والإجماع، واستصحاب الحال.

وتناولت في الفصل الثالث: مذهب الشاطبي النحوي، في: موقف الشاطبي من المذهب البصري والمذهب الكوفي والمذهب البغدادي ونحاة الأندلس، وكذلك تناولتُ في هذا الفصل موقف الشاطبي من سيبويه وموقفه من ابن مالك صاحب (الألفية).

وآمل أن تكون هذه الأُطروحة إسهاماً جديداً في رفْد المكتبة العربية بدراسة تُعنَى بِتقديم أحد عباقرة النحو العربي إلى قُراء العربية، بِما تناولته من مواضيع

متعددة تتّصل بجوانب التفكير النحوي عند الإمام أبي إسحاق الشاطبي، سائلاً ا
الصواب والسداد، وهو ولي التوفيق.

الفصل الأول

تعريف بالشاطبي وبكتابه: (المقاصد الشافية)

هذا الفصل بمثابة إطار نظري يتناول: التعريف بأبي إسحاق الشاطبي العالِم، والتعريف بكتاب (المقاصد الشافية) محور الدراسة، ومادة البحث. والحديث هنا يعد خَلْفية معرفية، نستطيع أن نُوظفها في تفسير بعض جوانب التفكير النحوي لدى الشاطبي، والمتَعلقة بقضايا الأصول النحوية والاحتجاج، ومسائل التأثر والتأثير، محاولاً في كل ذلك الاختصار قدر الإمكان دون إخلال.

1.1 التعريف بالشاطبي:

إن المتتبع لحياة أبي إسحاق الشاطبي يجد أن ما أُفْرِد له من تَرجمات في القديم لا يتجاوز بضع صفحات، وأهمها ما جاء به تلميذه محمد المجاري في (برنامجه)[1]، وأحمد بابا التنْبكتي في كتابه: (نَيل الابتهاج)[2]، وكُلّ من جاء بعدهما كان يعتمد على ما ذكراه[3]، وسأقتصر في هذه الترجمة على النواحي الآتية:

---

1. انظر: المجاري: محمد بن محمد بن علي (ت: 862هـ)، برنامج المجاري، 1982م، تحقيق: محمد أبي الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص: 116 ـ 122. (البرنامج) لدى علماء الأندلس كتاب يسجل فيه العالم ما قرأه من مؤلفات في العلوم المختلفة، يذكر فيه عنوان الكتاب واسم مؤلفه والشيخ الذي قرأه عليه، فضلاً عن ذكره مكان الدرس وتاريخه، وأكثر من كتبوا في (البرامج) كانوا من علماء الحديث، ثم يليهم الفقهاء والنحاة، ولم يلحظ لأديب أو شاعر برنامج مكتوب. انظر: الطيار، رضا عبد الجليل: الدراسات اللغوية في الأندلس، 1980م، دار الرشيد للنشر، بغداد، ص: 35 ؛ ترحيني، فايز: "مراجعة كتاب (الدراسات اللغوية في الأندلس) لرضا عبد الجليل الطيار"، مجلة الفكر العربي، العدد السادس والعشرون، سنة 1982م، ص: 279.
2. انظر: التنبكتي: أحمد بابا بن أحمد (ت: 1036هـ)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج بهامش (الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب) لابن فرحون، 1351هـ، الفجامين، القاهرة، ص: 46 ـ 50.
3. انظر: الزركلي: الأعلام 1: 71 ؛ ابن عاشور: أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، ص: 70 ؛ ابن منصور: أعلام المغرب العربي، 1: 132 ؛ البغدادي (إسماعيل باشا): إيضاح المكنون 2: 127 ؛ مخلوف: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ص: 231 ؛ الكتاني: فهرس الفهارس 1: 191 ؛ كحالة: معجم المؤلفين 1: 118 ؛ سركيس: معجم المطبوعات، ص: 1090 ؛ الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر

1.1.1 عصره:

نَشَأَ الإمام أبو إسحاق إبراهيم الشاطِبي في القرن الثامن بمدينة غَرناطة، وهي عاصمة الدولة النصرية التي آل إليها حكْم الأندلس في الربع الثاني من القَرن السابع (635 ـ 897هـ)[1]، وقد عاشت غَرناطة في تلك الفترة حالة من الاضطراب الشديد تَمثّل في مظهرين، أحدهما: التنافس على الحكم وما يعقبه من اغتيالات وخَلْع[2]، وثانيهما هو: اعتداء الأسبان المتكرر الذي يسعى إلى السيطرة عليها، وعلى مدن الأندلس الأخرى، وضمها إلى حكْمه[3].

ومع هذا، فقد كانت الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأهل غَرناطة وأقاليمها تعج بمظاهر البذخ والترف، فهي كثيرة الخِصب، متدفقة المياه، عظيمة العمران، جليلة المجبى، لا نظير لها سقْياً ومنعة ونضارة[4]، ويحدثنا لسان الدين بن الخطيب (ت: 776هـ) عن أهلها، فيقول: أما رجالها "فصورهم حسنة، فصيحة ألسنتهم، عربية لغاتهم يتخلّلها عرفٌ كثير[5]، وتغلب عليها الإمالة. وأخلاقهم أبية في معاني المنازعات، وأنسابهم عربية، وفيهم من البربر والمهاجر كثير، ولباسهم الغالب على طبقاتهم الكتان والحرير والقطن...، ومبانيهم متوسطة، وأعيادهم حسنة مائلة إلى

النحاة، ص: 157؛ =أبو الأجفان: مقدمة تحقيق كتاب الإفادات والإنشادات، ص: 11 ـ 53 ؛ العبيدي: الشاطبي ومقاصد الشريعة ص: 11 ـ 116.

1. انظر: عِنَان: محمد عبد ا ، نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين، 1966م، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط3، ص: 27.
2. انظر: لسان الدين بن الخطيب: محمد بن عبد ا (ت: 776هـ)، اللمحة البدرية في الدولة النصرية، 1980م، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط3، ص: 32 ـ 34.
3. عِنَان: نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين، ص: 117.
4. انظر: لسان الدين بن الخطيب: اللمحة البدرية في الدولة النصرية، ص: 28 ـ 30.
5. يرى الباحث أنه قد يكون المقصود بـ(العرف) الذي يتخلل ألسنة أهل غرناطة أحد أمرين: الأول: ما تعارف عليه القوم من مصطلحات، وأنماط استعمالية لهجية خاصة بهم، والآخر: مأخوذ من المعنى اللغوي لكلمة (عرف)، فقد جاء في (المعجم الوسيط): "جاء القوم عرفاً: بعضهم وراء بعض" انتهى. فيكون على هذا معنى مصطلح (عرف) هو صفة نُطقية تتعلق بسرعة النطق، وتداخل الكلام بعضه في إثر بعض. انظر: مصطفى، إبراهيم، والزيات: أحمد حسن، وعبد القادر: حامد، النجار: محمد علي، 1972م، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، إستانبول، ط2، 2: 595.

الاقتصاد، والغِنَاء بمدينتهم فاس، حتى بالدكاكين التي تجمع كثيراً من الأحداث (الشباب)"[1].

وعلى الرغم من هذه الاضطرابات السياسية التي شهدتها غَرناطة والترف المعيشي لأهلها إلا أن القرن الثامن الهجري الذي عاش فيه الشاطبي يمثل طور النضوج للحياة الفكرية في دولة بني الأحمر، أو كما تدعى الدولة النصرية، وكانت غَرناطة قاعدة هذه الدولة التي كانت تشمل القسم الجنوبي من الأندلس حتى شاطئ البحر الأبيض ومضيق جبل طارق، وإلى غرناطة وإلى غيرها من القواعد الجنوبية انتقل النشاط العلمي بعد تخريب قرطبة[2]، فكانت هذه المملكة في عصر الشاطبي موئلاً لكثير من المسلمين الذين تسقط مدنهم بأيدي النصارى: يهاجرون إليها محافظة على دينهم وعقيدتهم، مما جعل هذه الرقعة تستقطب العلماء، وأهل الخبرة[3].

والمناخ الثقافي الذي عرفته غَرناطة في عصر الشاطبي يعد مزدهراً: إذ تواصلت فيه سنة الاهتمام بالعلم، وإقبال العلماء على إغناء رصيد المعرفة بمؤلفاتهم وأبحاثهم في ميادين الأدب، والنحو، والتفسير، والحديث، والفقه، والأصول، وغيرها، وقد قامت في حاضرة غَرناطة مؤسستان علميتان لهما إشعاعهما الفكري، ودورهما الرائد في بث العلم، ودراسة الكتب على اختلاف فنونها، وهما: الجامع الأعظم، والمدرسة (الجامعة) النصرية التي غدت من أعظم مناهل العلم في الأندلس والمغرب[4]، وذلك إلى جانب المساجد، وبيوت العلماء التي تشهد حلقات الدرس

---

1. انظر: لسان الدين بن الخطيب: اللمحة البدرية في الدولة النصرية، ص: 38 ـ 41.
2. المصدر نفسه ص: 21 ـ 27.
3. انظر: الشاطبي: إبراهيم بن موسى (ت: 790هـ)، الإفادات والإنشادات، 1986م، دراسة وتحقيق: محمد أبي الأجفان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، ص: 12.(مقدمة المحقق).
4. انظر: لسان الدين بن الخطيب: محمد بن عبد ا (ت: 776هـ)، الإحاطة في أخبار غَرناطة، تحقيق: محمد عبد ا عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1: 507 ـ 512 ؛ عِنَان: نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين ص: 126 ؛ وقد كان الشاطبي من رواد المدرسة النصرية يحضر مجالس العلم فيها، ويتصل بمدرسيها (الإفادات والإنشادات ص: 152) ؛ انظر أعلام تلك المدرسة (جامعة غَرناطة) في: عِنان: نهاية الأندلس ص: 484 ـ 487.

والبحث[1]، وكثيراً ما يشير الشاطبي في مؤلفاته إلى هذه المجالس، وما يدور فيها من نقاش ومحاورات.

2.1.1 اسمه ونسبه:

هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد بن موسى بن أحمد بن علي اللخْمِي[2]، وقد أضاف تلميذه محمد المجاري إلى هذا النسب: (الشاطِبي)[3]، وبهذا اللقب اشتُهر. وشاطبة التي ينتسب إليه أبو إسحاق مدينة في شرقي الأندلس، وشرقي قرطبة، وهي مدينة كبيرة قديمة قد خرج منها خَلْق من الفضلاء[4].

ولم تَخْلُص له كنيته (الشاطبي) التي اشتهر بها، فقد شاركه فيها بعض العلماء، وممن شاركه في الكنية، وتكرر اسمه كثيراً في حقل الدراسات اللغوية أبو القاسم بن فـِيره ـ بكسر الفاء وبعدها ياء ساكنة ثم راء مشددة مضمومة وبعدها هاء ـ ابن خلف بن أحمد الرعيـني الأندلسي، ولد بشاطبة سنة (538هـ) كان أوحد زمانه في النحو واللغة، تَصدر لإقراء القرآن الكريم بالقاهرة، له القصيدة التي سماها: (حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات)، وعدتها ألف ومائة وثلاثة وسبعون بيتاً، وهي المشهورة بـ(الشاطبية في القراءات)، وقد توفي في أواخر سنة (590هـ)[5].

وقد يخْلِط بعض الباحثين بين أبي إسحاق الشاطبي، وأبي القاسم الشاطبي، وهذا ما وقع فيه (بروكلمان) في أثناء تعداده لشروح الألفية فقد قال: وهنالك "شرح للشاطبي: جامع القرويين بفاس (1214 ـ 1215)، القاهرة ثان(2/ 123)، (وفيه

---

1. الشاطبي: الإفادات والإنشادات، ص: 15 (مقدمة المحقق).
2. الشاطبي: إبراهيم بن موسى (ت: 790هـ)، المقاصد الشّافية في شَرح الخُلاصة الكافية، 2007م، الجزء الأول بتحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1: 1.
3. المجاري: برنامج المجاري، ص: 116.
4. الحموي: ياقوت بن عبد ا (ت: 626هـ)، معجم البلدان، دار الفكر، بيروت، 3: 309.
5. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، 1964م، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 2: 260.

أن المؤلف هو الشاطبي أحد القُراء، المتوفى سنة (590هـ / 1194م)"[1]. فكيف يكون لهذا (الشاطبي) شرح على الألفية، وقد توفي قبل مولد ابن مالك بعشر سنين؟ لا ريب أن هذا من أوهام (بروكلمان).

ومن هذا التخليط أيضاً ما وقع فيه عبد العال سالم مكرم في كتابه (القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية)[2]، فقد ذكر في فهرس الأعلام اسم (الشاطبي)، ونسب إليه إشارتين: إحداهما تتعلق بالقصيدة الرائية الموسومة بـ(العقِيلة) ـ ومن المتفق عليه أنها منسوبة إلى أبي القاسم الشاطبي[3] ـ أما الإشارة الثانية، فتُمثل نَقْلاً عن خالد الأزهري (ت: 509هـ) في كتابه (التصريح على التوضيح)، وتتعلق بكسر ياء المتكلم، وما ذكره صاحب (التصريح) منقول عن أبي إسحاق الشاطبي في كتابه (المقاصد الشافية)[4]، فقد نسب عبد العال مكرم هاتين الإشارتين إلى علم واحد اسمه (الشاطبي) قاصداً بذلك أبا القاسم، والأمر على خلاف ذلك.

3.1.1 مولده ونشأته:

لم يحدد المؤرخون السابقون الذين ترجموا لحياة الشاطبي تاريخ مولده، فتلميذه محمد المجاري (ت: 862هـ) لم يتطرق إلى ذلك البتة، ونص أحمد بابا التنبكتي (ت: 1036هـ) على أنه لم يقف على مولده[5].

وقد اجتهد المحدثون في تحديد تاريخ مولده معتمدين في ذلك على إشارات ظنية، إذ رجح محمد أبو الأجفان في مقدمة تحقيقه لكتاب: (الإفادات والإنشادات)، أن تكون ولادته قبل سنة (720 هـ) بناء على أن وفاة أسبق شيوخه أبي جعفر

---

1. بروكلمان: كارل، تاريخ الأدب العربي، 1983م، نقله إلى العربية: رمضان عبد التواب، راجع الترجمة: السيد يعقوب بكر، دار المعارف، ط3، 5: 290.
2. انظر: مكرم: عبد العال سالم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، 2006م، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ص: 371.
3. انظر: سركيس: معجم المطبوعات العربية والمعربة، ص: 1092.
4. انظر: الشاطبي: إبراهيم بن موسى (ت: 790هـ)، المقاصد الشّافية في شَرح الخُلاصة الكافية، 2007م، الجزء الرابع بتحقيق: محمد إبراهيم البنّا وعبد المجيد قَطامِش، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 4: 198.
5. التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص: 46.

أحمد بن الزيات كانت سنة (728 هـ). فلا بد على أقل تقدير أن يكون الشاطبي في هذا التاريخ يافعاً[1]، ويرى حمادي العبيدي أن مولده قريب من سنة (730هـ) بناء على أنه كان صديقاً نِداً للوزير ابن زمرك الذي ولد سنة (733هـ)[2].

ومهما يكن من أمر، فإن الاختلاف في تحديد تاريخ مولده ليس فيه كبير فائدة في ظل غياب الأدلة الصريحة، فلنُحجِم عن ذلك كما فعل القدماء، وإن كنا نُرجح الرأي الأول.

ونشأته كانت كلها في غَرناطة في القرن الثامن الهجري، ولكن موطن آبائه كان في مدينة شاطبة، فقد لجأت أسرته إلى غَرناطة لَما سقطت هذه المدينة بيد ملك (أراجون) الإسباني الذي غزاها سنة (641هـ)، وظلت الحرب قائمة بينه وبين أهلها، فلم يتمكن منها إلا سنة (644هـ)، فَصب عليها جام غضبه، وأخرج منها جميع المسلمين[3].

ولم تذكر المصادر أن الشاطبي قد غادر غرناطة إلى غيرها، بل إنها لم تذكر له أية رحلة إلى المشرق على عادة علماء الأندلس من تنقلهم وترحالهم إلى تلك البلاد لِطَلَب العِلْم.

4.1.1 وفاته:

اختلف المؤرخون لحياة الشاطبي في تاريخ وفاته، فقد ذهب علي حسب ا إلى أنها كانت سنة (780هـ)[4]، وينص محمد بن الحسن الحجوي على أنها كانت في سنة (890هـ)[5]، وما نص عليه الحجوي غير صحيح إذ يكاد العلماء يجمعون

---

1. انظر: الشاطبي: الإفادات والإنشادات ص: 17 (حاشية رقم 2).
2. العبيدي: حمادي، الشاطبي ومقاصد الشريعة، 1992م، دار قتيبة، بيروت ودمشق، ص: 12، 13.
3. انظر: عِنَان: نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين ص: 36 ؛ لقد جاء في (الموسوعة العربية الميسرة، ص: 1068) أن القتال استمر بين أراجون وأهل شاطبة تسع سنوات، والراجح ما قاله عنان؛ فكتابه مرجع أصيل في دراسة الحقبة الأندلسية.
4. حسب ا : علي، أصول التشريع الإسلامي، 1964م، دار المعارف، القاهرة، ط3، ص: 7.
5. الحجوي: محمد بن الحسن (ت: 1376هـ)، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، 1977م، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، 4: 82.

على أنه من علماء القرن الثامن، والذي يقوي هذه التخطئة هو أن التاريخ الثابت لوفاته لدى العلماء هو أنه توفي بغَرناطة في يوم الثلاثاء الثامن من شعبان سنة (790هـ)، وهذا ما نص عليه تلميذه محمد المجاري وأحمد بابا التنبكتي[1]، والتحريف ممكن بين ما قاله الحجوي، وما ذهب إليه كـل من المجـاري والتنبكتي.

5.1.1 أخلاقه:

يجمِع المترجمون لحياة أبي إسحاق الشاطبي على أنه كان إماماً، قدوة، حافظاً، مجتهداً، سنّياً على قدم راسخ من الصلاح، والعِفة، والورع، والزهد، والحِرص على اتباع السنة، ومجانبة البِدع، والشبه، والسعي في ذلك مع تَثَبت تام، وانحراف عن كل ما ينْحو للبدع وأهلها[2]. وكان يكره التعصب والجدل، فيذكر في (الإفادات والإنشادات) أنه رأى أحد شيوخه في النوم، فسأله النصيحة، فقال له الشيخ: لا تَعتَرض على أحد[3].

6.1.1 مذهبه الفقهي:

تَفَقه أبو إسحاق الشاطبي على مذهب الإمام مالك بن أنس الأصبحي (93هـ ـ 176هـ)، فكان من أئمة المالكية[4]؛ ذلك أن المذهب السائد منذ بداية القرن الثالث الهجري في جميع أنحاء الأندلس، وفي مدينة غَرناطة ـ هو مذهب الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة[5].

---

1. انظر: المجاري: برنامج المجاري، ص: 122 ؛ التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص: 46.
2. انظر: التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص: 47 ؛ ابن منصور: عبد الوهاب، أعلام المغرب العربي، 1978م، المطبعة الملكية، الرباط، 1: 133.
3. انظر: الشاطبي: الإفادات والإنشادات ص: 98.
4. الزركْلي: خَير الدين، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، 1989م، دار العلم للملايين، بيروت، ط8، 1: 75.
5. انظر: لسان الدين بن الخطيب: اللمحة البدرية في الدولة النصرية، ص: 38.

ويعتمد المذهب المالكي اعتماداً كبيراً على الحديث النبوي الشريف حتى لُقب بـ (مذهب أهل الحديث)، وكان لهذا أثر بالغ في سمة من سمات النحو الأندلسي هي كثرة الاستشهاد بالحديث[1].

ومع ذلك نَجِد الشاطبي يحذر من التعصب المذهبي الذي يورث الجمود وضيق الأفق، فيقول في ذلك: "كُتُب الحنفية كالمعدومة الوجود في بلاد المغرب، وكذلك كتب الشافعية، وغيرهم من أهل المذاهب، ومع أن اعتياد الاستدلال لمذهب واحد ربما يكسب الطالب نفوراً، وإنكاراً لمذهب غير مذهبه من غير اطلاع على مأخذه، فيورث ذلك حزازة في الاعتقاد في الأئمة الذين أجمع الناس على فضلهم، وتقدمهم في الدين، واضطلاعهم بمقاصد الشارع، وفهم أغراضه"[2].

وقد سلك هذا المنهج أيضاً في شرحه للألفية، فلم يتعصب لمذهب دون آخر، ومعتمده في كل ذلك الدليل والبرهان، فأينما وجِدا في مذهب، كان ذلك المذهب مذهبه.

7.1.1 ثقافته:

يذهب الذين عرفوا الشاطبي واتصلوا به إلى أنه أحد علماء الأندلس الأفذاذ الذين طَار صِيتُهم في الآفاق، فبلغ بلاد المشرق وغيرها من الأقطار، فقد وصفه تلميذه محمد المجاري بأنه: "نَسِيج وحده وفَريد عصره"[3].

وقد برع أبو إسحاق الشاطبي في علوم متعددة، فكان إماماً في النحو واللغة، وعلم البيان، والفقه وأصوله، والتفسير، والحديث، وغيرها من العلوم، وها هو ذا يقول متَحدثاً في كتابه (الاعتصام) عن نهجه في طلب العلم: "إني و الحمد لم أزل منذ فُتِق للفهم عقلي ووجه شطر العلم طلبي أنظر في عقلياته، وشرعياته، وأصوله،

---

1. الهيتي: عبد القادر رحيم، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، 1975م، دار القادسية، بغداد، ص: 28 ـ 29.
2. الشاطبي: إبراهيم بن موسى (ت: 790هـ)، الموافقات، تحقيق: عبد ا دراز، دار المعرفة، بيروت، 2: 391.
3. المجاري: برنامج المجاري، ص: 116.

وفروعه، لم أقتصر منه على عِلْم دون عِلْم، ولا أفردت عن أنواعه نوعاً دون آخر حسبما اقتضاه الزمان والمكان، وأعطته المِنّة المخلوقة في أصل فطرتي، بل خُضت في لُججه خوض المحسن للسباحة، وأقدمت في ميادينه إقدام الجريء حتى كِدت أتلف في بعض أعماقه"[1].

وقد وصفه أحمد بابا التنبكتي بقوله: "الإمام العلامة المحقق... كان أصولياً مفسراً فقيهاً محدثاً لغوياً بيانياً نُظاراً ثبتاً بحاثاً مدققاً جدلياً بارعاً في العلوم، من أفراد العلماء المحققين الأثبات، وأكابر الأيمة المتفننين الثقات، له القدم الراسخ، والإمامة العظمى في هذه الفنون مع التحري والتدقيق"[2].

وكانت له مداخلات في المناقشات العلمية التي كانت تجري بين العلماء الكبار بجامع غَرناطة أيام كان في سِن الطلب[3]. وناهيك بها شهادة تزكيها مجادلته لكثير من كبار العلماء من شيوخه وغيرهم في مشكلات المسائل، ويؤكدها ما جرى له معهم من أبحاث ومراجعات انجلت عن ظهوره فيها؛ لِما له من غَزارة العلم، وبعد النظر، وقوة الحجة[4].

8.1.1 شعره:

لم يكن أبو إسحاق الشاطبي مشهوراً بالشعر، وقد رويت له بعض المقطوعات، وهي أشعار متوسطة مثل أشعار الفقهاء التي هي نظم في الحقيقة أكثر منها شعراً[5]، ومن ذلك قوله لما ابتُلي بالبِدع[6]:

بليتُ يا قوم والبلوى منوعـة ... بِمن أُداريه حتّى كاد يردِينـي

دفع المضرة لا جلباً لِمصلحةٍ ... فَحسبي ا ُ في عقْلي وفي ديني

1. الشاطبي: إبراهيم بن موسى (ت: 790هـ)، الاعتصام، 1982م، دار المعرفة، بيروت، 1: 24.
2. التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص: 46، 47.
3. انظر: الشاطبي: الإفادات والإنشادات ص: 126.
4. انظر: ابن منصور: أعلام المغرب العربي 1: 133.
5. المصدر نفسه 1: 133.
6. التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص: 49.

وقد نظم مقطوعة أخرى في مدح شرح محمد بن مرزوق التلمساني لـ(كتاب الشفا) للقاضي أبي الفضل عياض (ت: 544هـ)؛ لتكون في ديباجة الشرح، يقول في مطلعها[1]:

يا من سما لِمراقي المجدِ مقْصده   فَنَفسه بِنَفيس العِلـم قـد كَلفت

هذي رياض يروقُ العقْلَ مخْبرها   هي الشفا لنفوس الخَلْق إن دنَفَت

وتبرز هذه المقدرة على نَظْم الشعر لديه في كتابه: (المقاصد الشافية)؛ إذ كثيراً ما يعارض أبيات ألفية ابن مالك غير المحررة بأبيات أخرى من تأليفه يراها أكثر تدقيقاً وتحريراً، وهذا ما ستقف عليه الدراسة فيما بعد.

9.1.1 شيُوخه:

تتلمذ أبو إسحاق الشاطبي على مشايخ عصره من الغرناطيين وغيرهم من علماء الأندلس، وسمع منهم، وأخذ عنهم معظم العلوم التي برز فيها، وكان يجِلهم إجلالاً عظيماً، ويصرح في بعض المواضع أنه يورد كلامهم في شرحه تبركاً به[2]، ومن أبرزهم:

1. أبو عبد ا محمد بن الفخار البيري (ت: 754هـ)، إمام مجمع على إمامته في فَن العربية حفظاً واطّلاعاً ونقلاً وتوجيهاً[3]، قرأ عليه بالقراءات السبع في سبع ختمات[4]، وقد أكثر عليه في التفقه في العربية وغيرها، ونقل عنه الشاطبي في

---

1. انظر: الشاطبي: الإفادات والإنشادات ص: 150 ـ 152.
2. انظر: الشاطبي: إبراهيم بن موسى (ت: 790هـ)، المقاصد الشّافية في شَرح الخُلاصة الكافية، 2007م، الجزء التاسع بتحقيق: محمد إبراهيم البنّا، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 9: 332.
3. انظر: المقري: أحمد بن محمد (ت: 754هـ)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، 1968م، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 5: 355.
4. انظر: المجاري: برنامج المجاري، ص: 119.

شرحه كثيراً من الآراء[1]، إلا أنه قد يخَالفه في بعض المواضع، ويوافق ابن مالك[2].

ويحدثنا الشاطبي في نهاية كتابه (المقاصد الشافية) عن شيخه ابن الفخار وطريقته في تدريس النحو، فيقول: "كان من طُرق تعليمه البسط والتعليل وفَصْل القضية بين المختلفين من أهل البصرتَين وغيرهم، وضرب المسائل بعضها ببعض، والاتساع في التنظير، والإمتاع في المسألة المنظور فيها، إلى غير ذلك من التحصيلات المحكمة، والنكت المجتلبة المنقولة عن شيوخه والمفترعة له"[3].

2. أبو جعفر أحمد الشقُوري الفقيه النحوي الذي كان يدرس بغرناطة كتاب سيبويه، و(قوانين) ابن أبي الربيع، و(تسهيل) ابن مالك وألفيته[4]، وقد أورد له الشاطبي في كتابه (المقاصد الشافية) حكاية مع أبي حيان الأندلسي (ت: 745هـ) في القاهرة، وقد سأله أبو حيان عن مذهب مدرسي العربية بغرناطة في مسألة من مسائل النحو (تقديم التمييز على عامله)، فأخبره أبو جعفر بامتناع التقديم، فقال أبو حيان: بل الصحيح الجواز قياساً وسماعاً، ثم قام، فأخرج له مبيضة على (تسهيل) ابن مالك، وقرأ عليه فيها وجه القياس. وأنشد له من السماع أبياتاً كثيرة، ولما قرأ عليه الأبيات على كثرتها قال له: ما تقولون في هذه الشواهد ؟ فقال له الفقيه أبو جعفر: نَجمعها جميعاً، ونقول: هذا شاذ يحفَظ، ولا يقاس عليه. قال: فانزعج الشيخ أبو حيان لهذا الكلام. وينص الشاطبي على أن الذي ذهب إليه أبو جعفر في المسألة هو أصل متفق عليه عند الأكابر: الخليل وسيبويه، فمن دونهما إلى الآن[5].

---

1. انظر على سبيل المثال: الشاطبي: المقاصد الشّافية 1: 255، 312،.../ 2: 74، 159، 164، 534 / 3: 85، 201، 495 / 4: 93، 303، 426 / 5: 185، 283، 337 / 6: 287، 443 / 7: 352، 407، 572 / 9: 138، 328، 345.
2. الشاطبي: المقاصد الشّافية 1: 259، 464 / 5: 67.
3. المصدر نفسه 9: 487.
4. انظر: المجاري: برنامج المجاري، ص: 125 ؛ التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص: 47.
5. انظر: الشاطبي: إبراهيم بن موسى (ت: 790هـ)، المقاصد الشّافية في شَرح الخُلاصة الكافية، 2007م، الجزء الثالث بتحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 3: 558 ـ 559.

3. أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لُب التغْلبي (ت: 782هـ) مفتي غَرناطة، وخطيب جامعها، والمدرس بمدرستها النصرية[1]، عرض عليه الشاطبي مختصر أبي عمرو بن الحاجب في الأصول في مجلس واحد[2]، وقد نقل عنه الشاطبي بعض الفوائد النحوية[3].
4. أبو عبد ا محمد بن علي البلَنْسي الأوسي (ت: 782هـ)، وهو مؤلف كتاب في (مبهمات القرآن)[4]. كان كما ينص الشاطبي "في (النحو) عارفاً بطُرق أئمته المتأخرين، عالماً بمقاصدهم فيه، وكان من طُرق تعليمه بيان المقاصد بحسب القارئ من الابتداء والانتهاء، مرشحاً لفهمه، مدرباً له، وموقظاً لفكره لاقتناص الجواب، وإيراد السؤال، مطَرزاً مجلسه بنقل نُكت شيوخه، متأدباً معهم إذا ذَكَر أحداً منهم طَرب بذكراهم، وأمتَع بالثناء عليهم كعادة شيخه أبي عبد ا بن الفخار"[5]. وقد نقل عنه الشاطبي بعض المسائل والفوائد النحوية في (المقاصد الشافية)[6].
5. أبو عبد ا محمد بن أبي الحجاج يوسف بن عبد ا بن محمد اليحصبي المعروف باللوشي[7].
6. أبو عبد ا محمد بن محمد بن أحمد المقري (ت: 759هـ)، كان الشاطبي يحضر دروسه بـ (الجامع الأعظم) التي كان يلقيها بمحضر وجوه طلبة غرناطة وعلمائها سنة (757هـ)، وقد سمع عليه: (تيسير) أبي عمرو الداني، و(الشاطبية)، و(تسهيل) ابن مالك، و(الجزولية)، و(جمل) الزجاجي[8].

---

1. انظر: المجاري: برنامج المجاري، ص: 118.
2. المصدر نفسه ص: 118.
3. الشاطبي: المقاصد الشّافية 2: 601 / 3: 26 / 4: 36.
4. انظر: الشاطبي: الإفادات والإنشادات ص: 23.
5. الشاطبي: المقاصد الشّافية 9: 488.
6. انظر: الشاطبي: المقاصد الشّافية 1: 312 / 3: 559 / 6: 443 / 9: 488.
7. انظر: المجاري: برنامج المجاري، ص: 119.
8. المصدر نفسه ص: 119، 120.

7. أبو القاسم محمد بن أحمد الشريف الحسني السبتي (ت: 760هـ)، قاضي الجماعة، رئيس العلوم اللسانية، وشارح (مقصورة) حازم القرطاجني[1]. يقول عنه الشاطبي: "كان ـ رحمه ا ـ في هذا العلم (النحو) رفيع الشأن، عالماً بدفائن أئمته، وكان من طُرق تعليمه تحصيل مضمن الفصول والأبواب، جامعاً لما تشتّت منها، مقَرباً للمبتدئ، يقف القارئ على نُكَت كتابه المقرر واحدة فواحدة، لا يقْنَع بالفهم البراني فيه، مورداً للإشكال، مجيباً عنه، لا يخرج عن طريق كتابه إلا في الندرة، معتذراً عن غَفَلاته، مرتضياً ما ارتضاه شيوخه في فهمه محمِضاً بفوائد المعاني، ومسائل البيان، ومقَطعات الشعر الحِسان"[2].

8. أبو عبد ا محمد بن أحمد الشريف التلمساني أعلام أهل وقته[3].

9. أبو علي منصور بن علي بن عبد ا الزواوي (ت: 770هـ)، وهو فقيه نُظار، قرأ عليه الشاطبي مختصر منتهى السول والأمل، في علمي الأصول والجدل للإمام أبي عمرو بن الحاجب، وكل ذلك قراءة تَفَقه ونظر[4].

10. المحدث الراوية أبو عبد ا محمد بن أحمد بن مرزوق الخطيب التلمساني (ت: 781هـ)، سمع عليه الشاطبي في مجالس بعضها بـ(المدرسة النصرية)، وسائرها بـ(الجامع الأعظم) كتابي: (الجامع الصحيح) للإمام البخاري، و(موطأ) الإمام مالك ابن أنس برواية يحيى بن يحيى[5].

10.1.1 تلاميذه:

تَصدر الشاطبي للإقراء بـ(الجامع الأعظم) بغَرناطة مدة، وكانت مجالسه تتناول خمسة علوم هي:

---

1. انظر: التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص: 47 ؛ الشاطبي: الإفادات والإنشادات ص: 23.
2. الشاطبي: المقاصد الشّافية 9: 487 ـ 488.
3. الشاطبي: الإفادات والإنشادات ص: 23.
4. انظر: المجاري: برنامج المجاري، ص: 119.
5. المصدر نفسه ص: 119.

1. الفقه، وكان يعتمد في تدريسه على مصادر متعددة منها: (الموطأ) لمالك بن أنس(ت: 179هـ)، و(المدونة) لسحنون (ت: 240هـ).
2. الأصول، وكان يعتمد في تدريسه على مختصر ابن الحاجب (ت: 646هـ) إلى أن صنّف كتاب (الموافقات)، فأخذ يدرسه.
3. الحديث، وكان يعتمد في تدريسه (مقدمة) ابن الصلاح (ت: 643هـ).
4. القراءات، وكان اعتماده فيها كتاب (التيسير) لأبي عمرو الداني (ت: 444هـ).
5. النحو، وقد كان يدرسه من كتاب سيبويه (ت: 180هـ)، وكتب ابن مالك (ت: 672هـ): (الألفية)، و(التسهيل)، وشرحه[1]، ولعل الشاطبي في تدريسه (ألفية ابن مالك كان يتناولها بالشرح والتعليق ـ على عادة علماء عصره الذين جعلوا منها مقرراً رئيساً في مجالس النحو ـ فجاد بهذه الموسوعة النحوية الموسومة بـ(المقاصد الشافية في شرح الخُلاصة الكافية).

وقد أخذ عن الشاطبي جماعة من أعلام غَرناطة كان من أبرزهم:

1. أبو يحيى محمد بن عاصم، وأخوه أبو بكر القاضي[2]، وهما من أسرة علمية شهيرة بغرناطة. وقد كان أبو يحيى عالماً خطيباً، كاتباً أديباً، وارثاً لخطة شيخه الشاطبي، وكان من أبطال الجهاد، وفي ساحاته الشريفة استشهد سنة (813هـ). وكان القاضي أبو بكر فقيهاً أصولياً محدثاً يرجع إليه في الفتوى، ومن تآليفه (تحفة الحكام) التي وقع الإقبال عليها شرحاً، وتعليقاً، ودراسةً. وله أراجيز في أصول الفقه والنحو والفرائض والقراءات. وقد اختصر كتاب (الموافقات) لشيخه الشاطبي، وسمى مختصره بـ(نيل المنى في اختصار الموافقات) توفي سنة (829هـ)[3].

---

1. انظر: المجاري: برنامج المجاري، ص: 116 ـ 118.
2. التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص: 49.
3. انظر: مخلوف: محمد بن محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الفكر، بيروت، ص: 247 ؛ الشاطبي: الإفادات والإنشادات ص: 26 (مقدمة المحقق).

2. أبو جعفر أحمد القصار الأندلسي الغرناطي. وقد كان الشاطبي يطالع تلميذه هذا ببعض المسائل عند تصنيفه لكتاب (الموافقات)، ويباحثه فيها ثم يدونها[1].
3. أبو عبد ا محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد المجاري الأندلسي (ت: 862هـ)، صاحب (البرنامج). وقد ذكر في برنامجه الشاطبي على أنه من شيوخه قبل رحلته إلى المشرق، فقال: عرضت عليه (ألفية) ابن مالك عن ظهر قلب، وحدثني بها عن شيخه الإمام العلامة أبي عبد ا البيري ـ إلى أن يصل في سلسلة السند إلى صاحبها ابن مالك[2] ـ وذكر أنه أخذ عنه كتاب سيبويه و(مختصر) ابن الحاجب، و(موطأ) الإمام مالك، وسمع عليه بعض (الموافقات)[3].

11.1.1 مؤلّفاته:

تدور مصنفات أبي إسحاق الشاطبي في فلكين هما: علوم اللغة والنحو، وعلوم الشريعة، وله في هذه التصانيف "استنباطات جليلة وفوائد لطيفة وأبحاث شريفة"[4]، ويصف أحمد بابا التنبكتي تآليفه في هذه العلوم بقسميها بأنها: "تآليف نفيسة اشتملت على تحريرات للقواعد، وتحقيقات لمهمات الفوائد"[5]. وهذه الكتب على النحو الآتي:

---

1. التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص: 76.
2. من الغريب أن الشاطبي يصرح بأنه "لم يأت إلى بلادنا من هذا الرجز نُسخة مروية"، انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 7: 237. فكيف ينص المجاري على أنه سمعها مروية بسندها من طريق الشاطبي حتى تصل إلى قائلها ابن مالك!.
3. انظر: المجاري: برنامج المجاري، ص: 116 ـ 118.
4. مخلوف: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ص: 231.
5. التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص: 48.

1. الموافقات، وهو أشهر كتبه، وقد سماه: (عنوان التعريف بأسرار التكليف)، ثم درج على الإشارة إليه باسم (الموافقات)[1]. حاول من خلاله وضع منهج لتقرير الأصول، واستنباط الفروع؛ لذلك فهو كتاب في الأصول. وقد حظي باهتمام العلماء، والمحققين، ويظهر ذلك من خلال طبعاته المتعددة، وهي على النحو الآتي:

أ. طبع بتونس سنة (1302هـ ـ 1884م) بمطبعة الدولة التونسية، وبتصحيح ثلاثة من علماء جامعة الزيتونة في ذلك الوقت، هم: علي الشنوفي، وأحمد الورتاني، وصالح قايجي، وظهر في أربعة أجزاء[2].

ب. طبع الجزء الأول منه في سنة (1327هـ ـ 1909م)، ويقع في (189 صفحة) بمدينة (قازان) عاصمة جمهورية التتار بروسيا[3].

ج. طبع في مصر سنة (1341هـ - 1922م) في المطبعة السلفية، وعلق محمد الخضر حسين على الجزء الأول والثاني، وعلق محمد حسين مخلوف على الجزء الثالث والرابع.

د. طبع في مصر بتعليق وتحقيق الشيخ عبد ا دراز، وظهر في أربعة أجزاء. وقد أعادت دار المعرفة في بيروت إصدار هذه الطبعة باعتناء إبراهيم رمضان في أربعة أجزاء أيضاً.

هـ. طبع في مصر بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد عن مطبعة محمد علي صبيح، وظهر في أربعة أجزاء.

و. طبع في السعودية سنة (1417هـ ـ 1997م) بتحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان عن دار ابن عفان، في سبعة أجزاء.

---

1. لقد وهم عمر رضا كحالة فاعتبر (عنوان التعريف بأسرار التكليف) كتاباً مستقلاً عن (الموافقات) انظر: كحالة، عمر رضا: معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، 1957، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1: 118.
2. انظر: ابن منصور: أعلام المغرب العربي، ص: 76.
3. انظر: سركيس: يوسف اليان، معجم المطبوعات العربية والمعربة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ص: 1091.

2. الاعتصام، ألّفه الشاطبي بعد (الموافقات)، ولم ينهه، ولعله آخر مصنفاته، يقع في جزأين، موضوعه البدع، وقد طبع أربع طبعات، هي:

أ. طبع في دار المنار بعناية دار الكتب المصرية سنة (1332هـ ـ 1913م)، وقدم له محمد رشيد رضا بمقدمة حسنة[1].

ب. طبع في المكتبة التجارية الكبرى بمصر، مع مقدمة محمد رشيد رضا، وتصحيح محمد سليمان، غُفْلاً من التاريخ[2].

ج. طبع في دار المعرفة ببيروت مع مقدمة محمد رشيد رضا كذلك سنة (1402هـ ـ 1982م).

هـ. طبع في دار التوحيد بالسعودية، باعتناء: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان.

3. الإفادات والإنشادات، وقد جمع فيه نوادر، وطرائف، وفوائد نثرية، ومنظومة، يرويها عن شيوخه في مواضيع مختلفة تأخذ من كل فن بطَرف[3]، ولعل هذا الكتاب هو أول ما صنّف الشاطبي من مؤلفاته (759هـ ـ 760هـ)، وقد طُبِع بتحقيق: محمد أبي الأجفان، في بيروت عن مؤسسة الرسالة مرتين: الطبعة الأولى في سنة (1403هـ ـ 1983م)، والثانية في سنة (1406هـ ـ 1986م).

4. كتاب المجالس، وهو شرح لكتاب البيوع من صحيح البخاري، وهو من مصنفات الشاطبي المفقودة، يقول عنه التنبكتي: "إن فيه من الفوائد والتحقيقات ما لا يعلمه إلا ا سبحانه"[4].

5. عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق. وهو كتاب في علم الصرف والاشتقاق، وذكر التنبكتي أنه رأى في بعض المواضع أن هذا المصنف قد أُتْلِف في حياة

---

1. سركيس: معجم المطبوعات العربية والمعربة ص: 1091.
2. الشاطبي: الإفادات والإنشادات ص: 33 (مقدمة المحقق).
3. الكتاني: عبد الحي بن عبد الكبير، فهرس الفهارس والأثبات، 1982م، باعتناء: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1: 191.
4. التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص: 48.

الشاطبي[1]. ولست أوافق التنبكتي فيما ذهب إليه، فلو كان ما قاله صحيحاً لأشار الشاطبي إلى ذلك، ولكني رأيته قد جعله من مصادره في الشرح يحيل إليه مراراً[2]، لا سيما، وأنه قد انتهى من تأليف شرحه (المقاصد الشافية) في مرحلة النضج الفكري (771هـ)، وهي مرحلة تستقر فيها الأفكار والرؤى، بحيث لا يقدم عالم فيها على إتلاف مصنفاته.

6. أُصول العربية. وقد ذكر التنبكتي أن هذا الكتاب قد أُتْلِف أيضاً في حياة الشاطبي[3]، ويرد عليه بمثل ما قيل سابقاً، فقد أحال إليه الشاطبي كثيراً في (المقاصد الشافية) طالباً من القارئ أن يستوفي بعض المسائل في تضاعيفه[4].

ومن النظر في الإحالات الواردة في (المقاصد الشافية) والمتعلقة بهذا الكتاب يتبين أنه يتناول الأصول النحوية النظرية على غرار ما في كتابي: الإغراب في جدل الإعراب للأنباري (ت: 577هـ)، والاقتراح للسيوطي (ت: 911هـ)، بخلاف ما ذهب إليه العبيدي إذ يرى أنه "كتاب في قواعد اللغة من نحو وصرف اقتصر فيه على القواعد الأصلية التي لا غنى عنها، وجعله لطلاب هذا العلم"[5].

7. كتاب اسمه: (فتاوى الشاطبي) وهو ليس من تأليفه، وإنما هو من إعداد بعض المحققين جمعوا فيه جملة من فتاوى، وآراء الشاطبي المبثوثة في كتابي (الموافقات) و(الاعتصام)[6]، وقد طُبع في تونس بتحقيق محمد أبي الأجفان في سنة (1984م) عن مطبعة الاتحاد العام التونسي.

8. المقاصِد الشافِية في شَرح الخُلاصة الكافِية، ويعد هذا الكتاب أوسع شروح ألفية ابن مالك (672هـ) وأغزرها وأوفاها، فهو موسوعة نحوية قيمة تأتي في مقدمة

---

1. التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص: 49.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشّافية 4: 387 / 6: 279 / 7: 370 / 8: 241 /، 308، 450.
3. التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص: 49.
4. انظر: الشاطبي: المقاصد الشّافية 1: 346، 499 / 2: 68، 162 / 4: 181، 494 / 5: 72، 115، 294، 310، 526 / 6: 428 / 7: 428 / 8: 96 / 9: 120، 194.
5. العبيدي: الشاطبي ومقاصد الشريعة، ص: 99.
6. المصدر نفسه ص: 99 ـ 100.

شروح الألفية المطولة، لم يقصد فيه مؤلفه الاختصار الذي قصده غيره ممن شرح هذا النظْم، وقد صدر حديثاً (1428هـ ـ 2007م) عن معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ويقع الكتاب في عشرة أجزاء، منها تسعة للكتاب المحقق، والجزء العاشر للفهارس الفنية، وقد قام بتحقيقه ثلة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى، وهذا الكتاب هو محور هذه الدراسة.

وقد وهم محمد أبو الأجفان عندما فرق بين (شرح الخُلاصة في النحو)، و(شرح ألفية ابن مالك في النحو)، فذكر هذين العنوانين على أنهما مؤَلفَان مستقلان للشاطبي[1]، وما درى أن أرجوزة ابن مالك الصغرى (الألفية) هي نفسها (الخُلاصة)[2].

12.1.1 مكانته العلمية في النحو وعلوم العربية:

لقد ذاعت شُهرة أبي إسحاق الشاطبي منذ أواخر القرن التاسع عشر بين الأوساط العلمية لكونه أصولياً وفقيهاً، وجعله محمد رشيد رضا نظيراً لابن خلدون من حيث التجديد والابتكار في القرن الثامن الهجري[3]، وذلك بسبب ذيوع كتابه (الموافقات)، ونشره، ولو أتيح لكتاب: (المقاصد الشافية) أن ينْشر في بداية النهضة العلمية الحديثة لكُنا بِحق عرفنا عبقرياً من نحاة الأندلس هو الشاطبي النحوي الذي يمثل حلقة مهمة في سلسلة نحاة المدرسة الأندلسية، ولتَوفر على دراسة كتابه ثُلة من رواد القرن المنصرم يظهرون ما فيه من أصول النحو، ودقائقه، وغرائبه التي ربما تَستَغلق على الشادِين في الدراسات النحوية.

والشاطبي النحوي في طبقته لا يقِلّ عن أبي علي الشلوبين (ت: 645هـ)، وابن عصفور (ت: 669هـ)، وابن مالك (ت: 672هـ) وأبي حيان الأندلسي (ت:

---

1. انظر: الشاطبي: الإفادات والإنشادات ص:27، 28. (مقدمة المحقق).
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشّافية 1: 1، 2.
3. انظر: الشاطبي: الاعتصام 1: 4 (مقدمة الطبعة).

745هـ)، تَجِده في كتابه كثيراً ما يحاور أساطين النحو، ويرد أقوالهم بفكر نحوي دقيق يستند إلى عقلية فذة استطاعت أن تَسِير أغوار كتاب سيبويه، وتستخرج دفائنه بشكل يفوق صنيع بعض شُراحه مثل: ابن خروف (ت: 609هـ)، وغيره من النحاة الذين شرحوا الكتاب، وقد عده محمد الطنطاوي سابع سبعة من نحاة الأندلس المشهورين[1].

وما كان للشاطبي أن يتبوأ هذه المكانة المرموقة في النحو العربي لولا وجود عاملين مهمين أحدهما: المنْهج الذي اختطّه الشاطبي في طلب العلم، وفرضه على نفسه ملتزماً بشروطه كلها، وهذا المنهج يتبدى حسبما جاء في كتاب (الإفادات والإنشادات) في عدم تسمية العالِم بِعلم ما عالِماً بذلك العلم على الإطلاق، حتى تتوفر فيه أربعة شروط: أحدها: أن يكون قد أحاط علماً بأصول ذلك العلم على الكمال. والثاني: أن تكون له قدرة على العبارة عن ذلك العلم. والثالث: أن يكون عارفاً بما يلزم عنه. والرابع: أن تكون له قدرة على دفع الإشكالات الواردة على ذلك العلم[2]. والناظر في كتاب (المقاصد الشافية) يجد أن الشاطبي النحوي قد اتصف بهذه الشروط جميعها، وهذا ما ارتَهنَتْ الدراسة للقيام بالكشف عنه.

والعامل الثاني يرجع إلى انتساب الشاطبي إلى سلسلة ذهبية من علماء النحو يخْبِرنَا عن بعض أعلامها[3]، وهم شيخه: الأستاذ أبو عبد ا بن الفخار (ت: 754هـ)، الإمام المجمع على إمامته في فن العربية حِفظاً، واطلاعاً، واضطِلاعاً، ونَقْلاً، وتَوجيهاً، لِما لا مطْمع فيه لسواه[4]، الذي أخذ النحو عن أبي إسحاق الغافقي (641هـ ـ 710هـ)، واسمه: إبراهيم بن أحمد بن عيسى بن يعقوب شيخ النحاة والقُراء بِسبتة، وقرأ على ابن أبي الربيع، وتَقدم في العربية، وساد أهل المغرب فيها، وله شرح (الجمل)، وغيره[5].

---

1. الطنطاوي: محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، 1997، عالم الكتب، بيروت، ص: 157.
2. انظر: الشاطبي: الإفادات والإنشادات ص: 107.
3. انظر: الشاطبي: المقاصد الشّافية 4: 303.
4. انظر: المقري: نفح الطيب 5: 355.
5. انظر: السيوطي: بغية الوعاة 1: 405.

وقد أخذ هذا علم النحو عن ابن أبي الربيع (599هـ ـ 688هـ)، واسمه: عبد ا بن أحمد بن عبيد ا الإمام أبو الحسين القرشي، إمام أهل النحو في زمانه قرأ النحو على الدباج والشلوبين، وصنّف تصانيف كثيرة منها: (القوانين)، و(شرح سيبويه)، و(شرح الجمل)؛ عشرة مجلدات لم يشذّ عنه مسألة في العربية[1].

وهذا أخذ علم النحو عن شيخه الشلوبين (562هـ ـ 645هـ)، واسمه: عمر بن محمد الإشبيلي الأزدي، كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب، أبقى ا به ما بأيدي أهل المغرب من العربية، صنف تعليقاً على كتاب سيبويه، وله كتاب في النحو سماه: (التوطئة)[2].

إلى آخر هذه السلسلة من النحاة الكِبار، الذين عَرف من معينهم أبو إسحاق الشاطبي، وأكثر من ذكرهم في شرحه، ومعظم هؤلاء الأشياخ لهم تصانيف جليلة على كتاب سيبويه مما يدل على إمامتهم، وعلو شأنهم في علم النحو.

ومن الأمور التي تُطْلِعنا على مكانة الشاطبي في النحو، وعلوم العربية مؤلفاته في هذا الميدان، التي لم يبق منها سوى (المقاصد الشافية)، وما حواه من إشارات متناثرة في تضاعيفه يجتلبها الشاطبي من كِتَابيه: (أصول العربية)، و(عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق) المفقودين، وهذه الإشارات الدقيقة تساعدنا على بناء معالم هذين المصنفين، فنتمكن بذلك من الوقوف على بعض جوانب التفكير النحوي لديه، وفيما يخص كتاب (المقاصد الشافية)، فإن الدراسة ستقف بشكل مفصل على مادته.

لذا فإنني سأقتصر هنا على بعض الإشارات التي تخص مصنفَيه المفقودين، وسأبدأ بكتابه: (أصول العربية)، مشيراً إلى بعض هذه الإشارات، وسأُحيل القارئ إلى المواطن الأخرى المتبقية منها، وهي على النحو الآتي:

---

1. السيوطي: بغية الوعاة 2: 125، 126.
2. انظر: السيوطي: بغية الوعاة 2: 224، 225.

1. إن القياس يجري في الكلام على وجهين: أحدهما: أن يقاس ما لم يسمع على ما سمِع، والثاني: ألا يقتصر فيما سمِع على موضع السماع، بل تَتَكلّم به في غير موضعه، وفَرق ما بين الموضعين مبين في (الأصول)[1].
2. إذا دار الموضع بين أن يرد إلى ما هو أصل، وإلى ما ليس بأصل، فرده إلى ما هو الأصل أحق، والبيان ورفْع اللبس في كلامهم أكثر وأشهر من الإبهام والتعمية، والحمل على الأكثر هو المتَعين، وفي القاعدتين بعد هذا نظر يطول، وأولى المواضع به (الأصول)[2].
3. العامل إذا تغير معناه تغير حكمه، وإذا لم يتغير معناه لم يتغير حكمه، وهذه القاعدة في نفسها صحيحة، وهي مبينة في (الأصول)[3].
4. إن اللغات المفْتَرقة ألْسِنة متَباينة، وقياسات مستَقلّة، فلا تعارض فيها البتة، وإن قلّت إحداهما بالإضافة إلى الأخرى، إلا أن تضعف جداً، فلها حكمها. وهذا كله مبين في (الأصول)[4].

وأما الإشارات التي وردت في (المقاصد الشافية) منقولة عن: (عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق)، فهي إشارات متعلقة بعلم التصريف والاشتقاق، والتصريف عند الشاطبي هو "الشطر الثاني من شطْري علم النحو، وهو أغمضهما، وأشرفهما عند أهل هذا الشأن؛ لِما فيه من الفائدة العائدة عليهم في تَصرفات كلام العرب، ولأجل ذلك خَصه كثير من النحويين بالتأليف على الاستقلال، كالمازني (ت: 249هـ)، والمبرد (ت: 286هـ)، وابن جني (ت: 392هـ)، وغيرهم ممن لَهج به، وأغرق في النظر فيه"[5].

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشّافية 1: 345 ـ 346.
2. المصدر نفسه 2: 67، 68.
3. انظر: الشاطبي: المقاصد الشّافية 2: 161، 162.
4. المصدر نفسه 4: 181 ؛ وهناك إشارات أخرى انظر: 1: 499 / 4: 494 / 5: 72، 115، 294، 310، 526، / 6: 428، / 7: 428 / 8: 96 / 9: 120، 194.
5. المصدر نفسه 8: 218.

وقد تَوفّر كتاب (المقاصد الشافية) على مادة تصريفية غزيرة تقوم عليها دراسة علمية شاملة تظهر البعد الآخر من التفكير اللغوي لدى الإمام أبي إسحاق الشاطبي. وإليك بعض الإشارات التصريفية التي جاءت في كتاب (المقاصد الشافية) منقولة عن (عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق)، وهي على النحو الآتي:

1. الحديث عن أصل المشْتَقات، يقول الشاطبي: وبسط الكلام على الاحتجاج موضع غير هذا. وقد كُنت ذكرته في كتاب (الاشتقاق) مستَوفَى[1].
2. البحث في تصاريف المادة على وجهين: أحدهما: طريق الاشتقاق، وهو الاستدلال على الفرع بأصله، والثاني: طريق التصريف، وهو الاستدلال على الأصل بفرعه، وكلاهما دليل لا غُبار عليه، وهما الأصل في الدلالة على الأصالة والزيادة، وما عداهما راجع إليهما. وقد بينت هذا المعنى في كتاب (الاشتقاق)[2].
3. إن ما دخل الحروف من التصريف غير معتد به لقلّته وندوره، وكثير من ذلك معدود أنه من قبيل اللغات المختلفة، لا أنه بتصريف، وما زعم ابن جني من دخول الاشتقاق فيها، فغير صحيح، وقد بينتُ ذلك في الكتاب المسمى بـ (عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق)، لا يحتاج معه إلى غيره بحول ا [3].
4. الاشتقاق على قسمين: أصغر وأكبر، فالأصغر: رد الكلمة في دلالتها على معناها إلى مادتها ليتحقق بها لفظاً ومعنى. وذلك أن الكلمة لها دلالتان، دلالة مادة ودلالة صيغة إلا أن دلالة الصيغة مبنية على دلالة المادة، فهي الأصل لدلالة الصيغة، فالاشتقاق يرد الكلمة إلى أصلها، وهي المادة الدالة التي هي الفاء والعين واللام[4].

وإذا تركنا الدراسات اللغوية عند الشاطبي، وذهبنا إلى جانب الأدب، فإن أبا إسحاق قد وضع كتاباً في الملَح الأدبية، هو: (الإفادات والإنشادات)، وإن كان هذا

---

1. الشاطبي: المقاصد الشّافية 4: 386، 387.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشّافية 8: 308.
3. المصدر نفسه 8: 241.
4. المصدر نفسه 8: 450.

الكتاب صغير الحجم، فإنه يعد منهلاً أدبياً رقْراقاً اغترف منه أدباء الأندلس يتجاذبون نُكته متَحمضين بها في مجالسهم ومؤلفاتهم، كما فعل أبو العباس المقري في (نفح الطيب)[1]، وابن القاضي في (الجذوة)[2]، والتنبكتي في (كفاية المحتاج)، و(نيل الابتهاج)[3].

وقد عمد الشاطبي في كتابه (المقاصد الشافية) إلى عدم الخلط بين النحو وعلوم البلاغة مخالفاً بذلك المتأخرين من علماء النحو، ولو فعل ذلك لظهر جانب آخر من جوانب شخصيته العلمية في علوم العربية.

2.1 التعريف بكتاب: (المقاصد الشافية):

لقد عرف التأليف النحوي في مراحله المتقدمة نمطاً من التصنيف يقوم على وضع المتون النثرية المختصرة، والسبب في ذلك عاملان: أحدهما: طبيعة المرحلة الأولى في التأليف، والثاني: العامل التعليمي الذي يهدف إلى تقديم هذه المتون المبسطة للنشء حتى يستطيعوا استظهارها عن ظهر قلب، ومن هذه المتون: (المقدمة) المنسوبة إلى خلف الأحمر (ت: 180هـ)[4]، و(الموجز في النحو) لابن السراج (ت: 316هـ)[5].

وكان بموازاة هذا النمط من التصنيف نمط آخر يقوم على وضع المتون النظْمية، فهي أمكن للحفظ، وأسرع للاستظهار، وقد جاء هذا النوع من التأليف متأخراً عن سابقه[6]، فكان في بداياته يأتي في كتب التراث على شكل مقطوعات

1. انظر: المقري: نفح الطيب 5: 190، 226، 230، 381، 383، 267، 474.
2. انظر: ابن القاضي: أبو العباس أحمد بن محمد (ت: 1025هـ)، جذوة الاقتباس في ذكر من دخل من الملوك والعلماء مدينة فاس، 1973م، دار المنصور، الرباط، 1: 296، 297.
3. انظر: التنبكتي: نيل الابتهاج، ص: 142، 220 ـ 221.
4. الزركلي: الأعلام 2: 310.
5. السيوطي: بغية الوعاة 1: 110.
6. لقد نُسِب إلى الخليل الفراهيدي منظومة نحوية مكونة من (293) بيتاً من البحر الكامل ضمت معظم أبواب النحو ومسائله، طبعت بتحقيق: أحمد عفيفي، وإنني أتشكك في صحة هذه النسبة، ذلك أن المنظومات النحوية موغلة في جانب النحو التعليمي، وما جاءنا عن الخليل وسيبويه، وغيرهما من الرعيل الأول يدخل

صغيرة تَخُص بعض المسائل النحوية التي يكثر نسيانها، وعدم الإلمام بها، وقد تطور هذا النمط، فأصبح ينتظم كل مسائل النحو الجليلة والمشهورة، وهذا ما يظهر في ألفية ابن معط (ت: 628هـ) التي سماها بـ(الدرة الألفية) وألفية ابن مالك (ت: 672هـ) التي سماها: (الخُلاصة)، وهي مختصر لأرجوزته الكبرى المسماة بـ(الكافية الشافية) التي احتوت من الأشطار المزدوجة على آلاف، وقد نثرها ابن مالك في كتابه المسمى بـ(الفوائد المحوية في المقاصد النحوية)، واختياره فيه موافق في الغالب لما اختاره في الألفية[1].

وقد جمع السيوطي بينهما في ألفيته الموسومة بـ(الفَريدة) في النحو والتصريف والخط[2]، وقد وضع النحاة هذه المطولات النظْمِية على غرار مثيلاتها في علم الفقه، والحديث[3]، وغير ذلك من العلوم.

وألفية ابن مالك من أكثر هذه المطولات المنظومة احتفاء من قِبل العلماء والنحاة، والسبب في ذلك على ما يرى الشاطبي ـ في حديثه عن نظم ابن مالك ـ يعود إلى "أنه يضم له (الطالب) ما انتشر، ويجمع له ما تشتّت عليه، ويصير له في النحو قوانين يعتمد عليها، ولا يخاف انطماس فهمه عليه"[4]؛ لهذا استقطبت جهود الدارسين منذ أن وضعها ابن مالك إلى يوم الناس هذا، فقد أفردوا لها شروحاً ووضعوا عليها حواشي وطُرراً أربتْ على التسعين[5]، ومعظمها مفقود، أو ما زال مخطوطاً. وقد جاءت شروح الألفية في ثلاثة أنماط هي:

في إطار النحو العلمي لا التعليمي، وإن وجد في ذلك العصر متون نثرية مبسطة فإن ذلك يعود إلى طبيعة المرحلة الأولى في التأليف النحوي على غرار (مقدمة) خلف الأحمر.

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 9: 483 ـ 484.
2. خليفة: كشف الظنون 1: 157.
3. وذلك نحو ألفية محمد بن البرماوي الشافعي (ت: 331هـ)، وقد سماها بـ(النبذة الألفية في الأصول الفقهية)، وألفية عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: 806هـ) في أصول الحديث. انظر: خليفة: كشف الظنون 1: 155 ـ 157.
4. الشاطبي: المقاصد الشافية 9: 485.
5. انظر: خليفة: كشف الظنون 1: 151 ـ 155 ؛ بروكلمان: تاريخ الأدب العربي 5: 277 ـ 291.

1. **الشروح المبسطة:** وقد اكتفت بإيضاح معاني ألفاظ الألفية، وفك رموزها نائية بذلك عن التوسع مستخدمة عبارة موجزة ترشد المتعلمين إلى إدراك المراد من الألفية على نحو ميسر، وقد وضعت هذه الشروح للتلاميذ الصغار الذين قنعوا بحفظ الألفية، وفهم مرادها القريب، ومثالها: شرح ابن الناظم (ت: 686هـ) واسمه: (الدرة المضيئة)، وشرح ابن هشام الأنصاري (ت: 761هـ) واسمه: (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، وشرح ابن عقيل (ت: 769هـ)، وشرح عبد الرحمن ابن علي المكودي (ت: 807هـ)، وشرح الجزري (ت: 833هـ) واسمه: (كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخُلاصة) وشرح السيوطي (ت: 911هـ) واسمه: (البهجة المرضية في شرح الألفية).
2. **الشروح المتوسطة:** وهي شروح كاملة تشمل أبواب الألفية وفصولها جميعها، وتتسم ببسط العبارة مع ذكر الخلافات المتعددة حول المسألة الواحدة، والإكثار من الاستشهاد بالقرآن والحديث والشعر، ومثالها: شرح المرادي (ت: 749هـ) واسمه: (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)، وشرح الأشموني (ت: 929هـ) واسمه: (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)[1].
3. **الشروح الموسوعية:** ويمثلها شرح أبي إسحاق الشاطبي (ت: 790هـ)، واسمه: (المقاصد الشافية في شرح الخُلاصة الكافية)، فهو يعد أوسع شروح ألفية ابن مالك، وأغزرها، وأوفاها، جمعاً واستيفاء لمذاهب النحاة، وتعليلاتهم، وشواهدهم، مع البسط والتفصيل، فهو موسوعة نحوية قيمة، يصفه التنبكتي بأنه

1. يرى فخر الدين قباوة في مقدمة تحقيقه لـ(شرح الألفية للمرادي) أن ما سمي بـ(منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) للأشموني إنما هو مختصر كامل لشرح المرادي، بتعريفاته، وتفسيراته، وتعقباته، وتنبيهاته، وفوائده، ومسائله، مع الشواهد والأمثلة والتعليق عليها، مضافاً إليه بعض المعلومات، والشواهد، والاستدراكات. إنه صورة مصغرة مكبرة، لونها الأشموني بما كاد يحجب الأصل الذي نقل عنه، ثم تعمد إغفال ذكر المرادي في غير ما ندر، على حين أنه كثيراً ما أورد أسماء عديد من المؤلفين، وكتبهم التي نقل عنها. انظر: المرادي: الحسن بن قاسم (ت: 749هـ)، شرح الألفية لابن مالك، 2007م، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف، بيروت، 1: 9.

"شرح جليل على (الخُلاصة) في النحو في أسفار أربعة كبار لم يؤلف عليها مثله، بحثاً، وتحقيقاً فيما أعلم"[1].

ومما يمتاز به هذا الشرح من غيره هو ربط مقاصد ابن مالك في الألفية بالتراث النحوي الأصيل الذي يتمثل بكتاب سيبويه، وغيره من الكتب العلمية التي تُعنى بالنحو العِلْمي لا التعلِيمي على نحو ما سيظهر في الحديث عن مصادر الكتاب.

ويذكر الشاطبي أنه لم يقصد في مؤلفه الاختصار الذي قصده غيره ممن شرح هذا النظْم لأمور أكيدة هي:

أ. أن ابن مالك واضع الخُلاصة لم يضعها للصائم عن هذا العلم جملة، ولو قصد ذلك لم يضعها هذا الوضع؛ إذ كثير من نَظْمه مبني على أخذ الفوائد، والقواعد والشروط من ضرب الأمثلة، والإشارة الغامضة، والمبتدئ لا يليق به هذا التعليم، ولا يسهل عليه قصد الإفادة. وإنما يليق بالمتَعلم (جمل) الزجاجي (ت: 337هـ)، وما أشبهه مما يسهل تَصوره، ويقرب متناوله، وإذا كان كذلك لم يكن لائقاً بشرحه الاختصار المحض، والاقتصار على مجرد التمثيل، وما يليه[2].

ب. أن الناظم لم يقتصر في كثير من هذا الكتاب على مجرد النّقل الذي لا يشوبه تعليل، ولا أضرب عن ذكر الخلاف، والإشارة إلى الترجيح، بل نبه على التعليل، ورمز إلى الأخذ بالدليل؛ فلذلك بسطْتُ فيه من المآخذ الحكْمية العربية ما يسوغ أن يقع تعليلاً لمسائله، وأوردت فيه من التنبيه على الخلاف في المسائل الموردة فيه ما وسعني إيراده[3].

---

1. التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص: 48.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 9: 485.
3. المصدر نفسه 9: 486.

ج. أن فيه من القواعد الكُلية، والقوانين العاقِدة ما ينبغي بسطه، ولا يسع اختصاره، فلو قصد قاصِد اختصار الكلام عليها، أو اكتفى بالنظر الأول فيها كان إخلالاً بمقصد الشرح، وإغفالاً لِما تأكد طلبه، وبسطُه منه[(1)].

ولعل الشاطبي بهذه الإشارات ينَبه على الشروح المختصرة التي وضعت للألفية حتى عصره، ومن أبرزها شرح ابن الناظم، فهي شروح لا تقف على المقاصد الجليلة التي بثها ابن مالك في نظمه، مما حدا به إلى وضع هذا الشرح المطَول حتى غدا من أضخم المصنفات النحوية في كتب التراث، فبلغت صفحاته (5486) صفحة، ولست أعلم مصنفاً في كتب النحو العربي المطبوعة أضخم منه سوى (خِزانة الأدب) لعبد القادر البغدادي (ت: 1093هـ)، فقد تجاوزته بعدد قليل، إذ بلغت عدد صفحاتها (5693) صفحة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مادة (خزانة الأدب) ليست خالصة للنحو، فكثيراً ما يتطرق صاحبها للحديث عن قائل الشاهد النحوي، مورداً القصيدة التي أُخذ منها، مع التوسع في شرحها.

1.2.1 زمن تأليفه:

لقد ذكر الشاطبي زمن تأليفه للكتاب، "فكان الفراغ من تقييده يوم الثلاثاء لإحدى عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الثاني عام أحد وسبعين وسبعمائة"[(2)]. وبذا يكون قد انتهى من تأليف الكتاب، وقد تجاوزت سنه الأربعين، وهذه سن الكهولة، ومن أمارات التآليف المتأخرة في حياة العلماء النضج، وطول النفس، وقوة العارضة، وهذه الأمور لائحة مستَعِلنة في كتاب (المقاصد الشافية).

2.2.1 منْهجه:

المِنْهج لغة: الطريق الواضح، والخُطة المرسومة، ومثله: المِنْهاج[(3)]، وفي الاصطلاح: "الطريق التي يسير عليها العلماء في علاج المسائل، التي يصلون

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 9: 486.
2. الشاطبي: المقاصد الشافية 9: 495.
3. انظر: ابن منظور, جمال الدين محمد بن مكرم (ت: 711هـ)، لسان العرب، 2000م، دار صادر، بيروت، 14: 365.

بفضلها إلى ما يرمون إليه من أغراض"[1]، فهو الجانب الشكلي المختص بأساليب التصنيف والبحث العلمي، وقد يأتي هذا المصطلح ليدل على الجانب الموضوعي الذي يتناول أصول العلم ومستوياته، على غِرار ما قام به تمام حسان في كتابه: (مناهج البحث في اللغة).

والذي سيطرق هنا هو الجانب الشكلي المختص بالمنهج الذي سار عليه الشاطبي في تأليفه كتاب: (المقاصد الشافية)، وهو على اتصال وثيق بطُرق التأليف في عصره والعصور السابقة له، يختار منها ما يعود بالنفع على العالِم والمتَعلم، حتى غدا مثلاً يحتَذى في هذا الجانب على صعيد علم الأصول وعلم النحو، وكثيراً ما يشير إلى هذا الجانب في (المقاصد الشافية)، ومثال ذلك: في باب (جموع التكسير)، حيث يرى أن للنحاة في وجه ترتيب الكلام على (جموع التكسير) طريقين:

أ. الطريق المتداول عند الجمهور، وهو أن تُجعل أبنية المفردات موضوعات للحكم عليها، فيقولون: (فَعل) يجمع على كذا وكذا من أبنية الجمع، و(فُعال) يجمع على كذا، وهي الطريقة الأولى في وضع النحو.

ب. أن يجعل أبنية الجموع موضوعات للحكم عليها، فَيقال: (أَفْعل) يجمع عليه من أبنية المفردات كذا، و(أَفْعال) يجمع عليه كذا، وهو الذي جرى عليه ابن مالك في هذا النظم، وفي سائر كتبه، وهو طريقٌ أول من مشى عليه ابن السراج في (أصوله).[2].

ويرى الشاطبي أن الطريقة الثانية أَقْرب إلى الضبط؛ إذ كانت أبنية الجموع أقل من أبنية المفردات بكثير، فجعلها أصولاً للفروع المنتشرة أولى من العكس[3].

وعلى الرغم من ضخامة كتاب (المقاصد الشافية)، إلا أن الشاطبي قد التزم منهجاً دقيقاً في تصنيف مادته يفْصِح عنه بين الفينة والأخرى في تضاعيف الشرح،

---

1. وافي: عبد الواحد، علي، علم اللغة، 1940م، نهضة مصر، القاهرة، ص: 33.
2. انظر: ابن السراج: محمد بن سهل (ت: 316هـ)، الأصول في النحو، 1999م، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت 2: 431 ـ 438.
3. الشاطبي: المقاصد الشافية 7: 21، 22.

وقد وفّى بذلك، وقلّما يخرج عن ملامح هذا المنهج، وإن خرج نَبه على ذلك ذاكراً أسباباً تُقنع القارئ بجدوى ما فعل. والذي يقرأ كتاب (المقاصد الشافية) يرى أن الشاطبي كان منهجياً قويم النظرة في عرض مادة كتابه، ملتزماً في كل ذلك بالدقة والموضوعية.

وقد ذكر الشاطبي بعض الملامح العامة لشرحه في المقدمة، فقال: "إن بعض من يجِب علي إسعافُه، ولا يسعني خلافُه كان قد أشار علي أن أُقيد على أُرجوزة الإمام العلامة أبي عبد ا بن مالك الصغرى، وهي المسماة بـ(الخُلاصة) شَرحاً يوضح مشْكلها، ويفتَح ويرقَع على منَصة البيان فوائدها، ويجلو في محك الاختيار فرائدها، ويشْرح ما استبهم من مقاصدها، ويقِف النّاظر فيها على أغراضها من مراصدها، من غير تَعرض إلى ما سوى هذا الغَرض، ولا اشتغال عن الجوهر بالعرض"[1]. وفيما يلي توضيح معالم هذا المنهج:

1. يتبِع الشاطبي طريقة النحاة في تناول الظاهرة النّحوية، فقد عرف الشاطبي في الأوساط العلمية كونه أصولياً وفقيهاً، وكان من المفْتَرض أن يكون بحثه النحوي يجري على طريقة الأصوليين، التي تُغَاير بعض الشيء ما سار عليه النحاة[2]، لكنه كثيراً ما يعتمد في مسائل النحو على ما قاله النحويون، ويصرح أن من عداهم، "لا يرجع إلى قوله، وإن نَزع إليه من المتأخرين نُظار وعلماء أخيار، وذلك أن أهل اللسان أهدى إلى فهم الوضع العربي من غيرهم، فهم الحجة في ذلك، وأمثاله"[3].

ويظهر هذا النهج في شرحه من خلال: تركيزه على ما يسمى بـ(نحو الإعراب)، كما فعل النحاة السابقون، والتقليل من شأن (نحو الدلالة) الذي يمزج بين علم النحو وعلم المعاني، وعلماء الأصول هم الذين يعطون (نحو الدلالة) الاهتمام الأكبر في بحثهم النحوي[4]، ومنطلق الشاطبي في مخالفة الأصوليين يعود إلى

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 1، 2.
2. انظر: جمال الدين، مصطفى، البحث النحوي عند الأصوليين، 1405هـ، دار الهجرة، إيران ـ قم، ط2.
3. الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 257.
4. انظر: جمال الدين: البحث النحوي عند الأصوليين ص: 293 ـ 309.

رؤيته التي ترى عدم جواز الخَلْط بين علوم البلاغة وعلم النحو، على ما سيظهر وشيكاً، وقد نَزَع من النحاة إلى جانب الأصوليين نفر قليل، نذكر منهم عبد القاهر الجرجاني (ت: 474هـ) في كتابه (دلائل الإعجاز).

2. آمن الشاطبي بالتخَصصية في تناول العلوم، وعدم الخَلْط فيما بينها، فتراه في (المقاصد الشافية) عالِماً بمعالم الإطار العام الذي يحد علم النحو، وكثيراً ما ينَبه على المسائل التي ليست من شأن النّحوي، ويخرجها من دائرة بحثه، ومن العلوم التي رأى النحاة يخلطون بينها:

أ. علم اللغة، إذ يرى أن كلام النحوي في اللغة خروج منه عن صناعته إلى ما ليس منها، وهذا الخَلْط في المخاطبة التعليمية غير صواب[1]، ومثال ذلك الحديث عن معاني الأدوات، نحو دلالة (من) على العاقل، فهذه المسألة لُغوية، ودخولها في النحو بالعرض، فليس تفسير معناها، أو معنى غيـرها بضروري على ابن مـالك[2]. و"لا شك أن هذه نِحلة اللغوي لا نِحلة النّحوي من حيث هو نحوي، فمن تعرض لتفسير معاني الحروف، وصيرها كالأمر الضروري في صناعة النحو، فليتعرض لتفسير معاني الأسماء والأفعال، وحينئذٍ يصير لغوياً لا نحوياً، أو ليترك تفسير الجميع حتى يكون نحوياً فقط، وهو الأحقّ؛ لأن غيره تخليط لبعض العلوم ببعض"[3].

وإذا أراد النحوي أن يتكلم في الوضع اللغوي، فلا يجوز له ذلك إلا إذا استطاع أن يبني من النقل اللغوي قوانين تَنْضبِط، ومثال ذلك قول النحاة: إن لحاق الكاف واللام في (ذلك) يدلّ على البعد، وتركها يدلّ على القُرب، فمثل هذا ينبني عليه من القياس أن الكاف واللام تلحقان اسم الإشارة قياساً إذا قَصدت الإشارة بها إلى البعيد. وكذلك كلامهم في معاني حروف الجر، فإن كلامهم في ذلك من قبيل ضبط القوانين. وقلّما يتكلم النحوي في معاني اللغة على غير هذين القصدين[4].

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 405.
2. الشاطبي: المقاصد الشافية 6: 334.
3. المصدر نفسه 3: 583.
4. المصدر نفسه 1: 405.

ب. علوم البلاغة، لقد عاب الشاطبي على المتأخرين ومنهم ابن مالك إدخالهم في النحو أشياء علم البيان أخص بالنظر فيها من علم النحو، وكان الأولى أن لا يفْعل ذلك[1]، وهو بذلك يميز بين وظيفة النحوي ووظيفة البياني، فالأول يتكلّم في أصل الوضع العربي، والآخر يتكلم في مقاصد الوضع العربي[2]، والنحوي كثيراً ما يخَير بين أمرين أو أكثر لا يخَير البياني بينها، بل يوجب أوجه التخْيير، كُل وجه في سياق يختص فيه، لا يدخل فيه الآخر[3].

3. بوب الشاطبي كتابه تبويباً يوافق تبويب الألفية بدءاً من باب (الكلام وما يتألف منه)، وانتهاء بباب (الإدغام)، محافظاً في كل ذلك على صياغة عناوين الأبواب الموجودة في الألفية دون تصرف منه بخلاف صنيع بعض شُراح الألفية نحو: ابن هشام في (أوضح المسالك)[4].
4. إن الغالب على الشاطبي في تناوله لأبواب الكتاب أن يقوم بوضع عنوان له، وبعد ذلك يقَدم للباب بتقدمة موجزة تقف على مصطلحاته[5]، وبعد ذلك يورد مقطوعة من الألفية، ومن ثم يعطي المعنى الجملي لمقاصدها، وينتهي به الأمر إلى تفصيل الأحكام، والتوسع في شرحها، ويكاد هذا النهج ينتظم جميع أبواب الكتاب الخمسة والسبعين.
5. وفيما يتصل بلفظ الألفية، ونَسج عِبارتها، فإن الشاطبي يقوم بما يلي:

أ. تبيين معاني الألفاظ اللغوية، ودلالاتها[6]، والتعريف بالأعلام والقبائل الواردة فيها[7].

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 470 / 4: 684 / 5: 246.
2. المصدر نفسه 3: 159.
3. المصدر نفسه 5: 246.
4. انظر: نجيب، محمود، شروح الألفية مناهجها والخلاف النحوي فيها (رسالة دكتوراه)، 1999م، جامعة حلب، ص: 73.
5. الشاطبي: المقاصد الشافية 7: 175.
6. المصدر نفسه 1: 134، 145، 158، 199.
7. المصدر نفسه 1: 140، 159، 352.

ب. إعراب كلماتها، وقد أطال الشاطبي النظر في وجوه الإعراب التي يطيقُها لفظ الألفية، وهذا التوسع في ذكر الوجوه الإعرابية تراه على امتداد الكتاب[1]، والهدف منه إنما هو لغاية تعليمية تَغَياها الشاطبي، هي التمرين والتدريب.

ج. تحقيق نص الألفية، إذ تجدر الإشارة هنا إلى أن الشاطبي كان يعتمد على نسخ متعددة من الألفية، فتراه يهتم بإيراد الروايات المختلفة، وترجيح إحداها كلما وجد كلمة أو عبارة فيها أكثر من احتمال أو لها أكثر من وجه من وجوه التفسير، وكانت لديه من بين هذه النسخ نسخة أُم هي أصح النسخ من وجهة نظره يعتمد عليها في حال تعدد الروايات، فهو يشبه المحقق في هذا الزمن، إذ إنه يحاول إخراج النص سليماً، لا يشوبه الغموض، ولا يتطرق إليه الشك من قريب أو بعيد[2].

د. التنبيه على الضرائر الشعرية، وعيوب القافية في نظم ابن مالك، وهذا الأمر يكثر كثرة ظاهرة[3]، وكان الشاطبي يرى أنه قد تضيق على الناظم العبارة حتى يأتي بها في غاية من التثْبِيج، فيسمح له لمكان ضرورة النظم[4].

هـ. ينظم الشاطبي أبياتاً من تأليفه، في حال عدم تحرير ابن مالك بعض ألفاظ الألفية، وقد أبدى في هذا الجانب قدرة فائقة تُنْهي الشغَب والإشكال الذي يظهر في النظم وتُعوض بعض جوانب النقص[5].

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 163، 168.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 99، 100، 156، 279 / 2: 58، 433، 449، 452، 3: 69، 86 / 4: 28، 453 / 5: 3، 514 / 7: 229، 237 / 8: 93، 274، 401، 406، 488 / 9: 90، 103، 426.
3. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 137، 227، 265 / 2: 359، 448، 573 / 3: 15 / 4: 556 / 5: 94، 514 / 6: 263 / 7: 31، 174، 538 / 8: 70، 97 / 9: 95، 161.
4. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 7: 538.
5. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 275 / 2: 95، 249، 297 / 3: 19، 26 / 4: 113، 273، 505 / 5: 24، 256، 419 / 6: 8، 190، 194، 304، 343 / 7: 86، 386 / 8: 440، 480، 515 / 9: 114، 469.

6. يقرر الشاطبي أنه ليس المقصود في هذا الشرح إلا توجيه ما ذهب إليه ابن مالك من غير اعتراض عليه، ما عدا المسائل التي يخالف فيها جميع النحويين، أو يكون خطؤه فيها واضحاً جداً[1]. والشاطبي في هذا الشرح لا يبسط القول في مسألة إذا لم يكن لها تَعلق بكلام ابن مالك، ولم تكن من صلبه، وهذا الشرط يكاد أن يكون ملتزماً في جميع الشرح، ومثال ذلك قوله: "هناك رأي لابن خروف لا يليق بسطه بما نحن فيه، فإن المقصود هنا توجيه ما ذهب إليه الناظم"[2].

7. مال الشاطبي للانتصار لابن مالك فيما رآه والاعتذار عنه ما وجد إلى ذلك طريقاً حتّى إذا لم يجد ِلما ارتكبه مساغاً في المنقول، ولا في المعقول بين الحق في المسألة، ورد عليه غير مزدر به، ولا منتقص له، علماً بأن من كلام الناس المأخوذ والمتروك إلا ما كان من كلام النبوة[3].

وقد نص على هذا النهج بقوله: "ولكنّي التزمت الانتصار لمذاهبه، والترجيح لها على غيرها ما قدرت على ذلك، فإذا لم أجد في انتحاله للإصابة مذهباً صرحت بما هو الحقّ عندي، وعند أئمة هذا الشأن، فهذا هو القصد هنا"[4]. والشاطبي في كل هذا لا يتَكلف في الاعتذار عن ابن مالك؛ ذلك أن التكلف عنده غير محمود[5].

8. التتبع الدقيق لابن مالك في نظمه؛ "لأن ابن مالك نَصب نفسه في هذه الصناعة لتحرير العبارات واختصارها، ووضعها على الأساليب الحسنة والمنَازع المستقربة، فَيشَاح في مثل هذا بخلاف غيره ممن لم يلْزم إلا الإتيان بالمعنى كيف كان، وعلى أي وجه أمكنت العبارة فيه، وعلى غير تَحرز من حشْو ولا غيره، فمثل هؤلاء لا كلام معهم في هذه الأشياء للمعرفة بمقاصدهم كما أنا إذا نظرنا في كتب المتقدمين لا نُشَاقهم في عباراتهم، ولا نَتبع ألفاظهم هذا التتبع،

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 489.
2. الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 9. وهناك أمثلة أخرى نحو:1: 77، 401، 3: 390 / 4: 668 / 8: 38، 275 / 9: 463.
3. الشاطبي: المقاصد الشافية 9: 486.
4. المصدر نفسه 2: 184.
5. المصدر نفسه 2: 618.

فإنّا إن فعلنا ذلك كُنّا مخطئين في أخذ كلامهم متَعسفين في تَقْصيدهم ما قصدوا ما لم يقصدوا، وابن مالك ومن تَبِع مثل ما تَبِع معلوم منهم القصد إلى إغماض المعاني في العبارات، وإدراج الكثير منها في اللفظ اليسير، وترك اللفظ؛ لإيهام يكون فيه واختيار ما يعطي أصل المعنى من غير تطويل، وما أشبه هذا، فنحن نعامل ابن مالك بما نَصب له نفسه"(1).

وفي موضع آخر ينص الشاطبي على أنه "قد يسمح لسيبويه ولمن كان مثله في مثل هذا ـ عدم الاحتياط في العبارة ـ إذ مقصوده حاصل على الجملة، وأما الناظم، فلم يبن في عبارته على سذاجة أولئك، وإنما بنى على التحذق في العبارة وضم أطراف الألفاظ، وإيرادها من تحت النظر والامتحان، فهو جدير بألا يسامح في هذا وأشباهه"(2). ومن مظاهر هذا التتبع الدقيق:

أ. ينبه على الأبواب والمسائل التي لم يتطرق لها ابن مالك: فالشاطبي يرى أن النظم لم يحتو على جميع الضروريات، بل على أكثرها، فقد نقصه الكلام على جملة من فصول في الأبواب، ونقصه أيضاً بعض الأبواب من الرأس، فأما ما نقصه من الأبواب فكالقَسم، والتقاء الساكنين، فإن هذين الجانبين لم يعرج عليهما بل أهمل جانبهما جملة.

أما ما أهمل من الفصول والمسائل، فكمسألة الفصل بين المضمرات، ومسألة الأمثلة الموزون بها من الأعلام، ومسألة الموصولات الحرفية، ومسألة دخول الفاء في خبر المبتدأ، ومسألة التأريخ في باب العدد، ومسألة معاني أبنية الأفعال، والكلام على جملة من الحروف كـ(أي) التفسيرية، وحروف التنبيه والجواب وغيرها، وفصل مخارج الحروف وصفاتها ...إلخ(3).

والشاطبي لا يورد على ابن مالك الاعتراض بكُل ما نقصه من مسائل النحو ذلك لكون هذا المخْتصر ـ الألفية ـ لا يحتمله إذ لا يتأتى فيه الاستيفاء، ولا قَصد

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 8: 367.
2. المصدر نفسه 8: 443.
3. الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 534، 535، 545 / 2: 586 /6: 179، 218 / 8: 40،50 / 9: 482، 483.

ابن مالك ذلك، وإنما جيء بالاعتراض هنا بالنقص من جهة أنه كان قادراً على أن يستوفي هذه المسائل المشهورة[1].

ب. يتَتَبع الآراء التي يوردها ابن مالك وينسبها إلى أصحابها، ومثال ذلك: ما حكى ابن مالك عن أبي علي الشلوبين قوله: إن النعت لا يلزم فيه أن يكون في رتبة المنعوت، أو أدنى منه، بل قد يكون فائقاً له في الرتبة. ويرى الشاطبي أن هذا الرأي للفراء، وليس للشلوبين[2].

ج. ينَبه على المسائل التي لم يخَلصها ابن مالك كل التخْليص، ومثال ذلك مسألة (مذ ومنْذُ)[3]، وتلك التي ترك فيها شروطاً معتبرة، ومثال ذلك: أنه أتى بأربعة شروط للاسم المخْبر عنه، فترك شروطاً معتبرة عند النحويين، لا بد منها، إذ بها يصح الإخبار، وبدونها لا يستقيم، والتي ترك أكثر من التي ذكر، وهذا غريب[4].

د. يقَارن بين الألفية وكتب ابن مالك الأخرى، ويبين مقاصد كل واحد منهما: فيرى أن قصد الاختصار في الألفية وعدم الاستيفاء وارد، ولا عذر لابن مالك في ارتكاب ذلك في (التسهيل)[5]، وقد يفاضل بين عبارتي ابن مالك في الألفية والتسهيل، ويفَضل إحداهما على الأخرى[6].

وقد ينبه على المسائل التي ذكرها في الألفية، وأغفلها في كُتُبه الأخرى، ومثال ذلك تجويز تقديم المفعول له على العامل فيه، وهذه المسألة لم ينُص عليها في (التسهيل)، ولا (شرحه)، ولا (الفوائد)، وهي صحيحة[7].

9. كثيـراً ما يشْرك القـارئ في شرحـه، لضـرب مـن التفاعل والانتباه، ومثـال ذلـك: أن يـورد سـؤالاً، ويقـول: مـن قـدر على الجواب

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 7: 164.
2. المصدر نفسه 1: 249. انظر أمثلة أخرى: 1: 77، 291، 292، 578.
3. المصدر نفسه 3: 689.
4. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 6: 218.
5. المصدر نفسه 1: 316.
6. المصدر نفسه 2: 487، 488 / 3: 69 / 9: 404.
7. المصدر نفسه 3: 279.

أجاب[1]، وقد يورد اعتذاراً لابن مالك، وبعد ذلك يقول: هذا أقصى ما وجدت في الاعتذار عنه، فمن وجد أقوى منه فليأت به[2]، وقد لا يحقق مسألة من المسائل، فيترك تحقيقها للقارئ[3]، وقد يورد بعض الفوائد والنكت الموجودة في النظم، ويدعو القارئ لاستقصاء الباقي خوف الإطالة[4].

10. على الرغم من أن كتاب (المقاصد الشافية) يعد من أضخم كتب التراث النحوي، إلا أن صاحبه يعمد فيه كثيراً إلى الاختصار وعدم الإطالة[5]، وتتضح مظاهر هذا الاختصار بأمور: إحداها: عدم إيراد جميع الآراء في المسألة الواحدة، إذا لم يكن لهذه الآراء تَعلق بكلام ابن مالك[6]، وثانيها: عدم إعادة ما كان قد نَبه عليه سابقاً[7]، وثالثها: ذكر طرف المسألة، وإحالة القارئ بعد ذلك إلى الكتب التي استوفتها استيفاء كاملاً، وهذا الأمر يكثر في كتابه[8].

وكلما أحس الشاطبي بأنه قد بسط القول في مسألة من المسائل نبه إلى ذلك[9]، وذكر سبب هذا البسط والاستطراد، ومثال ذلك قوله في باب (الأصالة والزيادة في الحروف): "لا تظن أن هذا تطويل بغير فائدة، بل فيه من حيث الشرح أعظم الفائدة، ولو سكت عن هذا التفصيل كُله، أو بعضه لنقص من شرح كلام الناظم ذلك المقدار، فلا يطُل عليك، فإنه بتوفيق ا   فائدة كله"[10]. وفي موضع آخر يقول: "ولولا التطويل لبسطت ذلك، ولكن الكلام في هذا الفصل قد بلغ في البسط ما يحتاج إليه، وفوق ذلك، فَلْنَقْتَصِر عليه"[11].

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 618.
2. المصدر نفسه 4: 400.
3. المصدر نفسه 1: 579.
4. المصدر نفسه 2: 18.
5. المصدر نفسه 1: 142، 449 / 7: 14
6. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 184.
7. المصدر نفسه 1: 161، 176.
8. المصدر نفسه 8: 26.
9. المصدر نفسه 1: 92.
10. المصدر نفسه 8: 473.
11. المصدر نفسه 9: 202.

11. يصرح كثيراً حينما يعرض لبعض الإشكالات النحوية، وحين يورد بعض الاعتراضات على ابن مالك بأنه لا يجد عن هذه الإشكالات والاعتراضات جواباً، أو يقول: إن الجواب لا يحضرني الآن[1]، وكثيراً ما تَتَكرر على لسانه عبارة: (ليس كل داء يعالِجه الطبيب)[2]، في حال عدم إحاطته بالجواب، وأصل هذه العبارة لأبي علي الفارسي، فقد قال له ابن جني: "يقولون: إن سيبويه يجيز أن تُبنَى (كان) للمفعول، فقال: لا. قلت: أفتقول: إنه خَطَأ في النسخة ؟ فقال: لا. ثُم قال: ليس كُل الداء يعالِجه الطبيب"[3].
12. لديه ولع شديد بتقسيم المسألة الواحدة والتفريع عليها على وجه يتسم بالدقة التامة، وهذا الأمر يتضح في كل مسألة من مسائل الكتاب[4].
13. يبدو البعد التعليمي في جانب من جوانب شَرحه، ويظهر ذلك من خلال إيراده الأسئلة المتَعددة حول المسألة الواحدة، والإجابة عنها[5].
14. ينَشط القارئ في بعض المواطن بالحكايات عن أهل العلم في المسائل، وما كان يدور في مجالس النحو في زمنه وغيره من الأزمنة المتقادمة من نُكَت وطرائف[6]، تُسلي القارئ، وتَطْرد عنه السأم، فيبدو النحو بهذا دافئاً بعيداً عن الثقل والجمود.
15. جمال عِبارته، ووضوحها، ذهب أبو حيان الأندلسي في مقدمة تفسيره إلى أنه "قل أن ترى نحوياً بارعاً في النظْم والنثْر، كما قَل أن ترى بارعاً في الفصاحة

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 320 / 2: 299 / 4: 549 / 5: 546.
2. المصدر نفسه 1: 570، 613، 660 / 2: 602 / 9: 177.
3. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 602، 603 ؛ ابن عصفور: شرح الجمل 1: 384، 385 ؛ السيوطي: همع الهوامع 2: 270، 271.
4. انظر على سبيل المثال: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 651 / 2: 618.
5. المصدر نفسه 1: 84، 125.
6. المصدر نفسه 1: 218، 386 / 2: 534، 602 / 3: 48، 85، 559 / 4: 446 / 5: 9 / 6: 367 / 7: 410 / 9: 487.

يتوغل في علم النحو"[1]، وأبو إسحاق الشاطبي من هؤلاء النفر القليل من أمثال ابن جني وعبد القاهر الجرجاني الذين تَتسِم عِبارتهم بالعذوبة وقُرب المورد، تَراه في بعض المواضع متأثراً بلغة القرآن، وذلك نحو قوله: (وإن كان ملْحوظاً من طَرفٍ خفي)[2]، وهو بهذا الأسلوب متأثر بقوله تعالى: (ينظُرون مِن طَرفٍ خَفِي)[3].

وقد ينزع في بعض المواضع إلى سجع غير متَكَلف يطْرب الأسماع بموسيقاه العذبة، ومثال ذلك قوله: "فظَهر بهذا استقامة كلامه، لكن على استِكْراهٍ شَدِيد، ونِداء مِن مكَانٍ بعِيد"[4]، وكذلك قوله: "فمن لَم ينَبه على قِلته، فَليس بِمصِيب، وإن حظِي من الفَضائل بأوفر نَصِيب"[5]، وقوله: "فإذا سِيقَ مثله في الآحاد أمِن من الاستبعاد، ولم يخْرج عن المعتاد"[6].

3.2.1 مصادره:

عاش الشاطبي في القرن الثامن الهجري بعد أن نضجت العلوم، وكثرت المصنفات، واتسعت مجالات الثقافة، فاستوعب آراء النحاة وأقوال العلماء، والناظر في كتابه يراه وثيق الصلة بالتراث النحوي منذ نشأته حتى عصره، يعتمد في أكثر نقولاته وتعليلاته على مصادر النحو الأولى، وما جاء بعدها من المصنفات العالية، فهذه الطريقة عنده من أعدل المناهج لمن يريد أن يتَعرف أصول العلم، وقد التزمها في جميع مصنفاته الأصولية واللغوية.

---

1. أبو حيان (الأندلسي)، محمد بن يوسف (ت:745هـ)، البحر المحيط، 2001م، تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 111.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 9.
3. سورة الشورى، آية: 35.
4. الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 321.
5. الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 153.
6. المصدر نفسه 1: 142.

وقليلاً ما يورد آراء المتأخرين من النحاة مخالفاً لهم دون أن يذكر أسماءهم، ويصفهم بعدم الاطلاع على مقاصد العرب، وعدم فهم كلام الأئمة من أمثال الخليل وسيبويه، ويورد مسائل في دقائق النحو، وينص على أن النحاة المتأخرين لا ينبهون عليها، وهي ضرورية[1].

وبناء على هذا الموقف نُفسر قلة ورود ذكر نحاة عصره المشهورين، وهم من شُراح الألفية من أمثال أبي حيان الذي لم يرد ذكره إلا عشر مرات[2]، وابن هشام الذي ورد ذكره مرة واحدة يرى فيها الشاطبي أن ابن هشام قد خفي عليه أصل من أصول العربية ـ والأصل هو: عدم تناسي الأصل جملة بل هو ملحوظ من طَرف خفي ـ شأنه في ذلك شأن الشادين في علم العربية[3]. أما المرادي، فليس له ذكر إطلاقاً، وشرحه للألفية مشهور في بلاد الأندلس، وكذلك شرح ابن عقيل، أما شرح ابن الناظم، فكثيراً ما يشير إليه مخالفاً له.

وعلى هذا فقد أفاد الشاطبي من أعلام النحو واللغة الذين تقدموه على اختلاف مذاهبهم، بدءاً بسيبويه، وانتهاء بشيخه ابن الفخار مصرحاً، وغير مصرح، وقد كان في نقله عنهم أميناً يؤدي العبارة بلفظها إذا وجد لذلك سبيلاً، وأمثلة ذلك كثيرة كثرة فائضة.

ويغلب عليه إذا صرح باسم الكتاب الذي ينقل عنه أن يكون هذا النقل حرفياً بنصه، وإذا عدل عن هذا المنهج نَبه إلى ذلك، ومثال هذا نقله عن أبي علي الفارسي نصاً في (التذكرة)، فقبل الشروع بالنقل قال: "ولكن رأيت للفارسي في (التذكرة) كلاماً في الاحتجاج للفريقين حسناً في سياقه يكفي الإتيان به ههنا، ولا

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 384، 388، 479، 590، 606، 620، 654 / 2: 278 / 4: 655.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 559 / 5: 24، 482 / 7: 192 / 8: 269، 286، 288، 291، 302، 303.
3. المصدر نفسه 3: 159.

أتَقَلّد نَصه لخلل النسخَة، وإنما أتَقَلّد الإتيان بمعناه"[1]. وكذلك فعل عندما نقل نَصاً عن ابن الناظم حيث قال: هذا ما قال ابن الناظم على نَقْل بعضِهِ بالمعنَى[2].

ولا يكتفي الشاطبي بنقل آراء العلماء وأقوالهم دون تمحيصها، فقد أبدى في هذا الجانب قدرة بارعة في معرفة أقوال النحاة ومذاهبهم، فهو ينقل عنهم في مصنفاتهم، وإن كانت هذه الأقوال ليست لهم نَبه على ذاك، وعرف بأصحابها، ومثال ذلك: حديثه عن معنى (كم)، و(رب)، فقد نبه على قاعدة، وهي: أن العرب لم تَضع للتكثير حرفاً، وقال: "هذه قاعدة في تَضمن معنى الحرف صحيحة نَبه عليها ابن مالك هنا، وذكرها في (شرح التسهيل)، وأصلها ـ فيما أظن للفارسي في (التذكرة)"[3]، ومثال ذلك أيضاً، نقله عن ابن الحاجب في مقدمته النحوية مذهباً في مسألة خلافية، وبعد ذلك قال: "وأحسب أنه ليس بمذهب اخترعه ابن الحاجب، بل هو ناقل أو آخذ بمذهب غيره. وللزمخشري عبارة في (المفصل) تُشْعر بما نَص عليه ابن الحاجب"[4]. وأمثلة ذلك كثيرة في كتابه (المقاصد الشافية)[5].

وسأشير هنا إلى الذين كثر ذكرهم كثرة ظاهرة، مع التنويه بمصنفاتهم التي وردت في تضاعيف (المقاصد الشافية)، وهم:

1. سيبويه (ت: 180هـ)، إذ لا غنى لأي نحوي عن الإفادة منه والحكاية لأقواله، وقد روى الشاطبي كتاب سيبويه عن شيخه أبي عبد ا البيري عن أبي إسحاق الغافقي عن ابن أبي الربيع ... إلخ، والسند متصل إلى سيبويه[6].

ولو أراد الناظر أن يجمع نصوص كتاب سيبويه من (المقاصد الشافية) لاستطاع ذلك، بل إن هنالك نصوصاً وشواهد نقلها الشاطبي عن سيبويه غير

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 9: 337، 338.
2. المصدر نفسه 1: 268.
3. المصدر نفسه 1: 77، 78.
4. المصدر نفسه 2: 280، 281.
5. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 249، 292، 316، 578 / 2: 7، 166 / 3: 6.
6. انظر: المجاري: برنامج المجاري، ص: 116، 117.

موجودة في طبعة (بولاق)، وطبعة عبد السلام هارون! وهذا ما ستقف عليه الدراسة في ما بعد.

وقد بلغت هذه النقولات الصريحة عن كتاب سيبويه (1751) مرة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن النقولات غير الصريحة تقترب من هذا العدد. وكل هذا دال على عناية الشاطبي بكتاب سيبويه، مما يضعه في هذا الكتاب ضِمن شُراحه ومفسريه.

2. ابن مالك (ت: 672هـ)، تُعد مصنفات ابن مالك مصدراً أصيلاً للشاطبي في شرحه، فهو شديد التعويل على التسهيل وشرحه في أمثلته، وشواهده، ونقوله، ومواطن ذلك أكثر من أن تُحصى، فلا تكاد تقع عين القارئ على صفحة من الشرح إلا ويجد ذكراً لابن مالك، ويحقّ يعد كتاب الشاطبي شرحاً من شروح التسهيل، فقد تضمن ـ كما يقول الشاطبي ـ "حل كثير من عقَد كتابه (التسهيل)، ومشكلاته، وفك معمياته، وفَتْح مقْفَلاته"[1].

وهذا الأخذ الكثير عن ابن مالك يفَسره قول الشاطبي: "على أني بكلامه استدلَلتُ على كلامه، وبنوره اهتديت في بيداء استِبهامِه إلى رفع أعلامه"[2]. فهو يرى أن الواجب حمل كلام ابن مالك بعضه ببعض، وتفسيره على ذلك[3]. ولعله اتبع هذا النهج متأثراً بثقافته الشرعية، إذ إن أدق طُرق تفسير النص هي أن يفَسر بعضه ببعض، وعلى هذا المهيع سار مفَسرو القرآن.

3. أبو علي الفارسي (ت: 377هـ)، فقد أشار إليه الشاطبي بشكل صريح (377) مرة، مستعيناً بمؤلفاته الآتية: (الأبيات المشْكِلة)، و(الإغفال)، و(الإيضاح)، و(البغداديات)، و(التذكرة)، و(الحجة)، و(الحلبيات)، و(الشيرازيات)، وأكثر هذه المؤلفات وروداً في (المقاصد الشافية)، هو: كتاب (التذكرة).

4. ابن جني (ت: 392هـ)، فهو من مصادر الشاطبي في أصول النحو، وإيراد الشواهد، وقد ورد ذكره بشكل صريح (377) مرة، مستعيناً بمؤلفاته الآتية:

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 9: 494.
2. المصدر نفسه 9: 494.
3. المصدر نفسه 3: 65 / 7: 487.

(التعاقب)، و(التمام)، و(التنبيه)، و(الخاطريات)، و(الخصائص)، و(سر الصناعة)، و(شرح المقصور والممدود) لابن السكيت، و(القد)، و(المحتسب)، و(المنصف).

5. السيرافي (ت: 368هـ)، حيث يكثر الشاطبي من الاستعانة به في شرح نصوص سيبويه، والتعليل لبعض المسائل النحوية، وإيراد الشواهد، وقد ورد ذكره بشكل صريح (296) مرة، ومؤلفاته التي يكثر دورانها في (المقاصد الشافية) هي: (الإقناع)، و(شرح كتاب سيبويه).
6. ابن خروف (ت: 609هـ)، يستعين به الشاطبي في شرح نصوص سيبويه، ويكثر من الإنشاد عنه، وقد ورد ذكره بشكل صريح (283) مرة، ومؤلفاته التي يكثر دورانها هي: (شرح الجمل)، و(شرح كتاب سيبويه).
7. الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة) (ت: 215هـ)، يستعين به الشاطبي في تعليل بعض المسائل النحوية، والوقوف على عيوب القافية لدى ابن مالك، وقد ورد ذكره بشكل صريح (254) مرة، ومؤلفاته التي يكثر دورانها لدى الشاطبي، هي: (القوافي)، و(المسائل الصغير)، و(معاني القرآن).
8. الفراء (ت: 207هـ)، يستعين به الشاطبي في الوقوف على مذاهب الكوفيين في بعض المسائل، وتخريج القراءات القرآنية وتفسيرها. وقد ورد ذكره بشكل صريح (196) مرة، من خلال كتابه (معاني القرآن).
9. الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 170هـ)، يورد له الشاطبي بعض الآراء، والأنماط الاستعمالية المنقولة عن العرب، ومعظم هذه النقولات من طريق سيبويه، وقد ورد ذكره بشكل صريح (191) مرة، ولم يرد له من المؤلفات في شرح الشاطبي سوى (العين).
10. المبرد (ت: 286هـ)، ينشد عنه الشاطبي، ويورد له بعض التعليلات، وقد ورد ذكره (177) مرة، ولم يرد له من المؤلفات في (المقاصد الشافية) سوى (المقتضب).

11. ابن الضائع (ت: 680هـ)، ينقل عنه الشاطبي بعض النقولات، وقد ورد ذكره بشكل صريح (142) مرة، ولم يرد له من المصنفات لدى الشاطبي سوى (شرح الجمل).
12. ابن عصفور (ت: 669هـ)، وقد ورد ذكره بشكل صريح (127) مرة من خلال مؤلفاته: (شرح الإيضاح)، و(المقَرب)، و(الممتِع)، و(الهلالية).
13. الكسائي (ت: 189هـ)، يستعين به الشاطبي في الوقوف على مذاهب الكوفيين، ورواية بعض القراءات القرآنية، وقد ورد ذكره (125) مرة.
14. أبو علي الشلوبين (ت: 645هـ)، شيخ شيوخ الشاطبي، والشاطبي قليل التعويل على شيوخه إذا ما قيسوا بالنحاة الأوائل، وقد ورد ذكره (116) مرة من خلال كتابه (التوطئة).
15. المازني (ت: 249هـ)، استعان به الشاطبي في أبواب التصريف، وقد ورد ذكره (106) مرة من خلال كتابه (التصريف).
16. يونس بن حبيب (ت: 182هـ)، ينقل عنه الشاطبي من طريق سيبويه، وقد ورد ذكره (96) مرة، ومن كتبه الواردة لدى الشاطبي (النوادر).
17. الجوهري (ت: 393هـ)، يستعين به الشاطبي في اللغة، وشرح ألفاظ الألفية والشواهد الشعرية، وكثيراً ما يوافقه، ويخالف ابن سيدة[1]، وقد ورد ذكره بشكل صريح (88) مرة من خلال كتابه (الصحاح).
18. ابن الفخار (ت: 754هـ)، وهو من شيوخ الشاطبي، يستعين به في ذكر المجالس النحوية، وما كان يحدث فيها من نُكت ومحاورات، وقد ورد ذكره بشكل صريح (83) مرة من خلال (شرح الجمل)، و(طُرره على الألفية).
19. ابن السراج (ت: 316هـ)، يستعين به الشاطبي في مسائل أصول النحو، وقد ورد ذكره بشكل صريح (82) مرة من خلال كتابه (الأصول).
20. الزجاج (ت: 311هـ)، يستعين به في توجيه القراءات القرآنية، وقد ورد ذكره بشكل صريح (70) مرة من خلال كتابيه: (معاني القرآن)، و(المنتخب).

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 147.

21. ابن أبي الربيع (ت: 688هـ)، شيخ شيوخ الشاطبي، ورد ذكره (70) مرة من خلال كتبه: (البسيط)، و(القوانين)، و(الكافي في شرح الإيضاح).
22. أبو عمرو ابن العلاء (ت: 154هـ)، يستعين به الشاطبي في رواية اللغة، وقد ورد ذكره (57) مرة.
23. أبو زيد الأنصاري (ت: 215هـ)، يستعين به الشاطبي في اللغة، ونقل الأنماط النادرة، وقد ورد ذكره (50) مرة من خلال كتبه: (المصادر)، و(النـوادر)، و(الهمز).
24. الجرمِي (ت: 225هـ)، ورد ذكره (44) مرة من خلال كتابيه: (الفرخ)، و(طُرة الكتاب).
25. الزجاجي (ت: 337هـ)، ورد ذكره (43) مرة من خلال كتابه: (الجمل).
26. محمد بن أحمد الشريف الحسِني (ت: 760هـ)، من شيوخ الشاطبي يستعين به في ذكر المجالس النحوية، وما يدور فيها من طُرف وملَح، وقد ورد ذكره (39) مرة.

4.2.1 مآخذ على الشاطبي:

يرى الشاطبي أن الناظر في كتابه أحد ثلاثة: "منهم عالِم طالب للمزيد في عِلْمه، واقف من أدب العلَماء عند حده، ورسمه، موقِن أن كل البشَر سوى الأنبياء غير معصوم، آخذ بالعذر في المنطوق به من الخطأ والمفهوم، فَلِمِثْل هذا بثَثْت فيه ما بثَثْت، وإليه حثَثْت من خَيل عزمي وركاب فَهمي ما حثَثْت، فهو الأمين على إصلاح ما تَبين فَساده، حِين تَخلق بأخلاق العِلم والإفادة"[1].

وهذا الخطأ الذي يدعو القارئ إلى إصلاحه جد قليل على الرغم من ضخامة مصنفه، تظهر منه الأمور الآتية:

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 2.

1. ينْسب الشاطبي خَلَفَ الأحمر (ت: 180هـ) إلى نحاة أهل الكوفة[1]، وهذا وهم وقع فيه؛ لأن خَلَفاً من مشاهير رواة الشعر البصريين، ولم يكن مبرزاً في النحو[2]، والمقصود هنا هو: الأحمر الكوفي: علي بن المبارك (ت: 190هـ)، صاحب الكسائي[3]، وأحد الذين اشتهروا بالتقدم، واتساع الحفظ، وأصل هذا الوهم موجود لدى الأنباري في كتابه (الإنصاف)، وفيه: خلف الأحمر من الكوفيين[4]. ولعل الشاطبي تَبِعه في ذلك دون تمحيص.
2. يخْطِئ الشاطبي في تلقيب بعض النحاة، ومثال ذلك:

أ. يلَقب هشام بن معاوية ـ صاحب الكسائي ـ بـ(الطوال)[5]، والطوال لقب لأبي عبد ا محمد بن أحمد بن عبد ا الكوفي (ت: 243هـ)[6]، والرأي المذكور ـ العامل في المفعول به هو الفاعل ـ مشْهور النسبة إلى هشام بن معاوية الضرير الكوفي (ت: 209هـ)[7].

ب. ينقل عن الكسائي قولاً ينسبه إلى (معاذ)، والصحيح أنه لأبي معاذ الهراء (ت: 196هـ)[8].

3. ينسب إلى الفراء قوله بجواز أن تَسد الحال مسد الخبر[9]، وقد جاء في (همع الهوامع) أنه يوافق سيبويه في المنْع[10]، وهذا ما أشار إليه الشاطبي لاحقاً[11].

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 132، 192.
2. انظر: السيوطي: بغية الوعاة 1: 554.
3. المصدر نفسه 2: 158.
4. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت:577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1998م، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت 1: 79.
5. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 131.
6. انظر: السيوطي: بغية الوعاة 1: 50.
7. انظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 79 ؛ السيوطي: بغية الوعاة 2: 328.
8. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 563.
9. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 120، 121.
10. السيوطي, جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال (ت:911هـ), همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, 1980م، تحقيق: عبد العال سالم مكرم, دار البحوث العلمية, الكويت، 2: 48.
11. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 124.

الفصل الثاني

أُصول النحو عند أبي إسحاق الشاطبي

يعالِج هذا الفصل الأسس المنهجية التي اعتمد عليها أبو إسحاق الشاطبي في بناء المادة النحوية في كتابه (المقاصد الشافية)، ومن خلالها يتَجلى مسار تفكيره النحوي في إقامة جدل علمي يظْهر آراءه، ويستكشف معالم الخلاف بينه وبين النحاة الأوائل، وهي أسس أُقيمت منذ زمن بعيد يبتدئ من القرن الثاني الهجري حيث مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة، ويمتد إلى يوم الناس هذا، والجديد في تناولها هنا يظْهر في مدى اقتناع الشاطبي بِحجيتِها، وأثر ذلك في مسائل النحو وتطبيقاته.

وقد اصطلح على تسمية هذه الأسس المنهجية بـ(الأصول) تارة، وبـ(الأدلة) تارة أخرى، فالأصول والأدلة مصطلحان مترادفان، لا يكاد يرد أحدهما، إلا ويتْبع بالآخر، وأول تعريف لهما ـ في حدود علم الباحث ـ يطالعنا به ابن الأنباري (ت: 577هـ) في كتابه (لمع الأدلة)، فيقول: "معنى أصول النحو: أدلة النحو التي تَفَرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت في جملته وتفصيله، وفائدته التعويل في إثبات الحكْم على الحجة، والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفَاع الاطلاع على الدليل"[1].

أما السيوطي، فيرى أن (أُصول النحو): "علم يبحثُ فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستَدِلّ"[2]. وتُصبح هذه

---

1. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ)، رسالتان لابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، 1957م، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ص: 80.
2. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ)، الاقتراح في علم أصول النحو، 2006م، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، ص: 13.

الأدلة المستخرجة معلومة بعد استنباطها، ويتَوصل بصحيح النظر فيها إلى علم ما لا يعلم[1].

وأصولُ النحو ـ من حيث هي مبادئ وتطبيقات ـ قَديمةٌ قدم علم النحو؛ لأن القبول، والرفض، والترجيح، والتضعيف، والقياس، وما إلى ذلك كله يرجع إلى أصول، إن لم تكن مجموعة في مصنفات متخصصة، فهي مقررة متناثرة في كتب التراث يرجع إليها النحاة، و"كتاب سيبويه مليء بهذه الأصول، ففيه من التعليل، والقياس، والقبول، والتضعيف، والرد جملة غير قليلة من مبادئ هذا العلم"[2].

وهذه الأصول النحوية المستَنبطة ليست افتراضات توضع أو تُثَار، ولكنها استقراء وصفي لصيق بالواقع الاستعمالي، وهذا ما نص عليه الشاطبي بقوله: "إن أصول القوانين النحوية، وعلل تلك المقاييس والأنحاء التي نحت العرب في كلامها وتصرفاتها، مأخوذ ذلك كله من استقراء كلام العرب"[3].

والعملية الاستقرائية عند العرب تُثبت بشكل قاطع أن البحث اللغوي عند العرب اتخذ مجراه الطبيعي في التعامل مع الظواهر[4]، وهو يتفق تماماً مع منهج

1. انظر: الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، ص: 45.
2. السامرائي، فاضل صالح: أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، 1975م، مطبعة اليرموك، بغداد، ص: 154، 155.
3. الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 20.
4. يرى تمام حسان أن النحاة اعتمدوا على الاستقراء الناقص؛ وهو عماد المنهج العلمي بالنسبة للعلم المضبوط، واعتمد فقهاء اللغة، والمعجميون منهم بصورة خاصة على الاستقراء التام حسبما تتطلبه طبيعة موضوعهم؛ لأن موضوعهم يدور حول مفردات اللغة، على حين يدور موضوع النحاة حول قواعدها الكلية، ولهذا تناول النحاة بالملاحظة نماذج من اللغة أطلقوا عليها مصطلح المسموع، وانصرفوا عن بقية المستعمل، أما اللغويون (أي فقهاء اللغة) فقد كان عليهم أن يحددوا موقف كل مفردة من مفردات اللغة من حيث المعنى الذي ينسبونه إلى الكلمة في المعجم أو من حيث أصل استعمالها، وما إذا كانت عربية أو دخيلة أو معربة أو حوشية، ومعنى ذلك أن الاستقراء بنوعيه قد عرفه القدماء، استعملوا كل نوع منه حيث ينبغي أن يستعمل. انظر: حسان: اللغة العربية والحداثة، ص: 131.

العلوم التي تستند إلى الاستقراء العلمي المنظم بدءاً بالجزئيات في التتبع والاستقراء، وصولاً إلى الكُليات في استخلاص الأصول[1].

وقد اعتمد النحاة في عملية الاستقراء على عدد هائل من الأنماط الاستعمالية، مِما جعل الشاطبي يطمئن إلى القول بأن النحاة قد ركنوا في بحثهم إلى الاستقراء التام، وقد أشار الشاطبي إلى هذا مراراً في كتابه (المقاصد الشافية)، ومن ذلك قوله: "فالذين اعتنوا بالقياس، والنظر فيما يعد من صلْب كلام العرب، وما لا يعد لم يثبتوا شيئاً إلا بعد الاستقراء التام، ولا نفوه إلا بعد الاستقراء التام، وذلك كُلّه مع مزاولة العرب، ومداخلة كلامها، وفهم مقاصدها، فبعد هذا كُلّه ساغ لهم أن يقولوا هذا يقَاس، وهذا لا يقاس"[2].

وقد تابع الشاطبي في هذا الاتجاه قِلّةٌ من الباحثين المعاصرين ومن هؤلاء عدنان محمد سلمان في بحثه الموسوم بـ (الاستقراء النحوي)؛ إذ يرى أن أصول النحو وقواعده لا توضع بالاستقراء الناقص، وإن أي قاعدة نحوية لا يمكن أن يركن إليها ما لم تكن شاملة لجميع الجزئيات التي تندرج تحتها تلك القاعدة أو ذاك الأصل. وإن الحكم الفاصل في إقرار أي رأي في النحو إنما هو الاستقراء. فكلما كان الرأي موافقاً للاستقراء كان مقبولاً. وكلما كان الرأي بعيداً عن الاستقراء كان مرفوضاً ومردوداً[3].

---

1. أحمد، نوزاد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، 1996م، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ص: 55، 56.
2. الشاطبي: المقاصد الشافية 4: 493. في هذه الجزئية يقع الخلاف بين منهج الشاطبي في البحث النحوي والبحث الأصولي، فهو في بحثه الأصولي يؤكد على قطعية الاستقراء سواء أكان تاماً أو ناقصاً، متَجاهلاً بذلك ما يتردد عند كثير من الأصوليين والمناطقة من كون الاستقراء الناقص يفيد الظن، ولا يفيد العلم، اتباعاً منهم للمنطق الأرسطي. انظر: الريسوني، أحمد: نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، 1995م، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، ط4، ص: 312، 313 ؛ الصدر، محمد باقر: الأسس المنطقية للاستقراء، 1986م، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط5، ص: 13 ـ 32.
3. سلمان، عدنان محمد: دراسات في اللغة والنحو، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ص: 224.

ويستند أصحاب هذا الاتجاه في تدعيم موقفهم إلى القول بأن كل طبقة من النحاة تكمل عمل الطبقة السابقة لها، وعلى هذا فقد جاء استقراؤهم كلام العرب مكملاً بعضه بعضاً، فإذا فات أحد النحاة شيء ما نرى نحوياً آخر يستدرك عليه ما فاته، والناظر في كتب النحو كثيراً ما يرى النحاة يستدركون على بعض؛ إذ من المتَعذر على أي عالم أن يستوعب اللغة كلها، ولهذا لم يسلم نحوي من الاستدراك عليه، وخاصة النحاة المتقدمين، أمثال: سيبويه[1]، والفراء، والمبرد[2].

وهذا الاتجاه الذي يمثله الشاطبي وغيره من النحاة لقي معارضة قوية من علماء اللغة المعاصرين، الذين لا يملون تكرار القول بأن الاستقراء الذي أجراه علماء النحو القدماء هو استقراء ناقص؛ ذلك أنهم قاموا بإجراء الملاحظة على نموذج مختار من جملة الظواهر المدروسة التي لا حصر لها، وهذا الصنيع منهم لا ينفي خاصية الشمول عن بحثهم النحوي، فقد تحقق هذا الشمول عن طريق (مبدأ الحتمية) ويسمى في تراثنا (القياس)، والحتمية هي الفكرة المساوقة للاستقراء الناقص؛ لأن الاستقراء الناقص بدونها يستعصي على التبرير.

والباحث النحوي حين يستعصي عليه الاستقراء التام لا يقف عاجزاً أمام هذا الاستعصاء إنما يعمد إلى الاستقراء الناقص، ثم يجبر صفة النقصان فيه بالاعتماد على مبدأ الحتمية الذي يرتضي أن ما صدق من حكم على المفردات المحدودة التي خضعت للاستقراء صادقة حتماً على ما لم يخضع من المفردات للاستقراء في نطاق الموضوع المدروس، وهكذا تمنح الحتمية لعلم النحو صفة الشمول؛ إذ تجعل ما غاب من المفردات بمثابة ما حضر، وتسحب النتائج العلمية التي يصل إليها الباحث على الحاضر والغائب على حد سواء[3].

---

1. لقد استدرك محمد بن الحسن الزبيدي على سيبويه في كتاب الأبنية، انظر: الزبيدي، محمد بن الحسن (ت: 379هـ): كتاب الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذباً، 1890م، تحقيق المستشرق: اغناطيوس كُويدى، طبع بروما.
2. سلمان: دراسات في اللغة والنحو، ص: 237.
3. حسان، تمام، الأصول دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، 1988م، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص: 13، 14.

وبناء على هذا لا يصح ما ذهب إليه الشاطبي من القول بأن الاستقراء الذي اعتمده النحاة هو استقراء تام، ولو أرادوا ـ قصداً ـ أن يجعلوه تاما لَما استطاعوا ذلك؛ لأن "إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال"[1]، كما يقول ابن الأنباري.

واعتماد النحاة القدماء على الاستقراء الناقص لا يعد قصوراً أو عيباً منهم، فالنحاة لم يقنعوا بالنظر الجزئي إلى حقل الظواهر التي يتناولها الباحث، ولم يدرسوا البعض منها دون البعض، أي إنه إذا صح أن نكتفي في الاستقراء ببعض المفردات دون بعض، فلا يصح أن نقنع ببعض الظواهر العامة دون بعض؛ لأن هذه الظواهر العامة هي لبنات علم النحو التي لا يقوم بناؤه إلا بها[2].

وقد عول الشاطبي في بحثه النحوي على استقراء النحاة كثيراً[3]، وهو بهذا يسير على طريقتهم في البحث النحوي، فهم يعلون من شأن الاستقراء، ويرونه مستَنْبط الأدلة، بخلاف منهج الأصوليين في البحث النحوي، فهو منهج يضعِف من شأن الاستقراء، وتحقيق المسائل وتَمحيصها[4].

وقد كان لهذا النهج أثر في البحث الأصولي والفقهي لدى الشاطبي[5]، فالاستقراء عنده هو أهم وأقوى طريق لمعرفة مقاصد الشريعة وإثباتها، فحديثه مليء بذكر الاستقراء استشهاداً به، أو إحالة عليه، أو تنويهاً بقيمته وأهميته، وقد

1. ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو، ص: 98.
2. حسان: الأصول، ص: 14.
3. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 39، 66، 131، 294، 458، 533 / 2: 149، 425، 512 / 3: 196، 592 / 4: 286، 344، 375 / 5: 59، 77، 78، 81، 89، 332، 538 / 6: 209، 346 / 8: 252، 448.
4. انظر: جمال الدين: البحث النحوي عند الأصوليين، ص: 303.
5. أقول هذا لأني أرى أن الشاطبي قد بدأ حياته العلمية نحوياً قبل أن يكون أصولياً وفقيهاً، والذي حدا بي إلى هذا الزعم أني رأيته يحيل كثيراً في كتابه (المقاصد الشافية) إلى مصنفاته، ولم يحل، ولو مرة واحدة إلى أحد كتابيه: (الموافقات) أو (الاعتصام). مع العلم بأنه قد أشار إلى كتب أصولية وفقهية أخرى نحو: (المحصول) للرازي، والمستوفى في شرح المستصفى، و(مختصر) ابن الحاجب الفقهي، مما يجعلني أعتقد بأن الشاطبي قد صنف في علوم العربية، وبلغ فيها الغاية قبل أن يصنف في الفقه وأصوله، ويقوي هذا الاعتقاد أن علوم العربية لدى الأصوليين والفقهاء من العلوم المساعدة التي يتوجب تحصيلها بداية.

ورد إشارات من ذلك تقرب من مائة مرة، في كتابه (الموافقات)[1]. ويظهر اهتمام الشاطبي بالاستقراء من خلال النواحي الآتية:

1. جعل الشاطبي الاستقراء من أجلّى الأدلة في إثبات القاعدة النحوية[2]، ومثال ذلك عندما عرض لرأي ابن مالك في معنى واو العطف حيث قال: إن ابن مالك زعم أن جهة استعمال واو العطف أن يكون ما قبلها متحد الزمان مع ما بعدها راجحاً، ومتأخرات الزمان عما بعدها مرجوحاً، ومتَقَدّم الزمان على ما بعدها متوسطاً بين الاستعمالين. هذا مع التجريد من القرائن، وهو المعتمد في معنى (الواو)، وبعد ذلك يقول الشاطبي: "فإذا ثبت خلاف في ذلك، فالدليل على صحة مذهب الناظم من أوجه، أجلاها الاستقراء، والنقل عن الأئمة، ... والتطويل لا فائدة فيه، والمسألة قد تتبعها الناس، ولا زائد مع الاستقراء الصحيح"[3].
2. يرى الشاطبي أن التزام الاستقراء في استنباط الأحكام يطلعنا على مقاصد العرب في كلامها، وهذه المقاصد ترتبط بالقوانين والأنظمة الكُلية المرتبطة بالكفاءة اللغوية للناطقين بالعربية، ومثال ذلك قوله: "إن العرب التزمت أن تأتي لكل فعل بفاعله، ألا تحذفه حذفاً، وإن دل عليه الدليل، وإذا كُنا قد علمنا بالاستقراء التزام العرب لذكر فاعل الفعل، وألا تحذفه إلا مع تغيير الفعل والنيابة عن الفاعل، فلا بد لنا من التزام ذلك، فإذا لم يظهر لنا هنا عياناً فهو مضمر، بلا بد لئلا نخرج عن قصد العرب، والجري على مجراها"[4].

---

1. انظر: الريسوني: نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، ص: 307، 308.
2. وكذلك الشأن في بحثه الأصولي والفقهي، فالاستقراء لديه هو أهم مسلك لمعرفة المقاصد الشرعية، ويتلخص ذلك في كون المقاصد التي تثبت بالاستقراء هي المقاصد الكبرى والعامة للشريعة الإسلامية، وهي معظم ما دارت حوله مقاصد الشاطبي. ولهذا جاءت مقاصده متسمة بالعموم والقطع، وقلما كان يتعرض للمقاصد الجزئية، الخاصة ببعض التكاليف. انظر: الريسوني: نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، ص: 312.
3. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 5: 77، 78.
4. المصدر نفسه 3: 196.

وقد اختلف النحاة في عدد الأدلة الإجمالية في علم النحو، فقد ذكر ابن جني ثلاثة منها هي: النقل، والإجماع، والقياس[1]. في حين يراها الأنباري: النقل، والقياس، واستصحاب الحال[2]. فزاد الاستصحاب، ولم يذكر الإجماع، فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية، وهو بذلك يتفق مع الدراسات اللغوية الحديثة التي ترى أن معظم ما سماه النحاة إجماعاً إنما كان اتفاقاً على واقع الاستعمال اللغوي، وهو جانب لا يمكن الاختلاف فيه، ولا ينبغي تسميته إجماعاً[3].

فيكون بذلك مجموع الأدلة الإجمالية عند علماء العربية القدماء أربعة هي: السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال. كما هو الشأن عند السيوطي في كتابه الاقتراح[4].

وسيقف الباحث في هذا الفصل على هذه الأصول عند أبي إسحاق الشاطبي، مضِيفاً إليها نظرية العامل التي كان لها أثر كبير في توجيه الفكر النحوي لدى علماء العربية، فهي بتضافرها مع الأصول السابقة تُشَكل البنية العامة لنظرية النحو العربي، وهي على النحو الآتي:

1.2 السماع:

لا بد أن تقوم أي دراسة علمية على مادة تُصبِح هي موضوع الملاحظة والتصنيف، ثُم التجريد والتعميم، وطريق جمع المادة اللغوية هو السماع الذي يؤَكد أصالة مبدأ دراسة اللغة المنطوقة عند علماء العربية، وسبقها على اللغة المكتوبة. غير أن علماء العربية بعد ذلك أدخلوا النصوص مصدراً من مصادر المادة اللغوية، ولكن الأولوية ظلت للسماع الذي انتهى إلى أصل واضح من أصول التفكير النحوي

---

1. انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت: 392هـ)، الخصائص، 1999م، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4، 1: 189.
2. انظر: الأنباري: لمع الأدلة، ص: 81.
3. الإدريسي، أحمد: "أصول النحو العربي من خلال كتاب (الاقتراح) للسيوطي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية (الرباط)، العدد الثاني، سنة 1977م، ص: 262.
4. انظر: السيوطي: الاقتراح، ص: 13.

عند العرب، يعتمد على ما يسمع من عربي فصيح، شعراً كان أم نثراً، أو سماع ما ورد في نص ثابت معترف بفصاحته[1].

لقد اهتم النحاة بالمسموع من اللغة إيماناً منهم بأن اللغة المجموعة عن طريق السماع هي المعين الرئيس للاتصال بناطقي اللغة، والسبيل الوحيد لربط البحث اللغوي بالواقع، ودليل قاطع على صدق الأحكام اللغوية المستَقراة[2].

وقد اصطلح الأنباري على تسمية (السماع) بـ(النقل)، ويظهر ذلك من تعريفه له، فيقول: "النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[3].

وأما السيوطي، فيستعمل مصطلح (السماع)، ويعرفه بقوله: "هو ما ثبتَ في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام ا تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه ـ صلى ا عليه وسلم ـ وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نَظْماً، ونثراً، عن مسلم، أو كافر"[4].

وقد درج الشاطبي في كتابه (المقاصد الشافية) على استخدام المصطلحين كليهما[5]، فهما مصطلحان مترادفان، يحملان الدلالة نفسها في كتب التراث النحوي، وليست هناك أي قيمة لمحاولة التفرقة بينهما على غرار ما فعل محمود أحمد نحلة، إذ يرى "أن السماع قد يشعر بأن ما نقله الناقل قد سمعه من مصدره الأصلي دون فاصل أو فواصل، فالنقل أعم بهذا المعنى، وأشمل إذ يشمل السماع المباشر وغير المباشر"[6].

---

1. انظر: خليل، حلمي: العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، 1996م، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص: 32، 33.
2. أحمد (نوزاد): المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص: 38.
3. الأنباري: لمع الأدلة، ص: 81.
4. السيوطي: الاقتراح، ص: 24.
5. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 65، 305، 346، 378، 416، 433، 445 / 2: 298، 311، 346 / 3: 237، 405 / 4: 494 / 8: 59، 70 / 9: 123.
6. نحلة، محمود أحمد: أصول النحو العربي، 2002م، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص: 31.

ويفَرق الشاطبي بين طريقة اللغويين وطريقة النحاة في تناول المادة المسموعة، فيرى "أن أكثر اللغويين إنما ينقلون السماع مطلقاً من غير تَتَبع لقلة المنقول أو ندوره، ولا اختصاصه بقوم دون قوم، وإنما يتعرض لهذه الأمور من كان نحوياً في الغالب، ولا عتب عليهم، فإنهم سالكون سبيل مجرد النقل، ولاسِيما أهل النوادر منهم والتفَقه في المنقول من صناعة أخرى"[1].

والسماع هو أول أصول النحو، وأكثرها أهمية، بل يصفه الشاطبي بأنه أصل الأصول[2]، والاعتماد عليه هو الأصل عند الجميع[3]، ويرى أنه لا يصح أن يبنَى إلا على السماع[4]، والنحاة لا يخترعون الكلام من عند أنفسهم على غير سماع من العرب[5]، ذلك أن "قَرض الأنماط غير متفق على صحته عند الحذاق في الجملة، والنحوي إنما كلامه فيما تكلمت به العرب، وفيه تقع الفائدة المطلوبة من النحو؛ لأن اختراع اللغة باطل، وإذا كان كذلك، فلا معنى لهذا الفن، وإذ هو تشاغل بما لم تتكلم به العرب، فهو تعطيل للزمان من غير ثَمرة"[6]، وكل نمط يرد، ولم ينْقل عن العرب، فالقول بجوازه قول باختراع اللغة[7].

بل إن الشاطبي يرى أن النحوي "لا يمثل إلا بما سمع بعينه، أو ما سمع مثله"[8]، وكأنه يجعل الأمثلة التي يوردها النحاة من حيث القيمة اللغوية والنحوية في منزلة الشاهد الذي يتكلم به فصحاء العرب، وهو بذلك يتفق مع المدرسة

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 4: 494.
2. المصدر نفسه 9: 195.
3. المصدر نفسه 3: 558.
4. المصدر نفسه 3: 53.
5. المصدر نفسه 5: 137.
6. المصدر نفسه 9: 171 ـ 173.
7. المصدر نفسه 8: 59.
8. المصدر نفسه 5: 141.

التحويلية التي ترى أنه لا عيب في دراسة الجمل المصنوعة التي أوردها النحاة؛ لأن قواعد اللغة هي التي أنتجتها وتنبأت بها، فهي جمل صحيحة نحوياً[1].

وقد بث الشاطبي في ثنايا كتابه (المقاصد الشافية) إشارات دقيقة تتعلق بأصل السماع، قلما ينَبه عليها النحاة، وتتضح لنا هذه الإشارات من خلال ما يأتي:

1. يذهب الشاطبي إلى أن السماع أقوى الأدلة، وما عداه، فللنّظر فيه مجال[2]، فإذا ثبت نمط من الأنماط الاستعمالية في النقل، فلا ينبغي أن يعترض عليه[3]؛ لأنه وقوف مع حقيقة أصل لغة النقل[4]، وإذا ثبتت لغة، فلا مقَال لأحد من أئمة النحو مع السماع، ومن حفظ فمحفوظه حجة على من لم يحفظ[5].

ولا يسع الأئمة مخالفة السماع[6]، إذ إن كل ما يخالفه مطرح[7]، ومن خالف كلام العرب، فلا يلتفت إليه، ولو كان سيبويه[8]، ومثال ذلك عند الشاطبي أنه قد ورد عند العرب وصف (أي) باسم الإشارة (ذا) نحو: (يا أيهذا الرجلُ)، ومنه قول ذي الرمة[9]:

ألا أيهذا المنْزِلُ الدارس الذي   كأنك لم يعهد بك الحي عاهِد

---

1. انظر: عبد اللطيف: محمد حماسة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، 1990م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص: 82.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 416.
3. المصدر نفسه 5: 315.
4. المصدر نفسه 8: 78.
5. المصدر نفسه 4: 129.
6. المصدر نفسه 3: 236.
7. المصدر نفسه 5: 420.
8. المصدر نفسه 3: 88.
9. انظر: ذو الرمة، (ت:117هـ)، 1982م، ديوانه، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط2، ص: 112 ؛ سيبويه، عمرو بن عثمان، (ت:180هـ), الكتاب, 2004م، تحقيق: عبد السلام هارون, مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 2: 193 ؛ المبرد، محمد بن يزيد، (ت: 285هـ)، المقتضب، 1963م، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، القاهرة، 4: 219.

إذ يرى الشاطبي أن ذلك ثابت في النقل، فلا ينبغي أن يعترض عليه، فإن العرب تتوسع في كلامها كما شاءت[1]. ويرى أن الذي يرفع الاعتراض عن النقل أن يكون بلا تأويل، وأن تكون المشافهة عن العرب بغير احتمال[2].

2. يرى الشاطبي أنه لا رأي مع السماع؛ لأنه نقل لغة، واللغة لا تثبت بالرأي[3]، فالمرجوع إليه هو النقل لا العقل[4]، ومثال ذلك موافقته لابن مالك في تحقيق مراتب الإشارة بحسب المشار إليه، فهي عندهما مرتبتان: مرتبة بعد، ومرتبة قُرب، وعند الجمهور ثلاث مراتب: مرتبة قرب، ومرتبة بعد، ومرتبة توسط بين القرب والبعد، والدليل على صحة ما ذهبا إليه هو أن "المرجوع إليه في مثل هذا النقل لا العقل، فقد روى الفراء أن بني تميم يقولون: (ذيك) و(تيك) بغير لام حيث يقول الحجازيون: (تلك) و(تالك) باللام. وأن الحجازيين لا يستعملون الكاف من غير لام، وأن التميميين ليس من لُغتهم استعمال الكاف مع اللام، فلزم من هذا أن اسم الإشارة ليس له إلا مرتبتان: إحداهما: للقرب، والأخرى: لأدنى البعد وأقصاه"[5].

3. يرى الشاطبي أنه لا بد من تصديق الرواة الثقات الأثبات، فإنكار السماع عنهم بعيد الثبوت، وبعيد أن يتطرق ظن إليهم مع علمهم وفهمهم[6]، ومن ذلك ما قاله الكوفيون: "إن العرب تُسقِط الألف المقصورة مما كثرت حروفه، كـ(خَوزلَى)، و(قَهقَرى)، فيقولون: (خَوزلان)، و(قَهقَران)، ولم يحكِ البصريون من ذلك شيئاً عن العرب، فإن صح ما نَقَلَه الكوفيون، فيكون ولا بد من الشذوذ المقصور على

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 5: 314، 315.
2. المصدر نفسه 2: 311.
3. المصدر نفسه 1: 433 / 3: 556.
4. المصدر نفسه 1: 412.
5. الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 412، 413 ؛ ابن مالك: محمد بن عبد ا (ت: 672هـ)، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، 1990م، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، 1: 242.
6. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 5: 253 / 6: 449 / 8: 267.

النقل، إذ لو كثر لَقَضت العادة باشتهاره حتى يحفَظ منه غيرهم شيئاً، فإذ لم يكن كذلك، ولا بد من تصديق الرواة، فيكون من الشاذ"[1].

ويذهب إلى أن السماع إذا أثبته ثقة لم يطْرح بسبب أن ثقة آخر لم يثبته لعدم اطلاعه عليه، بل القاعدة المستمِرة أن المثْبِت في أمثال هذه الأمور مقَدم على النافي؛ لأن النافي لم يقل: إنه غير موجود بإطلاق، وإنما قال لم أحفظه، أو لا أعلمه، وعدم علمه لا يدل على عدمه، فمن هنا كان قول المثْبِت أولى[2]. فإثبات السماع من حيث إنه سمِع، أو نفي السماع من حيث لم يبلغ النافي ذلك سهل يسير؛ لأنه نقل وإخبار عن أمر محسوس لا ينكره عاقل، وأما إثباته أو نفيه من جهة ما يقاس عليه أو لا يقاس، فليس بالسهل ولا باليسير[3].

وإذا حدث تناقض في نقل السماع، فلا بد أن ينظر في النقلين، وأيهما الصادق، فنجعله هو المعتَمد، وما عداه خطأ في النقل[4].

4. السماع هو المقتضي للجواز، فإذا كان النمط مسموعاً، فلا سبيل إلى المنْع جملة؛ إذ السماع هو الإمام المتبع، وإذا كان السماع معدوماً، فهو دليل على الاستغناء، عدم الجواز، فاللزوم وعدمه ليس إلا من جهة السماع[5].

ومثال ذلك لديه "أن السماع في حذف عامل المصدر المؤكد معدوم؛ إذ لا تجد من كلامهم منقولاً مثل: (نعم ضرباً)، في جواب من قال: (هلْ ضربتَ زيداً؟)، وما أشبه ذلك مما يحذف فيه الفعل جوازاً لدلالة القرينة عليه، ... وإذا كان السماع معدوماً، فهو الدليل على عدم الجواز"[6].

5. لا تعتبر القلة والكثرة في السماع، إلا إذا كان القياس يدفعه، ويعارضه، فأما إذا كان جارياً على القياس، ولم يكن له معارض، فلا يندفع بالقلة؛ ذلك أن كل ما

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 6: 449.
2. المصدر نفسه 4: 491.
3. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 4: 493.
4. المصدر نفسه 9: 123.
5. المصدر نفسه 3: 237، 452 / 5: 21 / 9: 169.
6. المصدر نفسه 3: 337.

ثبت باتفاق، فهو ثابت في الكلام، قلته لا توهن ذلك فيه، وكل ما كان كذلك، فمثاله الواحد يقوم مقام السماع الفاشي، وكثرة استعماله تقوم مقام كثرة أمثاله[1].

ومثال ذلك "مسألة (شَنَئِي) في النسب إلى (شَنُوءة)، إذ أثبت سيبويه به القياس في (فَعولة) على الإطلاق[2]، مع أنه لم يأتِ منه إلا (شَنَئِي) خاصة. قال أبو الحسن الأخفش: فإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد ـ يعني (شَنُوءة) ـ قال: فإنه جميع ما جاء"[3].

6. ينص الشاطبي على أن التعليل إنما يكون من وراء السماع[4]، وهو بذلك يتبِع سيبويه؛ إذ يقول: "فَلْيعلم الناظر أن قول إمام الصنْعة: (قِفْ حيثُ وقَفوا، ثُم قَس)[5] أصل عظيم، لا يفهمه حق الفهم إلا من قَتَل كلام العرب عِلْماً، وأحاط بِمقاصِده"[6]. فهذه القاعدة مسلمة عند الجميع[7].

ومثال ذلك لديه "أن قَصر نقل الحركة في حالة الوقف على بعض أنواع الإعراب دون بعض تَحكم وترجيح من غير مرجح، وإعمال للعلة في موضع، وإهمال لها في موضع آخر، وذلك كُله فاسد، فالقول بما يؤدي إليه فاسد أيضاً، والجواب عن هذا أن المتبع في ذلك السماع، والتعليل إنما يأتي من وراء ذلك"[8].

7. السماع أصل للقياس، فالقياس إذا وجد السماع بخلافه متروك، إذ إن المتبع هو السماع، والقياس إنما يأتي من ورائه، فما نقل عن العرب لازم سواء أكان قياس أم لا، وإذا جاء السماع بشيء، وعضده القياس، فذلك ما لا نهاية وراءه[9].

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 346 / 8: 272.
2. سيبويه: الكتاب 3: 339 ـ 345.
3. الشاطبي: المقاصد الشافية 8: 272.
4. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 6: 478 / 7: 480 / 8: 68.
5. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 266.
6. الشاطبي: المقاصد الشافية 5: 20.
7. المصدر نفسه 2: 614.
8. المصدر نفسه 8: 68.
9. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 305 / 2: 333 / 3: 426، 471 / 4: 38 / 5: 20 / 6: 256 / 9: 44.

ومثال ذلك قول الشاطبي: "فإذا كان باب (أعطَيتُ) يلزم فيه اتصال الضمير على ظاهر سيبويه، فلا أقل من أن يكون الاتصال فيما أشبهه راجحاً إن لم يكن لازماً، واعلم أن الجمهور على ما ذهب إليه سيبويه، فإن السماع معه، وهو الأصل للقياس، ولذلك قال: (قِفْ حيث وقفوا ثُم قِس)، فالقياس إذا وجد السماع بخلافه متروك"[1].

وبناء على ما سبق فإن المتفق عليه لدى معظم علماء العربية أن النقل أو السماع يشمل ثلاثة مصادر أساسية، هي أدلة قطعية من أدلة النحو، وهذه الأدلة هي: القرآن الكريم وقراءاته، وما تواتر من السنة، وكلام العرب شعراً كان أو نثراً في عصر الاحتجاج، وذا يقتضي من الباحث أن يعرض لهذه المصادر الثلاثة مبيناً حِجيتها وموقف الشاطبي من الاستشهاد بها:

1.1.2 القرآن الكريم وقراءاته:

المراد بالقرآن النص القرآني المدون في المصحف، وهو غير القراءات. وقد تكفل الزركشي بالتفرقة بين القرآن والقراءات بقوله: "اعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متَغايرتان، فالقرآن: هو الوحي المنَزل على محمد صلى ا عليه وسلم؛ للبيان والإعجاز، والقراءات: هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما"[2].

فالقراءات القرآنية هي الوجوه المختلفة التي سمح النبي صلى ا عليه وسلم بقراءة نص المصحف بها قصداً للتيسير، والتي جاءت وفقاً للهجة من اللهجات العربية القديمة[3]. وقد دخلت القراءات القرآنية بجميع درجاتها ومستوياتها في

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 304، 305.
2. الزركشي، محمد بن عبد ا (ت: 794هـ)، البرهان في علوم القرآن، 1391هـ، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 1: 318.
3. عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، 1982م، عالم الكتب، القاهرة، ط4، ص: 21.

الدرس الأدبي واللغوي، ووقفت على قدم المساواة مع القُرآن الكريم في صِحة الاستشهاد بها، والاستناد إليها في إثبات سلامة التعبير[1].

ويذهب الشاطبي إلى أن القرآن إنما نزل على قانون كلام العباد، وبلسان العرب على حسب ما يخَاطِب به بعضهم بعضاً، وعلى ما يتعارفون بينهم[2]، وفي موضع آخر ينُص على أن "لغة القرآن جاءت على طريقة العرب في كلامها، فخوطبوا بمقتضى كلامهم، وبما يعتادون فيما بينهم"[3].

والقرآن الكريم من وجهة نظر الشاطبي هو الكلام الفصيح الذي لا أفصح منه[4]؛ لهذا فقد بنى النحاة على ما جاء فيه، وعلى ما نُقِل عن أهل القراءات من الروايات في ألفاظه، فبنوا عليها لَما كان اعتناؤهم بنقل الألفاظ كبيراً، وعنايتهم بطُرق الأداء شديدة[5].

وعلى هذا فقد أجمع النحاة على حِجية النص القرآني بقراءاته المتَعددة، وهذا ما نص عليه السيوطي بقوله: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تُخالف قيداً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه"[6].

والمطلع على التراث النحوي يجد أن ثَمة مسافة واسعة بين التأصيل النظري لدى النحاة والجانب التطبيقي في بحثهم النحوي في هذا الباب، فقد ذهب أحمد مختار عمر إلى أنه "قد اتضح أن موقف اللغويين من القراءات موقف موحد لا يختلف فيه كوفي عن بصري ...، فهم جميعاً كانوا ينقدون القراءة سواء كانت سبعية أو عشرية أو شاذة أو غيرها، وهم جميعاً كانوا لا يقبلون القراءة إلا إذا

---

1. عمر، أحمد مختار: "الاستدلال بالقراءات القرآنية على صحة العديد من الاستخدامات اللغوية الشائعة في عربية المعاصرين"، مجلة مجمع اللغة العربية (القاهرة)، العدد الثاني والتسعون، سنة 2001م، ص: 186.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 627.
3. المصدر نفسه 4: 583.
4. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 449.
5. المصدر نفسه 3: 402.
6. السيوطي: الاقتراح، ص: 24.

وجدوا لها، من كلام العرب نظيراً، وهم جميعاً كانوا لا يتحرجون عن تخطئة القراءة، أو تلحينها إذا عجزوا عن فهمها أو توجيهها[1]. ولا فرق في ذلك بين من اشتغل بالدرس اللغوي أو النحوي"[2].

وإن كان ما قاله أحمد مختار عمر فيه جانب من الصحة، إلا أن التعميم بهذه الطريقة يهدمه موقف نحاة الأندلس من حيث القول النظري والتطبيق العملي، فهم في مجملهم يعتَدون بالقراءات أكثر من اعتداد مدارس النحو في المشرق بها[3].

ومصداق ما أذهب إليه هو أني لم أجد الشاطبي أو أحداً من شيوخه في كتاب (المقاصد الشافية) قد هاجم قراءة ما أو طعن فيها، وقد كان إذا ما عرض إلى اللغات المتعددة للنمط الواحد، وكان أحد هذه الأنماط يتوافق مع قراءة قرآنية، سرعان ما يشير إلى أن الأولى إتباع النمط الذي يتوافق مع القراءة القرآنية[4].

1.1.1.2 شدة اعتداد الشاطبي واعتنائه بالقرآن الكريم وقراءاته:

يعتمد الشاطبي اعتماداً كبيراً على القرآن الكريم وقراءاته في بناء قوانين النحو وقواعده وأصوله، ويرى أنه جامع لوجوه الإشارة، وأنه تبيان لكل شيء[5]؛ لذا فإنه يهتم بما قرئ به، ويجعله فصيحاً[6]، وتظهر عناية الشاطبي بالقرآن الكريم وقراءاته بكثرة الاستدلال به في بحثه النحوي، فقد بلغت النصوص القرآنية بقراءاتها المتعددة في كتاب المقاصد الشافية (2088) ما بين شاهد ومثال، وهذا عدد كبير إذا ما قيس بصنيع النحاة الآخرين، فقد بلغت النصوص القرآنية لدى

---

1. طَعن النحاة في قراءة ما لا ينبغي أن يعد طعناً في القرآن نفسه؛ لأن النحوي الذي يطعن في إحدى القراءات يقبل القراءات الأخرى، ولا يطعن فيها، وإنما يعد ذلك نقداً لرواية ما في ضوء معيار نحوي. انظر: حسان: الأصول، ص: 99.
2. عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص: 25، 26.
3. الهيتي: خصائص مذهب الأندلس النحوي، ص: 173.
4. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 9: 386.
5. المصدر نفسه 1: 413.
6. المصدر نفسه 3: 22.

سيبويه في كتابه (396) ما بين شاهد ومثال. وبهذا نتبين مدى حِجية الشاهد القرآني لدى الشاطبي واعتداده به في بناء الأصول النحوية.

ومن الأمور التي تُبين أهمية النص القرآني في كونه مادة لغوية تُستنبط منها الأحكام النحوية لدى الشاطبي أنه إذا تعددت وجوه الأداء اللغوي، فإن أولاها بالقبول ما جاء موافقاً لقراءة قرآنية، ومثال ذلك أن هنالك وجهين لبناء الوزن (افتعل) من الفعل (ذكر) أحدهما: (ادكر)، والوجه الآخر: (اذْدكر)، وقد جاء الوجه الأول في قوله تعالى[1]: {وادكر بعد أُمة}، ويذهب الشاطبي إلى أن الإدغام هو الوجه الأفصح، وهي لغة القرآن، وقد نص النحويون على أنها الأولى[2].

ومن مظاهر اعتداد الشاطبي بالشاهد القرآني قبوله للأنماط التي جاءت موافقة له حتى وإن كانت قليلة، ومثال ذلك: النصب بعد الفاء في الرجاء نحو: قراءة عاصم لقوله تعالى[3]: {وما يدريك لعله يزكى أو يذكر فَتَنفَعه الذكرى}. بنصب (فَتَنفَعه)[4]، فقد قال الشاطبي: "والنصب بعدها ليس بكثير، لم يطرد في الكلام أن يقال: (لعلك تأتينا، فتُحدثَنا)، ولكنه قد جاء في الكلام الفصيح الذي هو القرآن، فلا يقال: إنه ممتنع"[5].

وقد أبدى الشاطبي في أثناء احتجاجه بالشاهد القرآني مقدرة عالية على فهم النص القرآني، وما يتْبع هذا الفهم من رد أقوال بعض النحاة التي بنيت على أساس من فهم غير دقيق لمقاصد القرآن، ومثال ذلك ذهاب بعض النحاة إلى أن فاء العطف قد تكون للاجتماع كـ (الواو)، فليس الترتيب بلازم لها عندهم، وقد "احتجوا

1. سورة يوسف، الآية: 45.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 9: 386.
3. سورة عبس، آية: 3، 4.
4. انظر: ابن مجاهد، أحمد بن موسى، (ت: 324هـ)، السبعة في القراءات، 1980م، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص: 672. وقرأ الباقون بالرفع.
5. الشاطبي: المقاصد الشافية 6: 83، 84.

على ما ذهبوا إليه بأشياء توهم دعواهم، منها قوله تعالى[1]: {فَنَادوا صاحِبهم فتَعاطى فَعقَر}، أي: (تَعاطَى الذنب فَعقَر)، وتَعاطي الذنْب هو العقْر نفسه"[2].

وقد ذهب الشاطبي إلى أن الاستقراء يشهد بخلاف ما قالوا، وليس فيما جلبوا دليل، فقوله تعالى: {فتَعاطى فَعقَر}، "معناه أن قوم قُدار بن سالف نادوه، وأشاروا عليه بعقر الناقة، فتَعاطَى، أي: تناول أمرهم وقبله، فعقر بعد تَعاطِي ما رغبوا فيه"[3].

2.1.1.2 إسناد القراءات إلى القُراء، ونصه على أسمائهم:

من عادة الشاطبي في كتابه (المقاصد الشافية) إذا استشهد بقراءة قرآنية أن يسندها إلى قارئها، وهذا الأمر يكثر كثرة ظاهرة في كتابه، فلا تكاد تجد قراءة قرآنية، إلا وهي منسوبة إلى قارئها، بل إنه إذا ما نقل عن النحاة قراءة غير منسوبة سارع إلى إسنادها إلى قارئها، ومثال ذلك ما نقله عن سيبويه من قوله: وقرأ بعضهم (خَاف) بالإمالة[4]. وقد قام الشاطبي بتحديد القارئ بقوله: و"البعض هو حمزة، ومن وافقه"[5].

ويتحرى الشاطبي الدقة في نسبة كل قراءة إلى صاحبها، ولم تَزل به القَدم إلا في موضع واحد، ففي قوله تعالى[6]: {وإن تُبدوا ما فِي أَنْفُسِكُم أَو تُخْفُوه يحاسِبكُم بِهِ الله فَيَغْفِر لِمن يشَاء ويعذب من يشَاء}، فقد قال: "قُرِئت هذه الآية بالثلاث حركات في (يغْفِر) و(يعذب)، فقراءة الجزم لمن عدا نافعاً وابن عامر،

---

1. سورة القمر، الآية: 29.
2. الشاطبي: المقاصد الشافية 5: 81.
3. المصدر نفسه 5: 82.
4. سيبويه: الكتاب 4: 120، 121. الآيات هي: سورة البقرة، الآية: 182 ؛ سورة هود، الآية: 103 ؛ سورة إبراهيم، الآية: 14 ؛ سورة الرحمن، الآية: 46 ؛ سورة النازعات، الآية: 40.
5. الشاطبي: المقاصد الشافية 8: 146. انظر: ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، 1403هـ، تحقيق: عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص: 302 ـ 306.
6. سورة البقرة، الآية: 284.

وقراءة الرفع لهما، وقراءة النصب في غير السبع"[1]، والصواب أن قراءة الرفع لعاصم وابن عامر، وقراءة الجزم لمن عداهما من السبعة[2]، فقد حدث خلط بين قراءة عاصم وقراءة نافع، وقد يكون هذا الخلط من فعل النساخ.

3.1.1.2 صنيع الشاطبي في الاستدلال بالنص القرآني:

من خصائص منهج الاستدلال بالنص القرآني لدى الشاطبي في كتابه (المقاصد الشافية) أن شواهد القرآن الكريم تَعقُب أمثلة النحو المصنوعة، وتأتي قبل شواهد الشعر في ترتيب الاستدلال، وإن كان هنالك شاهد من حديث النبي صلى ا عليه وسلم، فإنه يأتي بعد الشاهد القرآني، ومن ثم يليه الشاهد الشعري، فالترتيب لديه من حيث الاستدلال يبدأ بالمثال المصنوع، ثم يليه الشاهد القرآني، ثم يليه الحديث الشريف، ثم يليه الشاهد الشعري، وهذا النهج يكاد ينتظم جميع أبواب الكتاب[3].

وتقدم المثال المصنوع على الشاهد القرآني والشعري أمر درج عليه معظم نحاة العربية في استدلالاتهم، وقد يحمل هذا على الظن أن الباب يبنى على المثال المصنوع قبل غيره من الشواهد التي ينبغي أن تكون معتَبرة، لكن حصيلة المعرفة النحوية المستَنْبطة من الباب تُعرِب عن تَقَدم الشواهد القرآنية والشعرية على الأمثلة في العناية والاهتمام لا في ترتيب الورود.

ومرد صدارة الأمثلة المصنوعة في الترتيب الظاهر إلى قابليتها لإجراء منهج النظر عليها، وإخضاعها للتأويل والتقدير. ونصوص القرآن الكريم تَتَأبى على النظر المتَأول، أو يمكن أن يقال إن النظر يحتَرز من أن يصنَع بنصوص القرآن صنيعه بالأمثلة المألوفة، حتى لا يقَع في الإشكال المعروف بـ(التفسير بالرأي)

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 6: 153، 154.
2. انظر: ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص: 195 ؛ ابن الباذش: الإقناع، ص: 16.
3. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 420، 421، 422، 519، 520 ؛ 2: 25، 104، 208، 209، 212، 213 ؛ 3: 188، 189، 461، 462 ؛ 4: 19، 20، 21 ؛ 5: 31، 32 ؛ 6: 262، 317.

الذي ذمه المفسرون وحذروا منه، فالمِثَال من صنْع الناظر وتدبيره وتفكيره، ولكنه بناه وفق كلام الواضع، ولم يفترضه من فراغ، ولم يبنه من تجريد[1].

4.1.1.2 دفاع الشاطبي عن القراءة والقارئ:

لقد سادت لدى النحاة فكرة مفادها أن النحاة أقدر على ضبط النص القرآني من القراء أنفسهم، وفي هذا يقول ابن جني: "وهو - أي سيبويه - أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء"[2]، ويقول في تعليل غلط بعض القراء: "إنما يجوز مثل هذا الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبه؛ لأنهم ليست لهم قياسات يستَعصِمون بِها، وإنما يخْلِدون إلى طَبائِعهم"[3].

ويقول الزمخشري في تخطئة قراءة قرآنية، "والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو"[4]. ومن الأمور التي جرأتْ النحاة على القراءات القرآنية أنهم ظَنوا القراءة اختيارية لا توقيفية[5].

وقد رد الشاطبي على أقوال النحاة السابقة التي ترى أن الخطأ في القراءات يعود إلى قِلة الضبط في الرواية، بأنه لا يسمع قولهم، فالقراء جميعاً عدول يعتبرون الرواية، وينبذون الرأي، ويتبعون السنَد في القراءة[6].

---

1. انظر: بودرع، عبد الرحمان: "من قضايا النظرية اللغوية العربية"، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية الثامنة والعشرون، الرسالة 267، سنة 2007م، ص: 96، 97.
2. ابن جني: الخصائص 1: 72، 73.
3. ابن جني: أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، المنصف شرح لكتاب التصريف، 1954م - 1960م، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد ا أمين، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1: 311.
4. الزمخشري، محمود بن عمر (ت: 538هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 1997م، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1: 357، 358.
5. الزركشي: البرهان في علوم القرآن 1: 321.
6. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 4: 179.

أما قول ابن جني بأن (القراء ليست لهم قياسات يستعصمون بها)، يرده قول الشاطبي بأن القراء أدركوا عصر الاحتجاج، فهم عرب موثوق بعربيتهم قبل التعلم، ومن الذين يقْتدى بهم في الفصاحة كأمثال الذين لم يعلم منهم مجاورة للعجم[1].

لذا فهولاء القراء تَتَمثل قياساتهم في الكفاية (Competence) التي تُشَكل المعرفة اللغوية المختزنة في أذهان أبناء اللغة[2]، وهذه القُدرة أو الكفاية أكبر بطبيعة الحال من مقاييس ابن جني وغيره من النحاة، وقد أدرك هذه الحقيقة العكْبري بقوله: "فكيف يجعل ما وضعه النحويون للتقريب والتعليم مِما لا أصل له ولا ثبات، حجة على لسان العرب الفُصحاء، هذا لا يكون، ولا يحتَج به إلا جاهل"[3].

ومن القراءات التي دافع عنها الشاطبي قراءة ابن عامر لقوله تعالى[4]: {وكَذَلِك زين لِكَثِيرٍ مِن الْمشْرِكِين قَتْلُ أَولَادهِم شُركَائِهم}، وذلك بالفصل بين المضاف والمضاف إليه، وقبل أن نعرض لرأي الشاطبي يجب أن نَتَعرض لرأي بعض النحاة فيها:

أ. ذهب النحاس إلى أن ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام لا يجوز في كلام ولا شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف؛ لأنه لا يفصل، فأما بالأسماء غير الظروف، فلحن[5].

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 4: 174، 175.
2. انظر: عبابنة: يحيى، والزعبي: آمنة، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، 2005م، دار الكتاب الثقافي، إربد، ص: 61.
3. العكْبري، أبو البقاء عبد ا بن الحسين (ت: 616هـ)، التبيان في شرح الديوان، 1971م، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 2: 166.
4. سورة الأنعام، الآية: 137. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 357 ؛ ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص: 270 ؛ ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع ص: 150، 151.
5. انظر: النحاس، أحمد بن محمد، (ت:338هـ)، إعراب القرآن، 1988م، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط3، 2: 98.

ب. ذهب ابن خالويه إلى أن ابن عامر حال بين المضاف والمضاف إليه، وهو قبيح في القرآن، وإنما يجوز في الشعر، وإنما حمل القارئ بهذا عليه أنه وجده في مصحف الشام بالياء فاتبع الخط[1].

ج. وذهب الزمخشري إلى أن قراءة ابن عامر شيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً، فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته. والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء[2].

أما الشاطبي فله موقف مغاير يعلي من شأن القراءات القرآنية والاستشهاد بها، ويظهر ذلك من قوله: "فهو ـ ابن عامر ـ من العدول الذين لا يظن بمثلهم إدخال الرأي في القراءة كما ظن بغيرهم، ولا اتباع خط المصحف مع عدم اعتباره الرواية، فالأولى في هذه القراءة أن تُجعل حجة في الجواز، فإنها من أقوى ما يحتج به"[3]، وقد جاء تناوله لهذه القراءة، ورده على الطاعنين فيها على النحو الآتي:

أولاً: إيراد نصوص من النثر والنظم تؤيد القراءة: فمن عادة الشاطبي أن يتوسع في السماع المؤيد للقراءة، ومن ذلك في هذا الموضع قراءة بعض السلف[4]: {فَلا تَحسبن ا َ مخْلِفَ وعده رسلِه}، أما النظم فقد أورد الشاطبي عليه خمسة شواهد، منها قول الطرماح[5]:

يطُفْن بحوزي المراتِع لم يرع بواديه من قَرع القِسِي الكَنَائِن

ثانياً: تضعيف حجج المانعين: وهنا يتبع الشاطبي ابن مالك في الرد على المانعين بقوله: حسن هذا النوع من الفصل ثلاثة أمور: أحدها: كون الفاصل فضلة لا يعتد

---

1. انظر: ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت: 370هـ)، الحجة في القراءات السبع، 2007م، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ص: 150، 151.
2. الزمخشري: الكشاف 2: 145.
3. الشاطبي: المقاصد الشافية 4: 174.
4. سورة إبراهيم، الآية: 47. انظر: الفراء: معاني القرآن 2: 81، 82.
5. الطرماح: ديوانه، ص: 486 ؛ ابن جني: الخصائص 2: 406 ؛ الأنباري: الإنصاف 2: 429، والبيت في وصف بقر الوحش، وتطفن: أي تدرن حوله، وأصل الحوزي: المتوحد المنفرد، وأراد به فحل البقر الوحشي، والقرع: الضرب، والكنائن: جمع كنانة، وهي جراب توضع فيه السهام.

به، والثاني: كونه أجنبي لتعلقه بالمضاف، والثالث: كونه مقَدر التأخير. ولو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً، فاستحق الفصل بغير الأجنبي مزية تقتضي القـول بجوازه[1].

ويضيف الشاطبي في الرد على المانعين أن الذي يسوغ ذلك أيضاً كون الإضافة أصلها الرفع أو النصب، فكان محصول هذا الفصل فصلاً بين فعل ومرفوعه أو منصوبه ببعض معمولاته، فهو في الحقيقة تقديم مفعول على فاعل، أو ظرف على مفعول، ولا إشكال في مثل هذا[2].

وبعد ذلك يخْلُص الشاطبي إلى أنه "لا يسمع قول من قال بتخطئة ابن عامر، والغَض منه بأنه اتبع رأيه وخط المصحف، وترك الرواية، وأن تلك القراءة لَحن، وغير جارية على أصول كلام العرب، فإن هذا القول تَخَرص عليه، وعدم تَوفية لحقّ الإمامة، والتقدم، والعدالة، والتقاء الصحابة، والأخذ عنهم؛ إذ كان من شيوخه الذين عول عليهم عثمان بن عفان رضي ا عنه، وأيضاً هو ممن اتفق الجم الغفير على اتباعه الأثر، وعدم أخذه بالرأي كسائر السبعة وغيرهم ممن اشتهر بنبذ الرأي واتباع السند في القراءة"[3].

والشاطبي لا يعني بهذا الكلام من زعم أن مثل هذا مختص بالشعر، وأنه شاذ غير مقيس، فإن قال قائل ذلك، فهو مقِر بوجوده في كلام العرب غير مخَطئ له، لكنه لم يحفَظ مثله، أو لم يكثر كثرة تُعتبر في القياس، أو لم يدرك وجه القياس فيه، أو أدركه، لكنه رآه ضعيفاً، فمثل هذا لا كلام معه، ولا عتب عليه، وإنما المراد من زعم أن هذه القراءة خطأ[4].

---

1. انظر: ابن مالك: شرح التسهيل 3: 277 ؛ الشاطبي: المقاصد الشافية 4: 178.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 4: 178.
3. الشاطبي: المقاصد الشافية 4: 179.
4. المصدر نفسه 4: 179.

والشاطبي بهذا يصدر عن رأي يخالف فيه ابن مالك من حيث القياس على النمط القليل الوارد في القرآن الكريم، فابن مالك يرى ذلك، والشاطبي لا يرتضيه، وسيقف الباحث على هذه الجزئية وشيكاً.

5.1.1.2 اعتماد الشاطبي على القراءات الشاذة في التقعيد:

لقد كان النحاة أكثر ميلاً إلى قبول القراءات السبع أو العشر، وأكثر جرأة على نقد ما عداها، وهو الذي أطلقوا عليه اسم (القراءات الشاذة). ولعل الذي حدا بالنحاة المتأخرين إلى هذا الصنيع، هو اسمها الذي أُطلق عليها (الشاذة)، وقد تنبه ابن جني إلى ما فيه من إيهام بالضعف، فكان حريصاً في كتابه (المحتسب) على أن يرفع هذا الوهم من ذهن القارئ، ومن ذلك قوله: "فإننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذاً، وإنه مما أمر ا تعالى بتقبله، وأراد منا العمل بموجبه، وإنه حبيب إليه، ومرضي من القول لديه"[(1)].

ولهذا نجد كثيرين ممن ألفوا في القراءات يرفضون تسمية ما عدا السبع أو العشرة شاذاً، وعلى رأسهم ابن الجزري الذي يقول: "وأما إطلاق من لا يعلم على ما لم يكن عن السبعة القراء، أو ما لم يكن في هذه الكتب المشهورة كـ(الشاطبية) و(التيسير) أنه شاذ، فإنه اصطلاح ممن لا يعرف حقيقة ما يقول"[(2)]، ...، و"ربما كان كثير مما لم يكن في (الشاطبية) و(التيسير)، وعن غير هؤلاء السبعة أصح من كثير مما فيهما"[(3)].

وقد غاب عن هؤلاء النحاة الذين يقللون من شأن القراءات الشاذة بأثر من تسميتها حقيقة يقَرِرها الشاطبي، ومفادها أنه قد اتفق في علم الاصطلاح والحدود

---

1. ابن جني: أبو الفتح عثمان(ت: 392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 1999م، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1: 33 ؛ عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص: 29، 30.
2. ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد (ت: 833هـ)، النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 16 ؛ انظر: عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص: 30، 31.
3. ابن الجزري: النشر في القراءات العشر 1: 36.

على أنه "لا تَضر العبارات إذا عرف الاصطلاح فيها"[1]، وإذا فهم المعنى، فلا مشاحة في الألفاظ[2].

ومهما يكن من أمر فإن تشذيذ القراءات مجرد اجتهاد أقره علماء القرن الرابع الهجري، وفق نظام معياري قاصر، ومما يدل على ذلك هو أن حصر القراءات في عدد معين غير متفَق عليه، فبعضهم ينخفض بالرقم إلى خمسة، وبعضهم يرتفع به إلى ما فوق الثلاثين.

ويذهب السيوطي إلى أنه "قد أُطْبِق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه"[3]. وفي هذا القول نظر، فهو لا يتفق مع ما جاء في كتب النحاة الأوائل من تَخْطِئةٍ ورد لكثير من القراءات المتواترة والشاذة على نحو ما سبق.

ولم يؤْثَر عن أحد نحاة الأندلس أنه رد إحدى القراءات الشاذة أو توقف في الأخذ بها، أو اعتبارها حجة يستند إليها في تأصيل قواعد اللغة[4]، ويظهر ذلك بالأخص في موقف الشاطبي؛ إذ لم يميز بين قراءة متواترة وأخرى شاذة، فهما متساويتان لديه في الاستشهاد، وطالما اتسعت القاعدة النحوية لديه لتستوعب جميع الأنماط التي تجلبها تلك القراءات الشاذة وغيرها من القراءات، وقد اعتمد الشاطبي على القراءات الشاذة في مواضع كثيرة من كتابه[5]، ومن ذلك: جواز حذف الضمير الواقع مبتدأ في الصلة، إذا كانت الصلة طويلة[6]، نحو:

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 458.
2. المصدر نفسه 8: 54.
3. السيوطي: الاقتراح، ص: 24.
4. انظر: الهيتي: خصائص مذهب الأندلس النحوي، ص: 174.
5. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 221، 230، 329، 519 / 2: 188 / 5: 426 / 8: 271.
6. المصدر نفسه 1: 518 ـ 520.

أ. قراءة ابن أبي عبلة والضحاك ورؤْبة بن العجاج لقوله تعالى[1]: {إن الله لا يستَحيِي أَن يضرب مثلًا ما بعوضةٌ} الآية برفع (بعوضةٌ)[2]، أي: (الذي هو بعوضة).

ب. قرأ يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق[3]: { تَماما علَى الذِي أَحسن}، الآية برفع (أحسن)[4]، أي: (الذي هو أحسن)، وهذا أمثل شيئاً مما قبله؛ لأن أفعل طالب في المعنى للمضاف إليه، فأكسب الوصل بذلك طولاً.

ج. قرأ أبو رجاء[5]: {وإن كُل ذَلِك لِما متَاع الْحياةِ الدنْيا}، بكسر لام (لِما)، وتخفيف الميم[6]، أي: (الذي هو متَاع الحياة الدنيا).

6.1.1.2 مدى قياس الشاهد القرآني لدى الشاطبي:

تقوم فكرة قياس الشاهد القرآني لدى الشاطبي على مقولة مفادها: "القراءة سنةٌ ليست بالقياس"[7]، وهذه المقولة تتوافق مع ما قاله ابن الجزري بأن "أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية، إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها، والمصير إليها"[8].

وقد أدرك الشاطبي هذا الأصل، وطبقه في استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته، وهو بهذا الأصل يلمح إلى أن القرآن الكريم بقراءاته أنماط لغوية، يجب أن ينظر إليها في بناء الأصول والقواعد النحوية كما ينظر إلى كلام العرب من

---

1. سورة البقرة، الآية: 26.
2. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 64.
3. سورة الأنعام، الآية: 154.
4. ابن خالويه: الحسين بن أحمد (ت: 370هـ): مختصر في شواذ القرآن، تحقيق: ج.برجشتراسر، دار الهجرة، الرياض، ص: 41 ؛ انظر: ابن جني: المحتسب 1: 234.
5. سورة الزخرف، الآية: 35.
6. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 255.
7. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 8: 56.
8. ابن الجزري: النشر في القراءات العشر 1: 10.

ناحية إجراء القياس وبناء الأحكام العامة، وقداسة النص القرآني ليست لها سلطة في هذا الجانب، فاعتبارات القلة والكثرة في الأداء تشمل هذا النص المقدس، وتنطبق عليه بنفس القيمة والاعتبار لأي نص آخر، وهذا الأمر لا ينفي فصاحة لغة القرآن، وعلو بيانه.

وبناء على هذا فإن وجد الشاطبي أن نَمطاً من الأنماط اللغوية الواردة في شاهد قرآني لم تكثر كثرة يمكن القياس عليها، لم يجرِ هذا القياس، وينص على أنه "لا يلزم من عدم القول بالقياس في هذه الأشياء الواقعة في القرآن الكريم أن يكون عدم مراعاة للفظ القرآن، أو إخراجاً له عن الفصاحة، أو نحو ذلك كما يظُن من لا تحقيق له، بل هو في أعلى الدرجات في الفصاحة، لكنه لم يكثر مثله، فيقاس عليه، وعلى هذا بنى سيبويه والمحققون، وهو الصواب"[1].

والشاطبي بهذا الموقف يخالف ابن مالك؛ إذ "من عادة ابن مالك التعويل على اللفظة الواحدة تأتي في القرآن ظاهرها جواز ما يمنعه النحويون، فَيعول عليها في الجواز، ومخالفة الأئمة، وربما رشح ذلك بأبيات مشهورة أو غير مشهورة، ومثل ذلك ليس بإنصاف، فإن القرآن الكريم قد يأتي بما لا يقاس مثله، وإن كان فصيحاً وموجهاً في القياس؛ لقلته"[2]. وكونه جاء في فصيح الكلام لا يخرجه عن كونه قليلاً، فكم في القرآن والكلام الفصيح من الأمور التي تدخل في هذا النصاب[3].

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 4: 400. يرى علماء البلاغة القدماء أن مخالفة القياس إنما تُخِل بالفصاحة حيث لم تقع في القرآن الكريم، والواقع أن القول ببلاغة مثل هذه المواضع يندرج تحت مبدأ عام أكثر شمولاً هو بلاغة كل ما جاء في القرآن من ظواهر الاستخدام اللغوي وأساليبه، حتى ما بدا منها مخالفاً للمألوف في النظام النمطي للغة، وليس أدل على ذلك من هذا التخريج الذي حظيت به المواضع التي خولف فيها الشكل الإعرابي =المعهود، فتحول موقف الأساليب والظواهر القرآنية في هذه المواضع من مواقف التبرير إلى موقف المباهاة، وبالتالي تحول الموقف من الاحتجاج لها بالشعر العربي ـ تبريراً ـ إلى الاحتجاج للشعر بها. انظر: راضي، عبد الحكيم، نظرية اللغة في النقد الأدبي، 2003م، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط2، ص: 464 ـ 473.
2. الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 456.
3. المصدر نفسه 3: 450.

وفي موضع آخر يقول: "من عادته (ابن مالك) أن ما قرئ به لا بد أن يستنبط له قياساً جارياً في أمثاله، وإن كان قليلاً أجرى القياس فيه على قلته، ولم يجعله مسموعاً نادراً، وقد قال شيخنا القاضي: جعل ذلك لغة للقرآن أدباً مع القرآن"[1]. فما جاء في القرآن لا ينبغي أن يترك قياسه من وجهة نظر ابن مالك، ومن عادته التأدب مع القرآن، والاعتماد على ما جاء فيه، فيقيسه، وإن لم يجز غيره ذلك على الإطلاق[2]، فهذه قاعدة من قواعده التي استبد بها دون غيره[3]، وكان الأجدر به ألا يلتزم هذا الالتزام[4].

وهناك أمثلة وافرة على عدم قياس الشاطبي على أنماط قليلة ونادرة جاءت في القرآن الكريم، ومخالفة ابن مالك في ذلك، ويرى أن الواجب الوقوف فيها على السماع[5]، ومثال ذلك: أن النحويين منعوا إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف أن يتقدم الحال عليه، وإنما يكون عندهم متأخراً عنه لزوماً بحيث لا يجوز في القياس غيره، بينما يرى ابن مالك جواز ذلك؛ لأنه قد ورد عن العرب[6].

أما الشاطبي فيرى أن "الصواب مع النحويين دون ابن مالك؛ لأنهم لم يأتوا بوجه المنع القياسي إلا بعد استقراء كلام العرب، وأنهم لم يجدوا التقديم إلا في شعر لا يجعل وحده مأخذ قياس، أو في الآية الكريمة مع احتمالها[7]، وعدم نظير لها في ظاهرها، ومعارضة الاستقراء في المسألة، فحينئذ جزموا بمنع المسألة، فالحق ما ذهبوا إليه"[8].

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 8: 120.
2. المصدر نفسه 4: 428.
3. المصدر نفسه 1: 522.
4. المصدر نفسه 1: 404.
5. المصدر نفسه 1: 404، 522 / 2: 344، 484 / 3: 450، 456 / 4: 160، 182، 400، 428 / 7: 226 / 8: 120.
6. ابن مالك: شرح التسهيل 2: 336 ـ 339.
7. الآية (28)، من سورة سبأ، وهي قوله تعالى: {وما أَرسلْنَاك إلا كافةً للناس بشِيرا ونَذِيرا}.
8. الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 452 ـ 456.

والشاطبي بهذا الموقف يساير الدرس النحوي الحديث في النظر إلى القراءات القرآنية في مجال التقعيد، إذ لا يلْزم الاستشهاد المطلق بالقراءات في بناء اللغة الأدبية المشتركة، وإنما يكْتَفَى بما وافق الأصول العامة، وجرى على النمط العربي الفصيح، وإذا وجد القراءة مخالفة لما جرت عليه اللغة المشتركة، نحاها جانباً، ولم يدخلها في القاعدة العامة، فالقراءات تُمثل لهجات متعددة، ومن المصلحة إبعاد اللهجات المحلية في مجال التقعيد، ووضع معيار للصواب اللغوي، ولا يعني ذلك الطعن في القراءة، أو التشكيك في صحتها[1].

وقد أورد عباس حسن في كتابه (اللغة والنحو) أقوال الشاطبي السابقة نقلاً عن (المواهب الفتحية)[2]، ويرى أنه مِن عجب أن يعيب بعض العلماء ابن مالك لهذا الموقف، ويصفونه بأنه غير منصف، ولا واع للمراد من المقيس وغير المقيس في القرآن، ويشرحون هذه القضية الغامضة شرحاً يزعمون أنه يزيل غموضها، ولكنهم يسدِلون عليها غموضاً كثيفاً جديداً.

وبعد أن يعرض لكلام الشاطبي يعلق على قوله: بأنه (جعل القرآن يأتي بما لا يقاس عليه؛ لقلته. وإن كان فصيحاً، وموجهاً في القياس)؛ إذ يرى عباس حسن أن هذا غريب لا ندرك كيف يقع، فمن يدرك أن القرآن يأتي بالفصيح الموجه في القياس، ومع ذلك لا يقاس عليه ؟ أي: أنه مقيس غير مقيس، وهـل بعد هذا تناقض؟

وبعد ذلك يرى عباس حسن أن اليقين عنده أن القرآن فوق مستوى التأويلات، وأن فيصل الرأي فيه: صحة الاستشهاد النحوي والبلاغي بظاهره؛ من غير نظر إلى قلة أو كثرة كما يقول ابن مالك[3].

ويرى الباحث أن لِعباس حسن أن يتبع من شاء من النحاة، سواء أكان ابن مالك أم غيره، لكن الذي لا يرتضيه البحث العلمي أن يحمل عباس حسن كلام

---

1. عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص: 31، 32.
2. انظر الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 456.
3. حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص: 108 ـ 113.

الشاطبي ما لا يحتمله، إذ ليس من المنطق أن ينفي أي إنسان شيئاً ما، ويثبته في الوقت نفسه، فكيف يصح ذلك من العالم المحقق أبي إسحاق الشاطبي ؟!

وأرى أن مقولة الشاطبي التي يراها عباس حسن متناقضة، هي من حيث الدلالة عين ما قاله عباس حسن بأن (القرآن فوق مستوى التأويلات)؛ فالشاطبي يعني بقوله (موجهاً في القياس) أنك لو أردت أن تُجري على تلك الأنماط القرآنية القليلة قياساً ذهنياً يعتمد على التأويل دون نظر إلى الواقع الاستعمالي وكثرته، لاستطعت ذلك، ولكن هـذا الأمر ينافي الواقع الاستعمالي للغة، ومن ثم فإنه لا يصح.

2.1.2 الحديث النبوي الشريف:

الحديث هو ما كان من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأقواله وصفته وتقريره، ومن علماء الحديث والأصول من أدخل في تعريف الحديث ما كان من أقوال الصحابة والتابعين التي تحكي أفعاله، وأحواله عليه السلام، أو تحكي ما سوى ذلك من أشياء عامة وخاصة تتعلق بأمور الناس وأمور دينهم[1]، وهذه الأقوال المنسوبة إلى الصحابة أو التابعين، متى جاءت من طريق المحدثين، تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي، أو وضع قاعدة نحوية[2].

إذ لا فرق فيما قاله النبي صلى الله عليه وسلم، وما يرويه الصحابة والتابعون، فهو مما يستشهد به على إثبات القواعد، وبناء الأصول؛ لأن الحديث إن كان كلامه، فلا إشكال، أو كلام الصحابة رضي الله عنهم، فكذلك؛ لأنهم عرب فصحاء، وما الأعراب السابقون بأولى منهم في الاستدلال بأشعارهم ونثارهم، والنحاة قد صرحوا بأن المخضرمين، وهم من أدرك الجاهلية والإسلام يستدل

---

1. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، 1959م، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص: 6.
2. حسين، محمد الخضر: "الاستشهاد بالحديث في اللغة"، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، الجزء الثالث، سنة 1936م، ص: 197، 198.

بكلامهم، ويحتج به اتفاقاً، والتابعون الذين أدركوا الصحابة، وشافهوا العرب يستشهد بكلامهم؛ لِما تقرر من أن الإسلاميين يحتج بكلامهم، ومن ثَم جاز الاستدلال بكلام الفرزدق، وجرير، وأضرابهما[1].

والمنهج السليم في الاستشهاد اللغوي يقضي بأن يكون الحديث الشريف بعد القرآن الكريم، وقبل كلام العرب من شعر ونثر؛ ذلك أنه كما يرى الشاطبي أفصح كلام البشر[2]، وقد جاء في (المقاصد الشافية) أن رجلاً قال[3]: "يا رسول ا أيدالِك الرجل امرأته ؟ فقال: نعم إذا كان مفْلَجاً، فقال أبو بكر رضي ا عنه: ما قُلتَ، وما قال لك رسول ا ، فقال عليه السلام: قال لي: أيماطِلُ الرجل امرأته، فقلتُ: نعم إذا كان فقيراً، فقال أبو بكر رضي ا عنه: لقد طُفتُ في أحياء العرب، فما رأيت أفصح منك يا رسول ا ، فقال: وما يمنَعني، وأنا قُرشي، وأُرضِعتُ في بني سعد"[4].

والحديث أهم كثيراً في البحث اللغوي والنحوي من الشعر الجاهلي الصحيح؛ لأنه من النثر، وهو دائماً يعطي الباحث اللغوي صورة صحيحة لروح عصره بخلاف الشعر الذي يحتوي على كثير من الصيغ الفنية والعبارات المتكلفة التي تبعده عن تمثيل الحياة العادية الحقة[5].

لهذا نجد الأنباري يجعل ما تواتر من السنة دليلاً قطعياً من أدلة النحو يفيد ذلك قوله: "اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين: تواتر وآحاد، فأما التواتر، فلغة القرآن،

1. الفاسي، محمد بن الطيب (ت: 1170هـ)، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، 2002م، تحقيق، وشرح: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط2، ص: 470، 471.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 4: 172.
3. انظر: ابن الأثير، المبارك بن محمد (ت: 606هـ)، النهاية في غريب الحديث، 1399هـ، تحقيق: محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، دار الفكر، بيروت 2: 830.
4. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 404.
5. ولفنسون، أبو ذؤيب، تاريخ اللغات السامية، دار القلم، بيروت، ص: 184.

وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العِلم"[1].

وقد قامت الجهود الأولى في وضع النحو قبل القيام بجمع الحديث، فلم تتيسر للنحاة المتقدمين نصوص الحديث بشكل منظم متَسق؛ ولهذا تأخر إقبالهم على الحديث[2]، ومما يدل على ذلك قول الضحاك بن مخلد (ت: 212هـ): "كان دهرنا الأدب والشعر وأيام العرب، وإنما وقعنا إلى الأحاديث اليوم"[3].

وبسبب من ذلك كان اعتماد النحاة على الحديث النبوي في وضع أصول النحو وقوانينه قليلاً جداً، فلم يقبلوا عليه إقبالهم على كلام العرب؛ إذ لم يرد من أحاديث النبي صلى ا عليه وسلم في كتاب سيبويه سوى سبعة أحاديث[4]، وقد جاء بها سيبويه في معرض الاعتضاد للقاعدة النحوية، لا لإثباتها.

وقد تبع سيبويه على هذه الحال جميع النحاة الذين جاءوا من بعده سواء كانوا من نحاة البصرة أم نحاة الكوفة، فغدا الحديث النبوي ـ بفعل هذه العادة والتبعية ـ مصدراً غير ثر لاستقراء أصول النحو وإقامة قوانينه، "إلا ما حدث من شرح الحديث الديني المجموع، واستخدام قواعد النحو في ذلك، تماماً كما حدث في كتب إعراب القرآن ومعانيه، فأصبح نص الحديث محلاً لتطبيق القواعد، لكنه لم يكن وسيلة لاستنباطها"[5].

وقد أدرك الشاطبي قلة استشهاد النحاة المتقدمين بالحديث، وأبدى شيئاً من الامتعاض[6]، وذلك بقوله: "وهم (النحاة) يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم،

---

1. الأنباري: لمع الأدلة، ص: 32.
2. الشاعر: حسن موسى: النحاة والحديث النبوي، ص: 98.
3. الزبيدي، محمد بن الحسن (ت: 379هـ)، طبقات النحويين واللغويين، 1973م، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، ص: 54.
4. انظر: سيبويه: الكتاب 5: 29. (جزء الفهارس التي قام بوضعها عبد السلام هارون).
5. عيد، محمد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، 1988م، عالم الكتب، القاهرة، ص: 113.
6. لم يدفعه هذا الامتعاض إلى اتخاذ موقف واضح وصريح يقر صحة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على نحو ما صنع ابن مالك في تصانيفه على ما سيظهر فيما بعد.

وبأشعارهم التي فيها ذكر الخَنَا والفُحش، والذين لا يعرفون قَبِيلاً من دِبِير، بل روى أبو حاتم عن أبي عمر الجرمي أنه أتى أبا عبيدة معمر بن المثنى بشيء من كتابه في تفسير غريب القرآن، قال: فقلت له: عمن أخذت هذا يا أبا عبيدة، فإن هذا تفسير خلاف تفسير الفقهاء، فقال لي: هذا تفسير الأعراب البوالين على أعقابهم، فإن شئت، فخذ، وإن شئت، فذر. ويتركون الأحاديث الصحيحة كما ترى"[1].

ولا يلزم من قلة استشهاد النحاة المتَقَدمين بالحديث النبوي أنهم يمنعونه، فهذا لا دليل فيه، بل تركهم له؛ لعدم تعاطيهم إياه، وأيضاً في الصدر الأول لم تشتهر دواوين الحديث، ولم تكن مستعملة استعمال الأشعار العربية والآي القرآنية، وإنما اشْتُهر وكثرت دواوينه بعد، فعدم احتجاجهم به؛ لعدم انتشاره بينهم، وعلماء الحديث غير علماء العربية[2].

فالنحاة المتقدمون وبعض المتأخرين لم يهملوا الحديث النبوي الإهمال كله، فقد اهتموا بالأحاديث التي تشتمل على مشْكل ما، ولم يهملوا الأحاديث التي وجدوا فيها أسلوباً جديداً، أو أداة لها معنى انفرد به هذا الحديث[3].

وما أن يطل القرن السابع الهجري حتى نرى نحاة الأندلس يقْحِمون على نحاة القرنين الثاني والثالث قضية لم تكن مثارة في ذلك الزمان تلك هي (امتناع النحاة الأوائل عن الاحتجاج بالحديث النبوي) بفعل مقصود، وقد حمل لواء هذه القضية، وتولى كِبرها ابن الضائع وتلميذه أبو حيان، والسبب في ذلك هو التعصب العلمي، وتنافس الأقران الذي حدث بين كل من ابن الطراوة وابن الضائع، وكذلك بين ابن مالك وأبي حيان.

وقضية الاحتجاج بالحديث لم تكن تشغل فكر أحد من النحاة الأوائل، فقد أثاروا النقاش حول الاحتجاج بالشعر، والاحتجاج بأقوال العرب وبالقراءات، ولكن

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 401 ؛ الخبر في: الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص: 194.
2. ابن الطيب: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ص: 452، 453، 505.
3. نبهان، عبد الإله: بحوث في اللغة والنحو والبلاغة، 1995م، مطبعة اليمامة، حمص، ص: 177.

أحداً منهم لم يحاول أن يبدي رأياً حول الاحتجاج بالحديث[1].

وما ينبغي أن نلفت النظر إليه هو أن هؤلاء القدماء الذين نُسِب إليهم رفضهم الاستشهاد بالحديث لم يثيروا هذه المسألة، ولم يناقشوا مبدأ الاحتجاج بالحديث، وبالتالي لم يصرحوا برفض الاستشهاد به، ولم تحو مصنفاتهم أي إشارة لعدم الاحتجاج به، وإنما هو استنتاج من المتأخرين الذين لاحظوا ـ خطأ ـ أن القدامى لم يستشهدوا بالحديث، فبنوا عليه أنهم يرفضون الاستشهاد به، ثم حاولوا تعليل ذلك[2].

وانتهوا إلى أن هذا الرفض المزعوم يرجع لسببين، أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، والثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع[3].

ولست أريد في هذه الدراسة أن أُطيل الحديث في ذكر حجج المانعين والرد عليهم، فقد تكفلت بهذه المسألة أبحاث كثيرة من زمن ابن الضائع إلى يوم الناس هذا، وإنما أريد هنا أن أبين مدى حِجية الحديث النبوي لدى الشاطبي، وموقفه في هذه المسألة من ابن مالك.

1.2.1.2 الاستشهاد بالحديث بين الشاطبي وابن مالك:

كان لانتشار المذهب المالكي في بلاد الأندلس دور كبير في اهتمام علماء الأندلس بالحديث النبوي في المجالات العلمية جميعها، ومن ضمنها علوم العربية والنحو؛ إذ كان هذا المذهب يعتمد اعتماداً كبيراً على الحديث النبوي الشريف، حتى لُقب بمذهب أهل الحديث، وبذلك كان الحديث واسع الانتشار في بلاد الأندلس.

---

1. محمود: محمود حسني، "احتجاج النحويين بالحديث"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد الثاني، الجزء 3 ـ 4، سنة 1979م، ص: 42.
2. عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص: 33 ؛ الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، 1981م، دار الرشيد، بغداد، ص: 15.
3. انظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت:1093هـ), خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب, 2000م، تحقيق: عبد السلام هارون, مكتبة الخانجي, القاهرة، ط4، 1: 9 ـ 15.

وكان من مظاهر عنايتهم بالحديث وشغفهم به جعله أساساً من أسس التربية، وكانت التقاليد العلمية في الأندلس تقتضي كل عالم فقيهاً أو نحوياً أن يتلقى الحديث عن شيخ من شيوخ المحدثين على نحو ما رأينا عند الشاطبي، وكان من آثار العناية البالغة بالحديث أن قام بعض علماء الأندلس، ودعا إلى جعله مصدراً من مصادر اللغة وأصلاً من أصول النحو[1].

ولهذا فإن نحاة الأندلس قد استشهدوا به في تقعيد القواعد النحوية، شأنهم في ذلك شأن أسلافهم في المشرق إلا أنهم أكثروا منه، وهذا هو الجديد في نحوهم[2]. ومن أمثال هؤلاء السهيلي وابن خروف وابن الحاج وابن مالك، وغيرهم ...، ولكن هذه النزعة تجد معارضة من بعض علماء الأندلس المتأخرين كابن الضائع وأبي حيان.

وقد كان الشاطبي يرقُب هذا الحوار الذي أداره علماء الأندلس في عصره، وحاول أن يدلي بدلوه، لعله يخرج بوجه من النظر يتفق مع المذهب السليم في بناء أصول النحو وقوانينه، فإثبات القاعدة النحوية يحتاج إلى استقراء تام، فمجرد وجود نمط استعمالي واحد في حديث نبوي لا تثبت به قاعدة، وكذا الشأن في كلام العرب.

والشاطبي كعادته في تحقيق المسائل لم يترك أمر الاستشهاد بالحديث على عواهنه، وإنما قام بتحقيق النظر في هذه المسألة، وفصل فيها القول بطريقة لم تُعهد عند من سبقه من النحاة[3]، ورأى الشاطبي أن الحديث في النقل ينقسم قسمين: أحدهما: ما عرفَ أن المعتنى به فيه نَقْل معانيه، لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان.

---

1. كحيل، أحمد: النحو في الأندلس (رسالة دكتوراة)، 1944م، كلية دار العلوم، القاهرة، ص: 73.
2. انظر: الهيتي: خصائص مذهب الأندلس النحوي، ص: 197 ـ 212.
3. لقد اتبع الشاطبي في هذا التفصيل الدقيق في العصر الحديث محمد الخضر حسين في بحثه: (الاستشهاد بالحديث في اللغة، ص: 208 ـ 210)، وكذلك مجمع اللغة العربية في القاهرة؛ انظر: خلف ا : محمد، وأمين: =محمد شوقي، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (1932 ـ 1962) مجموع القرارات العلمية، 1963م، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ص: 423.

فنقل الحديث بالمعنى جائز عند الأئمة؛ إذ المقصود الأعظم عندهم فيه إنما هو المعنى لِتَلَقي الأحكام الشرعية لا اللفظ، ولذلك تجد في الأحاديث اختلاف الألفاظ كثيراً، فترى الحديث الواحد في القصة الواحدة، والمقالة الفَذة التي لا ثانية لها قد اختلفت فيه العبارة اختلافاً متفاوتاً، ما بين جارٍ على ما عرف من كلام العرب، وما لم يعرف، وليس ذلك إلا لما ساغ للرواة من نقله بالمعنى؛ لأن المعاني إذا سلمت في النقل، فلا مبالاة بمجرد الألفاظ إلا من باب الأولى خاصة.

وذلك خلاف ما عليه الأمر في نقل الشعر، وكلام العرب، فإن رواته لم ينقلوه أخذاً لمعناه فقط، بل المعتَنى به عندهم كان اللفظ؛ لِما ينبني على ذلك من الأحكام اللسانية، فاعتنى النحويون بالاستنباط مما نُقِل من كلام العرب عن الثقات، وتركوا ما نُقِل من الأحاديث لاحتمال إخراج الراوي لفظ الحديث عن القياس العربي، فيكون قد بنى على غير أصل، وذلك من جملة تَحريهم في المحافظة على القواعد اللسانية، ولو رأيت اجتهادهم في الأخذ عن العرب، وكيفية التلقي منهم لقضيت العجب[1].

وبعد أن يورد الشاطبي هذه الأقوال يصرح بالموافقة عليها، وذلك بقوله: "ليس بِمنْكَر تَركُهم للاستشهاد بالحديث، والاستنباط منه، كيف وهم قد بنوا على ما نَقَل أهل القراءات من الروايات في ألفاظ القرآن، فبنوا عليها لما كان اعتناؤهم بنقل الألفاظ"[2].

والثاني: ما عرِف أن المعتَنَى به فيه نقل ألفاظه؛ لمقصود خاص بها، فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي؛ ذلك أنه إذا فُرِض في الحديث ما نُقِل بلفظه، وعرف بذلك، بنص أو بقرينة تدل على الاعتناء باللفظ صار ذلك المنقول أولى ما يحتج به النحويون واللغويون والبيانيون، ويبنون عليه علومهم، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأمثال ذلك من الأحاديث المتحرى فيها اللفظ[3].

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 401، 402.
2. المصدر نفسه 3: 402.
3. الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 404، 405.

والذي حدا بالشاطبي إلى هذا التفصيل هو ما وجده عند ابن مالك من الاستشهاد بالحديث مخالفاً بذلك جميع المتقَدمين[1]، وذلك قوله: "والسماع الذي اعتمده الناظم أمران: الشعر، والآخر: الحديث. أما الحديث، فإنه خالف في الاستشهاد به جميع المتَقَدمين؛ إذ لا تَجِد في كتاب نحوي استدلالاً بحديث منقول عن رسول ا صلى ا عليه وسلم إلا على وجهٍ أذكره بحول ا ...، وابن مالك لم يفَصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، فبنى الأحكام على الحديث مطلقاً، ولا أعرف له فيه من النحاة سلفاً إلا ابن خروف يأتي بأحاديث في تمثيل جملة من المسائل، وقصده في الغالب لا يتَبين في ذلك حتى قال ابن الضائع: لا أدري هل يأتي بها بانياً عليها أم هي لمجرد التمثيل، وكأن ابن مالك بنى ـ وا أعلم ـ على القول بمنع نقل الحديث بالمعنى مطلقاً، وهو قول ضعيف يرده المقطوع به من نقل القضايا المتحدة بالألفاظ المختلفة غير مختص بزمان الصحابة دون غيرهم، ولا مقتصر به على العرب دون من عداهم، ومن تأمل في كتب الحديث وجد فيها من الألفاظ الحائدة عن كلام العرب أشياء كثيرة حتى تقع تخطئة الرواة من الأئمة الناقدين، والعلماء العارفين بكلام العرب من غير نكير من غيرهم، فالحق أن ابن مالك في هذه القاعدة غير مصيب"[2].

وبناء على هذا فإن الشاطبي بهذه الأقوال الصادرة عنه ينتظم في سلك النحاة المانعين للاستشهاد بالحديث الشريف متقَولاً في هذه المسألة على نحاة العربية الأوائل ما لم يقولوه، ومقْحِماً على نحاة القرون الأولى قضية لم تكن مثارة على نحو ما صنع ابن الضائع وأبو حيان.

---

1. يمثل ابن مالك مرحلة جديدة في تاريخ النحو العربي، فهو متصد للاجتهاد معلن بمخالفة من لم ينهض دليله عنده، لا يتحاشى من الخليل فما دونه سيرة أهل الاجتهاد المطلق، وله في مخالفة الجمهور مسائل مشهورة، وهو كثيراً ما يعتمد على استقراء نفسه، ويبني عليه عربيته، ومن ذلك اعتماده على الحديث النبوي الشريف مصدراً من مصادر الاستقراء لإقامة النحو، والذي حدا به إلى هذا الصنيع قلة المادة المسموعة، وتوقف السماع عن العرب، فلم يعد هناك مادة لغوية حية يستعين بها في دراساته. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 107 / 4: 344.
2. الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 401 ـ 405.

ولست أوافق بعض الباحثين المعاصرين الذين يرون أن الشاطبي قد اتخذ موقفاً وسطاً في هذه المسألة[1]، فما ذهب إليه لا يبتَعد كثيراً عما قاله ابن الضائع وأبو حيان، فجميعهم يرفضون الاستشهاد بالحديث المنقول بالمعنى، ويرون إمكان ورود الخطأ على رواة الحديث، بل إن الشاطبي يرى أن كتب الحديث قد حوت من الألفاظ الحائدة عن كلام العرب أشياء كثيرة.

وهذا الادعاء من الشاطبي قول نظري خال عن البرهان، فهذا (صحيح البخاري) مشتمل على (7275) حديثاً، لم تبلغ التراكيب المخالفة لظاهر الإعراب أربعين، ومع ذلك بسطها شُراحه، وأزال النقاب عن وجوه إشكالها ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) بحيث لم يبقَ فيها إشكال ولا غرابة، ولا خروج عن الظاهر أصلاً، فضلاً عن ادعاء اللحن فيها، فما نسبة أربعين ونحوها في سبعة آلاف ومئتين وخمسة وسبعين إلا نقطة في بحر[2].

ومخالفة التراكيب في الظاهر للقواعد الإعرابية غير مضِرة، ولا قادحة في الكلام الفصيح، لوروده في كلام ا تعالى، وقد وردت أبيات وشواهد جمة في كلام العرب ظاهرها يخالف القواعد، وفيها روايات تتخالف، فاحتاج النحاة إلى تأويلها وتخريجها على القواعد المستعملة المشهورة، وهذا الشاطبي نفسه كتابه مشحون بتأويل الأشعار العربية، وإخراجها عن ظاهرها إجراء لها على القواعد المقررة دون أن يدعي فيها تغييراً أو لحناً، ولو ادعي التغيير واللحن في الأبيات الشعرية، لكانت أجدر بادعاء ذلك فيها من الأحاديث النبوية[3].

وبالجملة فإن دواوين الحديث المشهورة المتداولة من الصحاح والسنن والمسانيد، وغير ذلك على اختلاف أنواعها، وتنوع موضوعاتها لا تكاد تجد فيها

---

1. انظر: مغالسة: احتجاج النحويين بالحديث، ص: 43 ـ 44 ؛ الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: 25 ؛ الشاعر: النحاة والحديث النبوي، ص: 55 ـ 57 ؛ نحلة: أصول النحو العربي، ص: 53 ـ 54.
2. ابن الطيب: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ص: 477، 478.
3. انظر كلاماً قريباً من هذا قيل في شأن أبي حيان: ابن الطيب: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ص: 480.

تركيباً واحداً يحكم عليه باللحن المحض الذي يتعين فيه الخطأ، ولا يكون له وجه بل وجوه من الصواب[1].

ويقَع الشاطبي فيما يشبه التناقض من عدم استشهاده بالأحاديث المنقولة بالمعنى، فقد صرح بأن المحققين قد أجازوا النقل بالمعنى للعارف بدلالات الألفاظ[2]، ولا يعرف دلالات الألفاظ إلا من أحاط بدقائق اللغة، وهؤلاء لا يقع منهم لحن، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الرواية بالمعنى قد واكبها تدوين علمي للحديث تم في عصر التابعين الذين يحتج بأقوالهم، فضلاً عن روايتهم للحديث مع أمانتهم وشدة احتياطهم في النقل عن رسول ا صلى ا عليه وسلم.

أما عن موقف الشاطبي من ابن مالك، واتخاذه الحديث عمدة في الاستشهاد به، وتوسعه في ذلك، حتى غدا حجة في إثبات القوانين وبناء القياس عليه[3] ـ ففيه جانب من الصحة؛ ذلك أن ابن مالك قد بالغ في الاحتجاج بالحديث، وأفرط حتى تجاوز الحد، ولم يقتصر في احتجاجه على أحاديث معينة، كالأحاديث الواردة في كتب الصحاح مثلاً، أو أنه اقتصر على أحاديث ذات شروط معينة في روايتها أو في سندها أو لفظها أو في راويها، وإنما نجد عنده الأحاديث على اختلاف رواياتها ورواتها، فكأنه بنى رأيه في الاحتجاج بالحديث على الوثوق بجميع الروايات والرواة، كما رأى الشاطبي في رده عليه[4].

ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن نزعة الإكثار من الاستشهاد بالحديث النبوي التي يتزعمها ابن مالك لم تظهر إلا وقد بسِطت قواعد النحو، واستتب أمرها، فلم تُغَير قاعدة مقَررة من قواعد النحو بعد إمداد الدراسات النحوية بهذا المصدر، فابن مالك لم يثبِت قاعدة لم تكن، ولا حكْماً ليس معروفاً، وإنما يرجح بالحديث بعض الآراء الضعيفة عند الجمهور، ويقوي به بعض اللغات الغريبة، ومن

1. انظر: ابن الطيب: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ص: 479، 480.
2. الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 402.
3. المصدر نفسه 1: 312، 569 / 5: 543 / 6: 318.
4. انظر: الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: 239 ـ 317.

عادته أن يستشهد بالحديث في حال وجود نظير له في العربية من القرآن الكريم أو كلام العرب.

وقد ذهب ابن الطيب الفاسي إلى أنه ليس في كلام ابن مالك استدراك قاعدة لم يقلها غيره على من قبله، و"إنما فيه ترجيح بعض لغات العرب، أو كلام بعض النحاة بما هو في الحديث مضافاً إلى القرآن، أو إلى بعض الشواهد العربية. وأما خَرم قاعدة أو إثباتها بمجرد ما ثبت في الحديث، فليس يوجد في كلامه. كما يعلم بالاستقراء التام، فلا معنى للاعتراض به، وقد عرضته على كثير من أشياخنا المحققين، فأقروه وسلموه، ثم رأيت ما يوافقه للعلامة قاضي القضاة (السراج البلقيني)"[(1)].

وبناء على ما سبق فإن الشاطبي يعد من طائفة النحاة التي ترى عدم جواز الاستشهاد بالحديث الشريف، ومع ذلك، فقد اشتمل كتابه (المقاصد الشافية) على أحاديث نبوية بلغت (224) حديثاً، وهذا الموقف ليس بغريب، فقد استشهد أبو حيان رأس المانعين بأحاديث نبوية في مصنفاته، وقد بلغت هذه الأحاديث في كتابه (ارتشاف الضرب) (55) حديثاً، ومثل ذلك صنع السيوطي في كتابه (همع الهوامع)، فقد بلغت الأحاديث المستشهد بها لديه (155) حديثاً.

وإذا قارنا صنيع الشاطبي بغيره من نحاة العربية المتأخرين، فإن الشاطبي قد بلغ القمة في الاعتضاد بالحديث، ومصداق ذلك أن عدد الأحاديث الواردة لدى: الزمخشري في (المفصل) (18)حديثاً، وابن يعيش في (شرح المفصل) (38) حديثاً، وابن عصفور في (المقرب) (3) أحاديث، وابن هشام في (مغني اللبيب) (95) حديثاً، والأُشْموني في شرحه على الألفية (86) حديثاً.

---

1. ابن الطيب: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ص: 450، 488. عبارة الشيخ البلقيني هي: "الشيخ ابن مالك يجد الشواهد من كلام العرب لذلك الذي في الحديث، فيأتي به كالاعتضاد، لا لإثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك، والذي ذهب إليه من الاعتضاد حسن راجح"؛ انظر: البلقيني: سراج الدين (ت: 805هـ) والدماميني: بدر الدين (ت: 827هـ)، الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية مكاتبة بين الدماميني والبلقيني، 1998م، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، عالم الكتب، بيروت، ص: 29.

وقد كان الشاطبي يتعقب ابن مالك في أثناء استشهاده بالأحاديث النبوية في (التسهيل) وشرحه، ويبين ضعف مرتَكبه، ويرى أن الاستشهاد بالحديث ليس بمستند عند الجمهور من أهل اللسان[1]، ولإثبات مذهب الشاطبي في عدم الاستشهاد بالحديث الشريف سوف أورد الأمثلة الآتية التي تدل على هذا الجانب:

أ. ذهب الكسائي في باب (جزم الفعل المضارع) إلى جواز التخالف بين التقدير والمقَدر، فتقول على مذهبه: (لا تَدن من الأسد يأكُلْك)، وتقديره بإسقاط (لا)، كأنه قال: (إن تَدن منه يأكُلْك)، وقد احتج ابن مالك لمذهب الكسائي بثلاثة أحاديث[2]، منها: "من أكلَ من هذه الشجرة، فلا يقْرب مسجدنا، يؤْذِنا بريح الثوم"[3]. بجزم (يؤْذِنا)، وبعد أن يورد الشاطبي هذه الأحاديث نقلاً عن ابن مالك يقول: "وهذا الذي استدل له به لا مقْنَع فيه إذا سلم صحة الاستشهاد بالحديث في الأحكام العربية، وهي طريقة المؤلف، لندوره"[4].

ب. ذهب ابن مالك في باب (كُنْته) إلى اختيار اتصال الضمير مخالفاً بذلك سيبويه الذي ذهب إلى اختيار الانفصال[5]، ووجه اختيار ابن مالك الاتصال يأتي من جهة القياس والسماع، أما السماع فإن الاتصال ثابت لديه نظماً ونثراً، فمن النثر ما في الحديث من قوله عليه السلام لعائشة رضي ا عنها[6]: "إياكِ أن تَكُونيها يا حميراء"، وقوله صلى ا عليه وسلم لعمر رضي ا عنه في (ابن صياد)[7]:

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 306، 312، 569 / 3: 355، 405، 591 / 4: 532 / 6: 76، 131.
2. ابن مالك: شرح التسهيل 4: 34، 44.
3. البخاري: محمد بن إسماعيل (ت: 256هـ): الجامع الصحيح، 1378هـ، دار الشعب، القاهرة، ص: 160.
4. الشاطبي: المقاصد الشافية 6: 75، 76.
5. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 45 ـ 47.
6. لم أقف على هذا الحديث.
7. البخاري: الجامع الصحيح، ص: 23 ؛ ابن مالك، محمد بن عبد ا (ت: 672هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح،1983م، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط3، ص: 28.

"إن يكُنه، فَلا تُسلط عليه، وإلا يكُنْه، فلا خَير لك في قَتْلِه"، وفي الحديث[1]: "كُن أبا خَيثَمةَ، فكانَه"[2].

وبعد أن يورد الشاطبي أدلة ابن مالك السماعية، يقول: "ويبقَى النظر في اعتماد الناظم على الاستشهاد بالحديث، وليس بمستند عند الجمهور من أهل اللسان، وهي مسألة أصولية لا يسعني الآن ذكرها"[3].

ج. ذهب ابن مالك إلى إمكان وقوع فاعل (نعم) و(بئس) علَماً أو مضافاً إلى علَم، كقول ابن مسعود رضي ا عنه، أو غيره من العبادلة[4]: "بِئس عبد ا أنا إن كان كذا"، وكقول النبي صلى ا عليه وسلم[5]: "نِعم عبد ا خالد ابن الوليد"[6]. فقد قال الشاطبي عن هذا النمط: "هو نادر، ومن باب الاستشهاد بالحديث، وقد مر ما فيه. وإذا سلم، فندوره يمنع من القياس عليه"[7].

3.1.2 كلام العرب:

هو المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية التي يحتَج بها في بناء النحو وإقامة أصوله، والمقصود به "ما ثَبتَ عن الفُصحاء الموثوق بعربيتهم"[8]، وما أُثِر عنهم من شِعر ونثر قبل قبل الإسلام وبعده، إلى أن فسدت الألسنة، وشاع اللحن؛ بكثرة الأعاجم والمولدين.

---

1. انظر: ابن حبان، محمد البستي (ت: 354هـ): صحيح ابن حبان، 1993م، تحقيق: شُعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 8: 158.
2. انظر: ابن مالك: شرح التسهيل 1: 153 ـ 155.
3. الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 306.
4. لم أقف على هذا الأثر.
5. ابن الأثير، المبارك بن محمد (ت: 606هـ)، جامع الأصول في أحاديث الرسول، 1969م، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار البيان، دمشق، 10: 98.
6. انظر: ابن مالك: شرح التسهيل 3: 14.
7. الشاطبي: المقاصد الشافية 4: 531، 532.
8. السيوطي: الاقتراح، ص: 33.

وقد اعتمد النحاة على كلام العرب، وجعلوه الأساس الأول في التقعيد النحوي؛ لإمكان إجراء التحليل اللغوي عليه دون أي تَحرج ديني يمكِن أن يدخِلهم فيه النص المقدس، وقد أبرز الشاطبي مدى اهتمام النحاة بكلام العرب بقوله: "النحاة أشد تَوقيراً لكلام العرب، وأشد احتياطاً عليه ممن يغْمِز عليهم بما هم منه برآء، فهم أحق أن ينْسب إليهم المعرفة بكلام العرب، ومراتبه في الفصاحة، وما من ذلك الفصيح قياس، وما ليس بقياس"[1].

وقد سار الشاطبي على هذا المهيع في توقيره لكلام العرب، ولا مانع لديه من استعمال الأنماط اللغوية إذا كانت موجودة في كلام العرب، وما كان غير موجود فيه، فلا يعول عليه[2]، ويذهب في بعض المواضع إلى أنه لا يجوز لنا أن نخالف ما التزمته العرب، ومن خالف كلام العرب، فلا يلْتَفت إليه، ولو كان سيبويه[3].

ويرى الشاطبي أن الباحث قد يعمد إلى وضع ما لم تقله العرب، وقد يمكنه ذلك، لكن هذا تَخَرص عليهم، وإنطاق لهم بما لم يقولوه، وإلى هذا المعنى أشار بقوله: "لو جاز أن تضع الشيء على غير ما وضعته العرب عليه لجاز ذلك في كل موضع، وهذا شنيع من الارتكاب"[4].

ويعد سماع الشاطبي لكلام العرب تَلَقياً غير مباشر، فهو من نحاة القرن الثامن الذين لم يدركوا عصر الاستشهاد؛ ولهذا فهو يستند أساساً إلى النص المكتوب المتداول بالتوارث لدى النحاة الأوائل، فهو دائماً يقدم لشواهده بعبارات تنم عن أن سماعه غير مباشر، من ذلك قوله: "ما حكاه الخليل عن نصر بن سيار"[5]، و" ما

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 457، 458.
2. المصدر نفسه 1: 556 / 5: 392.
3. المصدر نفسه 3: 88 / 5: 305.
4. المصدر نفسه 1: 318.
5. المصدر نفسه 4: 324.

حكاه يونس من قول العرب"[1]، و"حكى الكسائي عن بعض العرب"[2]، و"ما حكى سيبويه من قول بعض العرب"[3]، إلى غير ذلك مما يصعب حصره.

ويظهر الشاطبي عناية فائقة بما رواه النحاة من كلام العرب، ويرى أنهم "لم ينقلوه أخذاً لمعناه فقط بل المعتَنَى به عندهم كان اللفظ؛ لِما ينْبِني على ذلك من الأحكام اللسانية، فاعتنى النحويون بالاستنباط مِما نُقِل من كلام العرب عن الثقات...، وذلك من جملة تَحريهم في المحافظة على القواعد اللسانية، ولو رأيت اجتهادهم في الأخذ عن العرب، وكيفية التلقي منهم لقضيت العجب"[4].

ولا يسوغ عند الشاطبي نسبة الناقل إذا كان عدلاً إلى الكذب أو الوهم، إلا ببرهان واضح، وإلا فالظاهر الصدق[5]، وينَكِت الشاطبي في موضع من كتابه على من تَهجم من النحويين البصريين على رد روايات رواها الكوفيون، وتكذيب ناقليها فيها؛ إذ ليس هذا عنده من شأن العلماء[6]، وفي حال تَعدد رواية الشاهد المنقول، فإن الشاطبي يقول: "القاعدة الأصولية أن رواية لا تقدح في رواية أخرى في الأحكام العربية إذا جاء الاختلاف من جهة العرب"[7].

1.3.1.2 الشعر:

لاقى الشعر اهتماماً كبيراً من النحاة المتقدمين، وعدوه الدعامة الأولى في بناء قواعد النحو وإقامة أصوله، وهذه الظاهرة واضحة في كتب النحو العربي؛ إذ إن اعتمادهم الأساسي مبني على الشعر، فهو العنصر الغالب في دراساتهم من بين

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 712.
2. المصدر نفسه 4: 168.
3. المصدر نفسه 9: 357.
4. المصدر نفسه 3: 402.
5. المصدر نفسه 5: 700 / 6: 449.
6. المصدر نفسه 5: 699، 700.
7. المصدر نفسه 5: 460، 461.

مصادر الاستشهاد، حتى تخصصت كلمة (الشاهد) فيما بعد، وأصبحت مقصورة على الشعر فقط؛ ولذلك نجد كتب الشواهد لا تحوي غيره، ولا تهتم بما عداه[1].

وفي مراجعة سريعة للشواهد الشعرية التي اعتمدها النحاة مقارنة بالآيات القرآنية تتضح الحقيقة الجلية التي تُؤكد أن سيبويه في كتابه قد استشهد بأكثر من ألف شاهد شعري، في حين تقل شواهد القرآن حتى لتصل إلى ثلاثمائة وسبعين شاهداً، وما يقال عن كتاب سيبويه يقال عن غيره من كتب النحاة المتقدمين[2].

وقد اختلف الأمر قليلاً عند بعض النحاة المتأخرين، فابن مالك يظهر عناية كبيرة بالحديث الشريف كما سبق، وأبو حيان النحوي يهتم بإيراد لغات القبائل في مصنفاته، وابن هشام يوجه عناية خاصة لنصوص القرآن، في حين نرى الشاطبي يساوي من حيث الاهتمام ـ تقريباً ـ بين نصوص القرآن ونصوص الشعر، فقد بلغت شواهد النص القرآني بقراءاته المتعددة لديه (2088) شاهداً، وبلغت الشواهد الشعرية لديه (2291) شاهداً.

ويبدو أن الشاطبي وغيره من النحاة المتأخرين، قد أعلوا من قيمة الشاهد النثري ـ متمثلاً بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، ولغات القبائل ـ في مقابل الشاهد الشعري، بل إن الشاطبي في معرض رده على ابن مالك يقول: "وأما اعتماده على الشعر مجرداً من نثر شهير يضاف إليه، أو يوافق لغة مستعملة يحمل ما في الشعر عليها ـ فليس بِمعتمد عند أهل التحقيق؛ لأن الشعر محل الضرورات"[3].

وفي موضع آخر يذهب الشاطبي إلى أن جواز النمط اللغوي "لا بد من وروده في الشعر والنثر، وهذا أصل اتفق عليه الأكابر: الخليل وسيبويه فمن دونهما

1. انظر: عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص: 39، 40 ؛ عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص: 115.
2. النايلة، عبد الجبار: الشواهد والاستشهاد في النحو، 1975م، جامعة بغداد، ص: 316.
3. الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 405. هذا المأخذ الذي يأخذه الشاطبي على ابن مالك لا يستقيم مع المنهج العام الذي يتبعه ابن مالك في مصنفاته من توسعه في الاستشهاد بالقراءات القرآنية والحديث الشريف، ولغات القبائل، ومحاولة التنويع بينها في الاستدلال على الظاهرة النحوية الواحدة، ولعل هذا المأخذ يختص بمواضع محددة من مناقشات ابن مالك؛ لذا فإنه لا يعمم.

إلى الآن، وابن مالك قد يعتبره، وقد لا يعتبره، وقد أغفل أبو حيان هذا الأصل العظيم من أصول النحو"[1]. فهو يرى جواز معاملة ما جاء في الشعر معاملة ما جاء في الكلام إذا كان الشعر لا ينكسر مع زوال الضرورة[2].

وهذه الحقيقة التي يذكرها الشاطبي قد أدركها علماء اللغة المعاصرون متأخراً، إذ نصوا على أن لغة الشعر بما ينسب إليها من خصوصية البناء والتركيب والضرائر والرخص تقصر دون تمثيل اللغة الفصحى تمثيلاً كاملاً مقبولاً[3]، ويذهب مهدي المخزومي إلى أن الاقتصار على الشعر وحده خطوة متَعثرة في إثبات أسلوب عربي[4].

لهذا نجد الشاطبي في كتابه (المقاصد الشافية) يسعى دائماً في استدلاله على الظاهرة النحوية الواحدة إلى جلب شواهد متنوعة تنتمي إلى شواهد نثرية وشواهد شعرية، شريطة أن يكون النمط المستشهد عليه شائعاً في لغة الشعر ولغة النثر، غير خاضع للأحكام الفنية التي يختص بها الشعر، فتخرجه إلى الرخص التي سميت بالضرائر.

وبناء على ذلك فإنه لا تصح تلك الدعوة التي تنادي بالفصل الكامل بين لغة الشعر ولغة النثر، فهذا الأمر ليس بمستطاع[5]، ولو قُدر لهذه الدعوة أن تشيع لوجب بذلك أن تسقط معظم أركان النحو العربي التي بنيت على أساس من الشاهد الشعري.

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 559.
2. المصدر نفسه 1: 238.
3. حسان: الأصول، ص: 103.
4. انظر: المخزومي، مهدي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، 1958م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط2، ص: 335.
5. هذا التداخل الموجود في التعبيرات الشعرية والنثرية لا يقتصر فقط على اللغة العربية، بل يشيع في معظم اللغات بحيث يصعب الفصل بينهما، وهذا ما يقرره (شبيتالر A. Spitaler) بقوله: "هناك صعوبة معينة، وهي أن بعض التعبيرات الشعرية، قد انتقلت إلى النثر كذلك، ولا يمكن الفصل الحاد، بين الشعر والنثر في ذلك". انظر: عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص: 157.

ويقَرر الشاطبي أصلاً من أصول النحو يجب اعتماده في مواجهة الفكرة التي ترى أن النحو العربي في معظمه قد بني على الشاهد الشعري، وكأنه يرى أن هذا الشاهد الشعري الذي وظفَه النحاة في بناء القاعدة النحوية كانت معه شواهد نثرية أخرى تُعضده، وقد اكتفى النحاة بإيراد الشاهد الشعري فقط، واضعين بعين الاعتبار أن الشاهد النثري المأخوذ من لغة التخاطب في متناول الجميع، ويثبِت ذلك قوله عن نمط لغوي: "لو فُرِض أنه لم يأتِ إلا في الشعر، فلا ينبغي أن يدعى فيه الضرورة؛ إذ لم يكن له معارض في غير الشعر، بل يحمل على أنه كلامهم، حتى يثْبت المعارض"[1].

وبناء على هذا فقد اتضح موقف الشاطبي من الأنماط اللغوية التي تشيع في الشعر والنثر على حد سواء، أما تلك التي تختص بالشعر، فإنه يرى أنها لا تستعمل في الكلام، ولا تُعد كالمستعمل فيه[2]، إذ إن ما جاء مختصاً بالشعر لا يحتج به في بناء قوانين النحو وأصوله[3]، ومن أمثلة هذه الأنماط لديه:

أ. أنه لا يجوز أن يقال: (قام الهندات) ـ تذكير الفعل مع جمع المؤنث السالم ـ إلا في الشعر، نحو قول أبي عطاء السنْدي[4]:

عِشِية قام النائِحاتُ وشُقِقَتْ جيوب بِأَيدِي مأْتَمٍ وخُدود[5]

ب. الجملة الفعلية لا تقع بعد (لولا)، ولا (لوما)، وإن جاء من ذلك شيء، فمحفوظ محله الشعر، نحو قول الجموح[6]:

لا در دركِ إني قَد رميتُهم لولا حدِدتُ، ولا عذْرى لِمحدودِ[7]

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 5: 635، 636.
2. المصدر نفسه 1: 493.
3. المصدر نفسه 6: 199.
4. انظر: ابن قتيبة: الشعر والشعراء، ص: 769 ؛ المرزوقي: شرح الحماسة، ص: 800 ؛ البغدادي: خزانة الأدب 9: 540.
5. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 584، 585.
6. السكري: شرح أشعار الهذليين، ص: 871 ؛ ابن الشجري: الأمالي 2: 510 ؛ الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 73 ؛ البغدادي: خزانة الأدب 1: 463.
7. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 6: 195، 196.

1.1.3.1.2 موقف الشاطبي من الضرورة الشعرية:

إن للشعر لغته الخاصة التي تسعى إلى تحقيق الغايات الجمالية أول ما تسعى، ولو كان ذلك على حساب عرفية الاستعمال، وصحة التركيب بحسب القواعد، وهذه الخصوصية التركيبية التي تمنح الشاعر قدراً من الحرية التي لا يتمتع بها غيره في تركيب الجمل وضعت النحاة أمام المسموع من الشعر بصورته التي لا تلتزم التزاماً تاماً بغير المعايير الجمالية، فساعد ذلك على نشأة الخلاف بين النحاة حول رد النصوص الشعرية إلى الأصول النحوية، وعندما يعجز النحاة عن التوفيق بين الشعر والنحو يعترفون بالضرورة والرخصة[1].

ويقول الشاطبي: "ذو الاضطرار هو ما جاء في الشعر؛ لضرورة الوزن، ولولا الوزن لتكلم به على ما يعطيه القياس"[2]، وكأن الضرورة الشعرية لديه تقوم على نوع من الاستخدام غير النمطي للغة، ذلك الاستخدام الخارج بدرجة ما على القواعد المعتمدة، فتبدو بذلك ظاهرة لغوية خاصة ممكنة في الشعر، ممتنعة في غيره، وبهذا يمكن أن نتصور مدى التلاقي بينها وبين الظواهر الأسلوبية التي تُشكل ملامح الصفات المرغوبة في اللغة الأدبية[3].

وقد اختلفت نظرة النحاة إلى مدلول (الضرورة الشعرية)، فساعد ذلك على كثرة هذه الضرورة، وقد سلكوا في فهمهم لها وجهات متعددة، كل يرى رأياً لا يراه الآخر، بحيث صارت الظاهرة الواحدة ضرورة شعرية على رأي، في حين أنها لا تعد كذلك في رأي مغاير[4]، ويمكن أن نقسم هذه الوجهات المتعددة إلى مذهبين: المذهب الأول، وهو جمهور النحاة يرى أن الضرورة هي "ما وقع في الشعر مما لم

---

1. حسان: الأصول، ص: 103.
2. الشاطبي: المقاصد الشافية 6: 480.
3. راضي: نظرية اللغة في النقد العربي، ص: 30 ـ 39.
4. انظر: عبد اللطيف، محمد حماسة: الضرورة الشعرية في النحو العربي، 1979م، مكتبة دار العلوم، القاهرة، ص: 128 ـ 168.

يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا"[1]، فللشاعر استثمار هذه الظواهر دون أن يكون مضطراً إليها، إما لأن الشعر موضع أُلفت فيه الضرائر ـ كما ذهب ابن عصفور ـ فللشاعر أن يوردها دون حاجة ملحة إليها، وإما لأن العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض، فتركب الضرورة لذلك[2].

والمذهب الثاني ـ وهو مذهب سيبويه وابن مالك ـ يرى أنها "ما ليس للشاعر مندوحة عنه"[3]. فالضرورة الشعرية عندهما إنما تُعد ضرورة إذا لم يمكن تحويل العبارة إلى ما ليس بضرورة، فإن أمكن ذلك عدت من قبيل ما جاء في الكلام.

ولم يصرح سيبويه بهذا الرأي، وإنما فَهمه بعض شُراحه ودارسيه من خلال تناوله لبعض المسائل في كتابه، ومن خلال الباب الذي عقده في أول كتابه بعنوان (باب ما يحتمل الشعر)[4].

أما ابن مالك فقد صرح بهذا المذهب، واعتمده وبنى عليه في تصانفيه[5]، وكان لهذا التصريح والنهج الذي سار عليه ابن مالك من حيث النظرية والتطبيق أثر في أن ينسب هذا الاتجاه في فهم الضرورة إليه وأن يشتهر به، على الرغم من أن سيبويه قد سبق إليه.

ومن الجدير بالذكر أن المذهب الثاني لم يجد أنصاراً كثيرين من النحاة سوى ما وجد عند قاسم بن علي الصفار (ت: 630هـ)، ويبدو أن شرحه لكتاب سيبويه

---

1. انظر: ابن الطيب: محمد الفاسي (ت: 1170هـ)، موطئة الفصيح لموطأة الفصيح (مخطوط)، نسخة حسنة حديثة نقلت عن نسخة دار الكتب المصرية، كتبه: محمد بن أحمد الوشلي، رقم (2991 ز)، ورقة: 19، 20 ؛ الألوسي، محمود شكري: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، دار صعب، بيروت، ص: 6.
2. ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت: 669هـ): المقرب، 1972م، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد ا الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 2: 202 ؛ ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت: 669هـ): ضرائر الشعر، 1976م، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، جامعة عين شمس، ص: 3.
3. ابن الطيب: موطئة الفصيح لموطأة الفصيح، ورقة: 19، 20.
4. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 26 ؛ عبد اللطيف: الضرورة الشعرية في النحو العربي، ص: 132 ـ 135.
5. ابن مالك، محمد بن عبد ا (ت: 672هـ)، شرح الكافية الشافية، 1982م، تحقيق: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، القاهرة، 1: 300 ؛ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص: 101، 106 ؛ شرح التسهيل 1: 201، 202.

هو الذي استماله لرأي سيبويه في الضرورة[1]، ومنهم أيضاً ابن الطيب حيث يقول: "الذي ذهب إليه ابن مالك هو الذي يجب أن يكون المعول عليه، والمصير إليه؛ لأن ما لا مندوحة للشاعر عنه هو الذي تحقق فيه مانع القياس في السعة، وأما ما له عنه مندوحة، فلا سبيل للجزم بأنه إنما ارتكبه لأجل الشعر؛ لأن الحكم بامتناعه في النثر دعوى بلا دليل، وتقييد جوازه بالشعر تخصيص بلا مخصص"[2].

وقد تعرض هذا المذهب الثاني ـ الذي يمثله ابن مالك ـ لنقد شديد من أبي حيان[3]، والشاطبي، والذي أثار حفيظتهما هو أن ابن مالك في باب (الضرورة) ـ على ما يرى الشاطبي ـ خالف جميع النحاة، وأتى بأمر مبتَدع لا سلف له فيه، ولا دليل يعضده بل مؤَد إلى انخرام نظام الكلام وقواعد العربية[4]. وقد نص على أن "هذا المذهب من المذاهب الواهية التي يجب ألا يلتفت إليها، وقد بينتُ هذه المسألة بما هو أوسع من هذا وأشفى للصدر في باب الضرائر من (أُصول العربية)، ولم أر أحداً من شيوخنا الحذاق ممن سمعت كلامه في المسألة يرتضي ما ارتضاه ابن مالك، ولا يسلمه"[5].

ويذهب الشاطبي إلى "أن الضرورة عند النحويين ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذُكر؛ إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره من الألفاظ الصحيحة الجارية على القياس المستمر، ولا ينكِر هذا إلا جاحد لضرورة العقل"[6]، وفي موضع آخر يقول: "ليس معنى الضرورة أنه يضطَر الشاعر، حتى لا يمكنه أن يعوض منه غيره مما لا ضرورة فيه، وإلا فما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض منها لفظ آخر لا ضرورة فيه، لكن كان يكون فيه

---

1. عبد اللطيف: الضرورة الشعرية في النحو العربي، ص: 137.
2. ابن الطيب: موطئة الفصيح لموطأة الفصيح، ورقة: 19.
3. انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت:911هـ)، الأشباه والنظائر في النحو،1985م، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2: 200.
4. الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 499.
5. المصدر نفسه 1: 499.
6. المصدر نفسه 1: 493، 494.

تضييق كثير، وقد اعتمد الناظم في عربيته على ذلك التوهم، وبينت بطلانه في (الأصول)"[1].

وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد من قبل ابن مالك ـ على ما يرى الشاطبي ـ أدى إلى أن لا ضرورة في شعر عربي، وذلك خلاف الإجماع والبديهة، وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظةَ ما تَضمنَه النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة[2].

والشاطبي في شرح الألفية يتتبع ابن مالك ومدى التزامه بالمعيار الذي وضعه لمدلول الضرورة، وقد وقف على تناقضات وقع فيها ابن مالك في أثناء التطبيق، ومن ذلك أنه جعل زيادة الألف واللام في (بنات الأوبر) اضطراراً في قول الشاعر[3]:

ولَقَد جنَيتُك أكْمؤاً وعساقِلاً ولَقَد نَهيتُك عن بنَاتِ الأوبر

إذ ينص الشاطبي على مذهب ابن مالك الذي تقرر أن ما جاء في الشعر مما يتأتى تحويله إلى ما ليس بضرورة، فليس حكمه حكم الضرورات، فإذا نظرنا فيما عده ضرورة هنا، وجدناه يتأتى مساقُه على غير جهة الضرورة، فقد كان يمكنه أن يقول: (ولقد نهيتك عن بنات أوبر) بغير ألف ولام، ولا ينكسر الوزن، وإنما فيه زحف، وهو الوقْص، وذلك حذف التاء من متَفَاعلن، وذلك جائز، فلم يضطر على مذهب ابن مالك إلى زيادة الألف واللام، فجعله ذلك من الاضطرار على مذهبه غير صحيح، فقد ناقض هنا ابن مالك أصله الذي أصله[4].

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 8: 96.
2. المصدر نفسه 1: 494، 495.
3. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 565 ؛ المبرد: المقتضب 4: 84 ؛ ابن جني: الخصائص 3: 58 ؛ ابن مالك: شرح التسهيل 1: 259 ؛ السيوطي: شرح شواهد المغني 1: 166.
4. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 565 ـ 569.

2.3.1.2 النثر:

والنثر المقصود هنا هو النثر الفصيح الذي يتمثل فيما جاء في شكل خطبة أو وصية أو مثَل أو حِكْمة أو نادرة، وكذلك ما نقل عن الأعراب، وممن يستشهد بكلامهم في حديثهم العادي، وهو دائماً يعطي الباحث اللغوي صورة صحيحة لروح عصره بخلاف الشعر الذي يحتوي على كثير من الصيغ الفنية والعبارات المتكلفة التي تبعده عن تمثيل الحياة العادية الحقة[1].

وقد وضع النحاة شروطاً تشمل الزمان والمكان بالنسبة لهذا النوع من المادة. فمن ناحية الزمان، حددوا نهاية الفترة التي يستشهد بها بآخر القرن الثاني الهجري بالنسبة لعرب الأمصار، وآخر القرن الرابع الهجري بالنسبة لعرب البادية. أما المكان فقد ربطوه بفكرة البداوة والحضارة، فكلما كانت القبيلة بدوية أو أقرب إلى حياة البداوة، كانت لغتها أفصح، وكلما كانت متحضرة كانت لغتها محل شك ومثار شبهة، ولذلك تجنبوا الأخذ عنها، وفكرتهم في ذلك أن الانعزال في كبد الصحراء، وعدم الاتصال بالأجناس الأجنبية يحفظ للغة نقاوتها، ويصونها عن أي مؤثر خارجي، وأن الاختلاط يفسد اللغة، وينحرف بالألسنة[2].

وقد أشار الشاطبي إلى البعد المكاني، وأن النحاة معذورون في هذا التحديد المكاني واستثنائهم لتلك القبائل التي انحرفت ألسنتها بمخالطة العجم، فصنيعهم هذا من جملة حفظ لغة القرآن، ويظهر هذا الرأي في قوله: "النحاة أشد توقيراً لكلام العرب، وأشد احتياطاً عليه، فمن يغْمِز عليهم بما هم منه برآء، اللهم إلا أن يكون في العرب من بعد عن جمهرتهم، وباين بحبوحة أوطانهم، وقارب مساكن العجم، أو ما أشبه ذلك مِمن يخالف العرب في بعض كلامها، وأنحاء عباراتها، فيقولون: هذه لغة ضعيفة، أو ما أشبه ذلك من العبارات الدالة على مرتبة تلك اللغة في اللغات، فهذا واجب أن يعرف به، وهو من جملة حفظ الشريعة والاحتياط لها، وإذا كان هذا

---

1. انظر: ولفنسون: تاريخ اللغات السامية، ص: 184.
2. انظر: حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص: 24 ؛ عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص: 47 ـ 51.

قصدهم، وعليه مدارهم، فهم أحق أن ينسب إليهم المعرفة بكلام العرب ومراتبه في الفصاحة"[1].

وإلى مثل قول الشاطبي ذهب علماء اللغة المعاصرون في سبب التحديد الزماني والمكاني، فيرون أن القصد إلى فهم النص القرآني هو الذي أدى إلى تحديد مستوى لغوي معين، وهو الذي أدى إلى تحديد مكان وزمان لهذا المستوى، فالنحاة يؤكدون أنهم يقعدون لهذه العربية التي تصلح لفهم لغة القرآن، فلولا عنايتهم بالمحافظة على النص القرآني من أن تتسرب إليه ظاهرة اللحن ما فكروا في ذلك الزمان بعينه والمكان بعينه في إنشاء النحو[2].

وكان من المتوقع أن يكون اعتماد النحاة على النثر الذي يخلو من الضرائر، ويبتعد عن التصنع في بناء قوانين النحو وأصوله أكثر من اعتمادهم على الشعر؛ إذ إن لغة النثر أهم وأكثر واقعية، وهي على ما يرى الشاطبي آكد، وأحكامها أكثرية، وقواعدها ضرورية[3].

في حين أن للشعر لغته الخاصة به، فالشاعر لا يملك ما يملكه الناثر من حرية، وسعة في مجال التعبير، ولكن النحاة لم يفعلوا ذلك، فالمطلِع على التراث النحوي يجد أن الشواهد الشعرية تفوق في عددها الشواهد النثرية، مِما أفضى إلى تعقد الدرس النحوي بسبب التأويل والتخريج، وتنازع الآراء.

وعلى الرغم من أن الشاطبي يرى أن النثر آكد، وأحكامه أكثرية، إلا أنه تَنَكب هذه الأقوال، فجاءت الشواهد النثرية من كلام العرب لديه في (المقاصد الشافية) قليلة نسبياً إذا ما قيست بالشواهد الشعرية، فقد بلغت (526) شاهداً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الشاطبي في احتجاجه بالشواهد النثرية، فاق معظم النحاة، ولو قارنا بينه وبين ابن مالك لظهر لنا أن عدد الشواهد النثرية لديه في مجموعها أكثر من الشواهد النثرية لدى ابن مالك في مصنفاته: شرح التسهيل، وشرح الكافية

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 457، 458.
2. حسان: الأصول، ص: 103، 104 ؛ الراجحي، عبده: النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، 1986م، دار النهضة العربية، بيروت، ص: 51.
3. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 5: 284.

الشافية، وشرح عمدة الحافظ، وشواهد التوضيح، فقد بلغت عدد الشواهد النثرية في هذه المصنفات مجتمعة (293) شاهداً[1]، على ما عرف من ابن مالك من توسعه في الاستشهاد، واعتماده على الاستقراء الذي يجريه بنفسه، ومن أمثلة مراعاة الشاطبي للشواهد النثرية عند التقعيد ما يأتي:

أ. لقد نص أهل اللغة على أن (ذو) في لغة طيئ، لا تُثنّى، ولا تجمع، ولا تؤنث، ولا تكون إلا على حالة واحدة، ويرى الشاطبي أن هناك لغة ثانية لطَيئ غير مشهورة، وهي أنهم يخالفون ـ يفرقون ـ في كلامهم بين المذكر والمؤنث، ومن ذلك قول بعض فصحائهم: "بالفضل ذُو فَضلكم ا ُ يِه، والكَرامة ذَاتُ أكرمكم ا به" أراد (بها) فأسكن الهاء، ونقل حركتها إلى ما قبلها[2].

ب. يرى الشاطبي أن حذف العاطف جاء في النثر قليلاً، فقد حكى ابن جني نقلاً عن أبي زيد: (أكلت لحماً سمكاً تمراً)[3]، أي: (وسمكاً وتمراً)[4].

ج. ورد (سرعان) عند العرب اسم فعل ماض بمعنى: سرع، ومن ذلك لديهم: أن امرأة من العرب رأت شاة سال أنفها، فقالت: (سرعان ذِي إهالَةٍ)[5]، أي سرع شَحم هذه الشاة، والإهالة: الشحم[6].

1.2.3.1.2 الشاطبي ولغات العرب:

يذهب الشاطبي إلى أن ألفية ابن مالك من حيث المنهج غير موضوعة لنقل اللغات، وإنما وضعت لضبط القوانين[7]، وإذا علمنا أن مقصود الشاطبي في هذا الشرح توجيه ما ذهب إليه ابن مالك في نص الألفية، وعدم التعرض لما لم يتعرض

---

1. انظر: شعبان، خالد سعد: أصول النحو عند ابن مالك، 2006م، مكتبة الآداب، القاهرة، ص: 140، 141.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 452، 453.
3. ابن جني: الخصائص 1: 290.
4. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 129.
5. انظر: الميداني، أحمد بن محمد، (ت: 518هـ)، مجمع الأمثال،1987م، تحقيق: نعيم حسن زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 427.
6. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 5: 497، 498.
7. المصدر نفسه 1: 152.

له[1]، ظهر لنا سبب قلة اعتناء الشاطبي بلغات العرب، مع أنا لا نعدم أن نجد في كتابه (المقاصد الشافية) نظرات صائبة في النظر إلى اللهجات العربية من حيث التقعيد.

ومن مظاهر ذلك لديه قوله: اللغات المتَفرقة ألسنة متباينة، وقياسات مستقلة، فلا تعارض فيها البتة، فإذا تكافأ السماعان في الكثرة بحيث يصح القياس على كل واحد منهما ـ وإن كانا متعارضين في الظاهر ـ لأن ذلك راجع إلى جواز الوجهين كلغة الحجازيين وبني تميم في إعمال (ما) وإهمالها، والتقديم والتأخير في المبتدأ مع الخبر، والفاعل مع المفعول، وغير ذلك، فليس في الحقيقة بتعارض لاسيما إن كانا في لغتين متفرقتين[2].

وفي موضع آخر يقول: لا يكون بناء (أَفْعل) مساوياً في المعنى لـ(فَعل) في نحو: (جرب) و(أجرب)، و(حالت الناقة، وأَحالتْ)، وذلك ظاهر في افتراق اللغتين، أما كونهما في لغة واحدة، فلا دليل على اجتماعهما في المعنى إلا بعد البحث الشديد والاستقراء التام، وحينئذ يحمل على أنهما في الأصل لغتان اختلطتا، فيرجع إلى أنهما لغتان، وإذا كانتا لغتين لم ينْبغ أن تُعتَبر إحداهما بالأخرى، وإنما كان يسهل ذلك لو ثبت أنهما في الأصل من لغة واحدة، وهذا كله لا يثبت، فلا يصح ما ينبني عليه[3].

يتوافق الشاطبي بهذه النظرة مع المناهج الحديثة في دراسة اللغة، فهذه المناهج ترى أن على الباحث أن يلتزم باختيار لهجة واحدة بعينها لا يخاط غيرها بها؛ لأن لكل لهجة نظاماً وبنية جامعة مانعة متميزة عن بنية كل لهجة أخرى، فأما أنها جامعة؛ فلأنها مكتفية بذاتها؛ لاشتمالها على كل العناصر الضرورية للنظام، وتقوم العلاقات العضوية فيها بين العناصر المكونة لها.

وأما أنها مانعة؛ فلأن اكتفاءها الذاتي يحول بينها وبين قبول عناصر خارجية من نظام لهجة أخرى مختلفة عنها بالضرورة، فالنظر في لهجتين معاً لا يمكن أن

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 77.
2. المصدر نفسه 4: 181.
3. المصدر نفسه 4: 470.

يؤدي إلى قاعدة صادقة مهما حاول الباحث تمحل مثل هذه القاعدة[1]، وهذا الذي لا يرضاه المنهج الحديث هو نفسه الذي لا يرتضيه الشاطبي في تلك المباحث الجزئية، أما من حيث المبدأ العام، فقد اتبع الشاطبي النحاة في منهجهم الذي يخلط بين اللهجات العربية في أثناء التقعيد.

2.2 القياس:

القياس هو الأصل الثاني من أصول النظر النحوي، وهو في حد ذاته مبدأ مقبول مشروع في كل العلوم بما في ذلك علم اللغة؛ إذ يعد مرآة تعكس النظام والتناسق المتمثل في الكفاية اللغوية المختزنة لدى أبناء اللغة، شريطة أن يكون قياساً طبيعياً يصدر عن الحس اللغوي والعرف الاستعمالي لدى المتكلمين[2].

والنحاة أميل إلى القياس في مسائلهم، يطمئنون إليه، ويتقبلون منهجه وطُرقه، في حين إن اللغويين كانوا يتحرجون من القياس في ألفاظ اللغة، ويرون الوقوف عند السماع[3]، ويظهر ذلك من قول الشاطبي: "إن علم النحو، إنما هو الكلام على قياس كلام العرب، وأما السماع، فإنما يتكلم فيه النحوي بالانْجِرار، وعلى جهة الاحتراز أن لا يقَاس"[4]، وفي موضع آخر يقول: السماع يتَلقى من أهل اللغة، وإنما يتكلم عليه النحوي من حيث التوجيه، أو بالعرض، والقياس هو الذي يعنيه الكلام

---

1. انظر: حسان: الأصول، ص: 106 ـ 107.
2. يرى محمد عيد في كتابه (أصول النحو العربي، ص: 84) أنه "لم يكن في أذهان المتكلمين أو الواضعين أقيسة من البداية سواء أكانت مختلفة أم غير مختلفة"، وهذا القول يتنافى مع ما توصلت إليه أحدث المناهج اللغوية؛ إذ يرى يحيى عبابنة وآمنة الزعبي أن "مفهوم النظام اللغوي العام المجرد (القدرة أو الكفاية) يشكل المعرفة اللغوية المختزنة في أذهان أبناء اللغة، وهو مجموعة القوانين والمعادلات والعناصر الشكلية التي تُكون الجهاز اللغوي التوليدي". انظر: عبابنة، والزعبي: علم اللغة المعاصر، ص: 61.
3. انظر: أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، 2003م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط8، ص: 13.
4. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 4: 149.

فيه[1]، وكثيراً ما يشير الشاطبي في كتابه (المقاصد الشافية) إلى هذا الفرق بين وظيفة النحوي ووظيفة اللغوي، وينَبه عليه[2].

ويظهر مدى عناية النحاة بالقياس، ومقدار نفوذه في النحو بعبارات مثل (القياس معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله)، و(إنما النحو قياس يتبع)، و(اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس)[3]، فهذه العبارات تترجم عن مقدار عناية علماء النحو به منهجاً للبحث، بل قرر السيوطي أنه مما انعقد عليه الإجماع، وأنه بمنزلة الأدلة القاطعة[4].

والقياس ـ كما يرى الشاطبي ـ هو الأساس الذي نبني عليه القواعد والأحكام العامة للغة[5]، فقواعد اللغة وأحكامها ليست في الحقيقة سوى مقاييس وضعت على أساس نسبة معينة من الاستعمال الصائب، ولما كانت إمكانات الاستعمال اللغوي دائمة التجدد، فإن دور القواعد يصبح أساساً لضبط حركة الاستعمالات الجديدة، وضمان عدم خروجها عن سنَن الفصحى[6]، وعلى هذا، فإن الجانب التطبيقي لعلم اللغة يظهر بوضوح عندما تكون الأداءات الاستعمالية قابلة للقياس[7].

ولا يوجد مصطلح من مصطلحات الدراسة اللغوية العربية قد أسيء فهمه، وأسيء استعماله بقدر ما أسيء فهم مصطلح (القياس اللغوي) واستعماله، فقد وجد

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 9: 388.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 171، 213 / 3: 692 / 4: 438 / 7: 589 / 9: 13.
3. انظر: الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو، ص: 95 ؛ السيوطي: الاقتراح، ص: 59.
4. انظر: السيوطي: الاقتراح، ص: 60 ؛ عيد، محمد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، 1978م، عالم الكتب، القاهرة، ط2، ص: 77، 78.
5. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 456. لا يعد دي سوسور القياس عملية تقعيد، أو تطبيق لقاعدة، وإنما هو نشاط لغوي يمارسه الفرد في محاولة لإبداع صيغة جديدة في ضوء صيغة أخرى. انظر: شاهين: مشكلات القياس في اللغة العربية، ص: 199.
6. انظر: شاهين، عبد الصبور: "مشكلات القياس في اللغة العربية"، مجلة عالم الفكر، المجلد الأول، العدد الثالث، سنة 1970م، ص: 186.
7. انظر: شاهين، عبد الصبور: "المنهج اللغوي في كتاب سيبويه"، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت، العددان الثالث والرابع، سنة 1973م، ص: 80.

لهذا المصطلح عدة دلالات بين النحاة في العصور المختلفة[1]، إلا أنه يمكننا التمييز بشكل واضح بين ثلاث دلالات لهذا المصطلح قد أشار إليها الشاطبي في كتابه (المقاصد الشافية)، وهي:

1.2.2 القياس الاستعمالي:

المقصود بالقياس الاستعمالي هو انتحاء كلام العرب واتباعه، وبهذا المعنى لا يكون القياس نحواً، وإنما يكون تطبيقاً للنحو[2]، وقد عرف النحاة المتقدمون هذا النوع من القياس الذي ينسجم وطبيعة اللغة؛ لأن البحث النحوي بدأ وصفياً[3]، ويظهر ذلك من خلال كتاب سيبويه، إذ إن فكرة القياس على كثرة ما قيل فيها لم تكن عند سيبويه غير متابعة كلام العرب، فقياسه يتصف بالواقعية المتصلة اتصالاً مباشراً بكلامهم، ومتابعة الظواهر اللغوية الجارية على ألسنتهم، إلى جانب بعده عن التفكير الذهني المرتبط بالمنطق والفلسفة.

واتخذ سيبويه من كثرة الاستعمال والفصاحة مستوى صوابياً، واللغة القياسية عنده ما كثر في الاستعمال وفَصح، فهو يدعو إلى التزام القياس على الأكثر، وعبارته: "تقيس على الأكثر"[4]، وشَرط في القياس أن يكون مصدره العرب الموثُوق بعربيتِها، وإذا لم يتوافر هذا الشرط لم يلْتفت إليه، قال: "ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتِها تقوله لم يلْتَفت إليه"[5]، فالقياس الذي اعتمده قياس

---

1. انظر: أنيس: من أسرار اللغة، ص: 17 ـ 20.
2. حسان: الأصول، ص: 164.
3. الاتصال المباشر بالواقع اللغوي أصل من أصول النحو الوصفي، وقد كان أيضاً أصلاً من أصول النحو العربي نتيجة لطبيعة الحياة العربية ولطبيعة الحركة العلمية التي نشأت في مناخ عام أساسه النقل والرواية، وقد أدى هذا الاتصال إلى أن يكون في النحو اتجاه وصفي في تناول كثير من الظواهر اللغوية، انظر: الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص: 55.
4. سيبويه: الكتاب 4: 154.
5. المصدر نفسه 2: 20.

لصيق بالواقع بعيد عن التصور والتخيل، فهو يصدر عن منهج عام التزمه، وهو عدم الخروج عن كلام العرب(1).

وقد تأثر الشاطبي بهذا النمط القياسي الذي سار عليه سيبويه، واعتمده في كتابه (المقاصد الشافية)، ويظهر ذلك من قوله: "إن القياس عند أهل اللسان تابع غير متبوع، أي تابع للسماع من العرب، فالسماع هو الحاكم على القياس، وليس السماع تابعاً للقياس، فلا يكون القياس حاكماً على السماع، ولذلك قال الإمام ـ سيبويه ـ (قف حيث وقفوا ثم قس)(2)، فأخذ الناس هذا منه أصلاً يرجعون إليه"(3).

ويقرر الشاطبي في موضع آخر: "أن المعتَمد في القياس عند واضعيه الأولين، إنما هو اتباع صلْب كلام العرب، وما هو الأكثر فيه، فنظروا إلى ما كثر مثلاً كثرة مسترسلة الاستعمال، فضبطوه ضبطاً ينْقَاس، ويتكلم بمثله؛ لأنه من صريح كلامهم"(4). ويقول أيضاً: لا يصِح أن يقْضى بالقياس حتى يتَبين من الاستقراء القَصد إليه بكثرة مجيئه في الكلام، فإذا لم يكن ذلك، فيجب الوقوف مع السماع؛ لئلا نَدعي على العرب ما لا نعرف(5).

فالقياس عند الشاطبي لا ينبغي أن يعمل جزافاً، وكيف اتفق؛ بل ينظر في كلام العرب بالاستقراء الصحيح، والتتبع الحسن، فما وجد مشهوراً عندهم، لا يتَحاشى من استعماله في النثر والنظم، ساغ القياس عليه، كان له معارض أو لا، لكن إن كان المعارض نادراً اطرح ذلك المعارض، وأُعمل القياس فيما اشتهر، وإن كان مشتهراً مثله أُعمِلا معاً(6).

ومن الأمثلة على هذا النمط من القياس لدى الشاطبي في كتابه (المقاصد الشافية) ما يلي:

1. انظر: الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص: 52 ـ 60 ؛ نوزاد: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص: 70 ـ 74.
2. سيبويه: الكتاب 1: 266.
3. الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 401.
4. المصدر نفسه 4: 180.
5. المصدر نفسه 3: 599.
6. المصدر نفسه 5: 293، 294.

أ. مسألة زيادة (كان)، فقد ذهب النحاة إلى أن شرط زيادة (كان) أن تكون في حشو الكلام، فلا تزاد في أوله، ولا في آخره[1]، وقد خالف في هذا ابن الطراوة والشلوبين، فأجاز الأول إلغاء (كان) متقدمة، وأجاز الثاني وقوع (كان) آخراً قياساً على الإلغاء في باب (ظننت)، وقد نص الشاطبي في معرض رده عليهما أن هذا "غير صحيح؛ لأن الاستعمال به معدوم، ولا قياس مع مخالفة السماع؛ إذ لولا السماع لما قيل بالزيادة، فكيف نُلحق ما لا يسمع منها بما سمِع ؟"[2].

ب. مسألة بناء (كان) لِما لم يسم فاعله، فقد اختلف النحاة في هذه المسألة، فمنع جمهور البصريين بناء (كان) لِما لم يسم فاعله بإطلاق، ومن النحويين من أجاز ذلك كالفراء[3]، وقد وافق الشاطبي في هذه المسألة جمهور البصريين، وذهب إلى أن "قولك: (كِين قائم)، أو (كِين أخوك) لا فائدة له، وما لا فائدة له لا تَكلم به العرب، وأيضاً، فإن السماع معدوم في المسألة، وهو العمدة في القول بالجواز، فإذا عدِم السماع انْهد ركن القياس"[4].

فالشاطبي في هاتين المسألتين وغيرهما من مسائل النحو يتبع الرعيل الأول من النحاة المتقدمين؛ ذلك أنك ـ كما يقول الشاطبي ـ "لا تجد مسائلهم التي يحتجون بها على القاعدة، إلا على مقْتضى ما استقرأوا من كلامهم، لا على أمر مقيس عدم فيه السماع، فالقاعدة مبنية على التفسير بعد السماع، كما قال سيبويه: (قف حيث وقفوا ثم فسر)[5]، وإذا لم يكن في المسألة سماع، فلا يقول بالقاعدة مطلقاً أحد من المحققين، وإن رأيت أحداً منهم يعمِلها في موضع، فذلك للسماع عنده، لا إجراء لمجرد القياس"[6].

---

1. ابن مالك: شرح التسهيل 1: 361.
2. الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 199، 200.
3. انظر: ابن السراج، محمد بن سهل، (ت: 316هـ)، الأصول في النحو، 1999م، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1: 81.
4. الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 6 ـ 8.
5. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 266.
6. الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 59.

وعلى هذا فإن الذي يقاس عليه عند الشاطبي هو النصوص التي سمعت عن العرب، وإذا أراد الباحث أن يجري منهج النظر بما يشتمل عليه من قياس وتعليل وتأويل وتقدير وغير ذلك، فإن هذا لا يكون إلا بعد الوقوف على كلام العرب، متبعاً في هذا النهج إمامه سيبويه الذي يحترم نصوص اللغة، ويعلي من شأنها، وفقاً لعبارته السابقة (قف حيث وقفوا ثم قَس) التي تخرج من دائرة الدراسات النحوية كل بحث نظري ليس له اتصال بالواقع الاستعمالي.

وكثيراً ما يشير الشاطبي في كتابه إلى عبارة سيبويه (قف حيث وقفوا ثم قَس)، وهي أصلٌ عظيم من أصول اللغة، تكاد أن تكون عنواناً يختصر كل ما قيل عن المنهج الوصفي في الدرس اللغوي الحديث، ولست أعلم أن أحداً من الباحثين قد أشار إلى هذه الدفينة التي حواها كتاب سيبويه، وأظهر ما فيها من منهج صائب يجعل النحو العربي في مقدمة أنحاء اللغات العالمية.

ومن الجدير بالذكر أن نص العبارة ورد في طبعة عبد السلام هارون هكذا: (قف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم قَس)، في حين جاء نص العبارة في طبعة (بولاق): (قف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم قِس بعد)[1]، ومهما يكن من اختلاف بين العبارتين (قِس) أو (قَس)، فإن المقصود بشكل عام هو الإجراء النظري الذي يقوم به الباحث النحوي بعد جمع البيانات المتمثلة في الأنماط الاستعمالية.

2.2.2 القياس النحوي:

يظهر مدلول هذا النوع من القياس في تعريف ابن الأنباري: "القياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه؛ كرفع (الفاعل)، ونصب (المفعول) في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول، كان محمولاً عليه. وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب"[2].

1. انظر: سيبويه، عمرو بن عثمان (ت:180هـ): الكتاب, 1316هـ، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، ط1، 1: 134.

2. ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، ص: 45 ـ 46.

و(حمل غير المنقول على المنقول) كما في هذا التعريف معناه قياس الأمثلة على القاعدة؛ ذلك أن المنقول المطرد يعد قاعدة، والقاعدة في النحو حكم من أحكام القياس يجب أن يخضع لها كل الأمثلة التي قيلت، والتي سوف تُقال[1].

وقد أشار الشاطبي إلى هذا المعنى بقوله: "اعلم أن القياس في العربية يطلق على وجهين: أحدهما أن يلْحق بكلام العرب ما ليس منه لجامع بينهما، من غير أن يبحث: هل قالته العرب، أو لم تقله ؟ لأن الاستقراء قد أفادنا أنها لو تكلمت به لكان على هذا النحو يقيناً، أو غلبة ظن، وذلك كرفع الفاعل والمبتدأ، ونصب الحال، والمفعول به إذا ذُكر الفاعل، واتصال الضمير بالفعل، وانفصاله عنه، وما أشبه ذلك؛ فتقول: (قام زيد، وضرب زيد عمراً)، و(جاء مسرعاً)، و(أعطيتُكه، وأعطيتُه إياه)، من غير أن تقف، أو تنظر ما تقوله العرب، والقياس بهذا المعنى هو المراد في جميع ما تقدم قبل هذا"[2].

فالشاطبي يرى أن النحوي بإمكانه أن يجري هذا النوع من القياس دون تكلف عناء البحث والتنقيب في كلام العرب، لأن الاستقراء قد أفاد أن العرب لو تكلمت به لكان على هذا النحو، فهذا القياس قانون مطرد لا يرده تتبع ما قالته العرب وما ستقوله، ومثال ذلك: رفع الفاعل، ونصب المفعول به، وهذا المعنى للقياس يصدق على كل أبواب النحو التي تسبق باب (أبنية المصادر) في كتابه (المقاصد الشافية) وفقاً لمقولته السابقة: (والقياس بهذا المعنى هو المراد في جميع ما تقدم قبل هذا)، أي قبل أبنية المصادر.

وأما الوجه الثاني من (القياس النحوي) لدى الشاطبي، فهو "أن تقيس أيضاً ما لم تَقُله على ما قالته، لكن بعد البحث والتنقير: هل تكلمت به العرب أم لا ؟ فإن كانت قد تكلمت به ألزمنَا العملُ عليه، وإن خالف القياس الذي استقريناه في المسألة، ونترك القياس، فلا نلتفته، وإن لم تكن قد تكلمت به أجرينا فيه ما حصل لنا من

---

1. عيد: أصول النحو العربي، ص: 76.
2. الشاطبي: المقاصد الشافية 4: 323، 324.

القياس، وحملناه على الأكثر، وهذا كالمصادر، والأفعال المضارعة الجارية على الماضية وبالعكس، وكالصفات، وجموع التكسير، وما أشبه ذلك"[1].

ومن الأمثلة على هذا الوجه من القياس النحوي لدى الشاطبي في باب المصادر هو: أنه إذا كان الفعل الثلاثي على (فَعل) متعدياً، فإن قياس مصدره (فَعل)؛ لأن الاستقراء أبرز لنا أنه الأكثر، فما لم تنطق له العرب من الأفعال بمصدر جئنا به له على (فَعل) قياساً على ما نطقت به من ذلك، كـ(ضربتُه ضرباً)، و(شَتَمته شَتْماً).

فإن نطقت له بمصدر على (فَعل)، فهو القياس، فنلتزمه، وإن على غير ذلك اتبعناه، وتركنا القياس، كقولهم: (سرقَه سرقاً)، و(طَلَبه طَلَباً)، فلا تقول هنا: (سرقاً)، ولا (طَلْباً)، قياساً على (ضرب ضرباً)، وبابه، وهذا معنى القياس[2].

وكون العرب لم تقل بعض الأداءات الاستعمالية، لم يكن منها ترك للقياس، فالعرب قد تُهمِل بعض التصرفات على غير قصد، وهذا هو الذي يجري فيه القياس، فيستعمل ما أهملت؛ إذ لم تتركه لأجل أن يتبع في تركه، كما هو الشأن في باب المصادر، واستعمال ما أهملته العرب على غير قصد منها يجري على القاعدة المستمرة في حمل ما خفي على ما ظهر، ولا يدل هذا الاستعمال على الوقْف على السماع، إذ يمكن القياس عليه بعينه، وهذا صحيح من الاعتبار[3].

وإلى مثل هذا ذهب (دي سوسور) في حديثه عن القياس كونه عامل خَلْق في اللغة: "إن القياس على ما يبدو يمتزج بمبدأ الابتكار اللغوي بصورة عامة، والقياس بأكمله يقع ضمن القواعد، ولكن ينبغي أن نضيف في الحال أن نتيجته النهائية ـ الخلق ـ إنما تعود في أول الأمر إلى الكلام"[4].

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 4: 323، 324.
2. المصدر نفسه 4: 323، 324.
3. المصدر نفسه 3: 501.
4. دي سوسور، فردينان: علم اللغة العام، 1988م، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، ومراجعة النص العربي: مالك يوسف المطلبي، بيت الموصل، الموصل، ط2، ص: 187، 188.

ويذهب الشاطبي إلى أن العرب قد تُهمِل بعض الأداءات الاستعمالية قصداً منها، ومثال ذلك أن الفعلين (تَعلم) و(هب) يلتزمان صيغة الأمر، فلا يستعمل منهما ماض، ولا مضارع، وهذا كله فيهما سماع، وإلا فالقياس قابل لتلك التصرفات، لكنه لا يعمل هاهنا ذلك القياس للمعارض الأقوى، وهو أنا فهمنا من العرب اقتصارها فيهما على ما ذُكِر، وأنها لم تقصد فيهما إطلاق القياس[1].

فالشاطبي يرى أنه إذا علمنا أن العرب قد استغنت عن بعض الأنماط اللغوية قصداً، فواجب علينا أن نستغني عما استغنت عنه، وإن كان القياس يعطيه، فلا يجوز لنا نحن أن نتكلم بما تركته العرب مما علمنا قصدها لتركه، والعرب تفعل ذلك إما للاستغناء بغيره، كما أهملت (ودع) استغناء بـ(ترك)، وإما لغير ذلك من مقاصدها[2].

ونخلص مما سبق عرضه أن (القياس النحوي) بهذا المفهوم لدى الشاطبي هو قياس طبيعي يعتمد على منطق اللغة، ويمتاز بأنه عامل مهم من عوامل نمو اللغة وتطورها، وأنه في النتيجة النهائية ـ كما يتحدث (دي سوسور) عن القياس الوصفي ـ قياس يمتزج بمبدأ الابتكار اللغوي بصورة عامة، والقياس النحوي بهذا المفهوم متأثر بالقياس الأصولي[3]، يعتمد توليد صيغة لم تسمع من صيغة مسموعة، وقد تَوخى النحاة من ورائه تنمية اللغة العربية حتى تواكب التطور الاجتماعي[4].

وبناء على هذا يظهر فرق ما بين القياس الاستعمالي، والقياس النحوي، فالقياس الاستعمالي قياس الأنماط، والقياس النحوي قياس الأحكام، وإذا كان الأول هو انتحاء كلام العرب، وبهذا المعنى لا يكون القياس نحواً، وإنما يكون تطبيقاً للنحو، فإن الثاني هو النحو كما يراه النحاة[5]، وقد شاع هذان النوعان جنباً إلى

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 577 / 2: 465، 466.
2. المصدر نفسه 2: 466 / 7: 50.
3. انظر: كارتر، مايكل: "جذور النحو العربي"، ترجمة وتعليق: عبد المنعم السيد ومحمود مسعود، مجلة الألسن للترجمة، العدد السابع، سنة 2006م، ص: 16.
4. انظر: الإدريسي: أصول النحو من خلال كتاب (الاقتراح) للسيوطي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص: 262.
5. حسان: الأصول، ص: 164 ـ 167.

جذب لدى نحاة القرون التي تلت القرن الثاني الهجري، وإن كانت الغلبة في النهاية للقياس النحوي في مؤلفات النحاة المتأخرين.

ويجب أن لا يوضع القياس الاستعمالي والقياس النحوي على طرفي نقيض، فالعلاقة بينهما هي علاقة تكاملية؛ إذ إن القياس الاستعمالي قياس فطري استلزمته طبيعة نشأة النحو، في حين يعد القياس النحوي قياساً تقعيدياً يبتكر أنماطاً جديدة في ضوء معطيات القياس الاستعمالي المتمثلة بالنماذج اللغوية الصادرة عن كفاءة المتكلم اللغوية.

والذي دعا النحاة إلى هذا النوع من النظر ـ أي القياس النحوي ـ هو حاجتهم إلى وضع أحكام وقواعد لغوية عامة، فصنيع سيبويه في كتابه أشبه ما يكون بتوجيه لبعض التعبيرات والاستعمالات منه بتقنين القوانين، ووضع المبادئ، فهو لم يقَعد قطعاً قواعد النحو على الصورة التي قُعدتْ بها فيما بعد[1].

وبناء على هذا فإن فكرة (القاعدة)، و(الشذوذ) لم تكن قد دخلت النحو العربي في زمن سيبويه، وإنما نجد عنده طائفتين من المصطلحات: طائفة تتعلق باستقراء كلام العرب، ومنها: مطرد، وكثير، وعربي، وحسن، وقوي. وعكسها: جائز، قليل، قبيح، قبيح لا تتكلم به العرب، ضعيف، ضعيف خبيث. والطائفة الثانية من المصطلحات تتعلق بالنظام الذي استقرأه من كلام العرب، ومنها: الحد، والقياس ـ بمعناه الاستعمالي ـ والوجه، والمثال[2].

وقد اضطرب كثير من الباحثين في فهم (القياس النحوي)، وعقدوا صلة بينه وبين القياس المنطقي والصوري، وهو من هذه الصلة براء، ومن هؤلاء الباحثين حلمي خليل، إذ يرى "أن المدلول الثاني للقياس هو عملية شكلية صورية يتم فيها إلحاق أمر بآخر لما بينهما من شبه أو علة، فيعطى الأول حكم ما ألحق به، كما يقول ابن الأنباري: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[3].

---

1. انظر: مدكور، إبراهيم بيومي: "منطق أرسطو والنحو العربي"، مجلة مجمع اللغة العربية (القاهرة)، الجزء السابع، سنة 1953م، ص: 341.
2. عياد، شكري محمد: اللغة والإبداع، 1988م، إنترناشونال برس، القاهرة، ص: 104.
3. خليل (حلمي): العربية وعلم اللغة البنيوي، ص: 37.

والذي دعاني إلى هذا هو تبني حلمي خليل وغيره من الباحثين هذا الموقف من (القياس النحوي) معتمدين على تعريف ابن الأنباري الموجود في كتاب (الاقتراح) للسيوطي دون الرجوع إلى هذا التعريف في مصدره الأصلي، وهو كتاب (الإغراب في جدل الإعراب) لابن الأنباري، وقد جرت عادة السيوطي أن ينقل كلام ابن الأنباري مختصراً في غالب المواضع؛ مِما أوقع هؤلاء الباحثين في شَرك (النص المجتَزأ)؛ ذلك أن ابن الأنباري عندما أورد هذا التعريف في كتابه أتبعه بأمثلة تُبين لنا أن القياس يجري في المسألة الواحدة بعينها دون أن تُحمل على غيرها من المسائل الأخرى التي لا تتصل بها، كرفع (الفاعل)، ونصب (المفعول) في كل مكان.

وبناء على هذا، فليس هنالك أمران مختلفان يتم إلحاق أحدهما بالآخر ـ كما يقول حلمي خليل ـ وإنما هو أمر واحد (قانون) تختلف أنماطه وأداءاته الكثيرة التي يمكن إدراجها تحته باختلاف (زيد)، و(عمرو) في قولنا: (قام زيد)، و(قام عمرو)، وفقاً لما قاله الشاطبي سابقاً، ولست بهذا أريد أن أنفي وجود القياس المنطقي والصوري في كتب النحاة، وإنما هدفي أن أشير هنا إلى الاضطراب الحاصل في فهم مدلول (القياس النحوي) الذي أشار إليه ابن الأنباري والشاطبي.

3.2.2 القياس النظري:

وهو قياس عقلي متأثر بالقياس الأرسطي، يرتكز على أسس ميتافيزيقية غير واقعية، ويقوم على إلحاق الباحث النحوي ما شاء من الظواهر والأحكام بغيرها استناداً إلى ما يراه جامعاً بين طرفي عملية القياس، وهما المقيس عليه والمقيس، وليس هناك عادة توافق أو تماثل بينهما في السمات والصفات.

والمقيس عليه بالذات في القياس النظري ليس له واقع ووجود يتمثل في الاستعمال الحي للكلام، وقد بالغ علماء العربية المتأخرون في تطبيق هذا القياس المنطقي، وإن لم يرد به سماع، ويفضلون لغة قبيلة على لغة قبيلة أخرى، على

أساس من القياس، لا على أساس الظواهر اللغوية التي تتمتع بالأفضلية؛ بسبب سعة الانتشار، واطراد الخواص وتوافقها[1].

وجاءت الأحكام والقوانين المستنبطة بفعل هذا النوع من القياس مجردة، وقد اهتم بها العلماء، وأجهدوا أنفسهم في تعميقها وتفريعها دون أن يهتموا بالموضوعات التي تندرج تحتها، والتي تنطبق عليها، فهي مجردة لا تهتم بالتطبيق والأمثلة، وهي صورية؛ لأنها لا حياة فيها، فهي قواعد جامدة تقف في وجه تطور اللغة[2].

وقد رفض الشاطبي هذا النوع من القياس، ويظهر ذلك في قوله: "الأمر التوهمِي لا يبنَى عليه، ولا يرجع في قياس إليه"[3]، ورفْض هذا القياس اجتهاد موفق من الشاطبي وغيره من علماء العربية المتأخرين نحو ابن مضاء[4]؛ ذلك أن العلاقة الذهنية بين ظاهرتين لا تصلح أساساً لبناء القواعد اللغوية، فهذه المشابهة قائمة على العقل، واللغة لا تدرس على أساس العقل، وإنما تدرس على أساس العرف اللغوي الاجتماعي، فهو وحده صاحب الحق في قبول الجمل والكلمات التي تصاغ على أساس النماذج اللغوية المتَعارف عليها، وليس الأمر في ذلك موكولاً إلى الذهن، وما يضعه من أقيسة وتمارين غير عملية، وهذا مسلك يتفق في روحه مع المنهج اللغوي الحديث[5].

وهناك أمثلة كثيرة في كتاب (المقاصد الشافية) تُبين رفْض الشاطبي للقياس النظري الذي يرتكز على أسس غير واقعية، ومن هذه الأمثلة ما يلي:

---

1. انظر: بشر، كمال: اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، 1999م، دار غريب، القاهرة، ص: 140 ؛ الإدريسي: أصول النحو من خلال كتاب (الاقتراح) للسيوطي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص: 262 ـ 266.
2. انظر: عيد: أصول النحو العربي، ص: 77.
3. الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 189.
4. انظر: ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن (ت: 592هـ)، الرد على النحاة، 1982م، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط3، ص: 134 ـ 137. ويظهر مذهب ابن مضاء في إلغاء القياس النظري من قوله: "والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئاً بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل، ولم يقبل قوله، فِلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضاً".
5. انظر: عيد: أصول النحو العربي، ص: 117 ـ 120.

أ. مخالفة الشاطبي لابن مالك الذي يرى أن أدوات النفي كأدوات الاستفهام، كلها صالحة للدخول على الصفة التي ترفع الظاهر المغني عن الخبر، وذلك نحو: (ما)، و(لا)، و(إن)، و(ليس)، والذي دعاه إلى هذا الحكم هو قياسها على أدوات الاستفهام التي تدخل جميعها على هذه الصفة دون استثناء.

فالشاطبي يذهب إلى أن ابن مالك في هذا القياس الذي يجريه بين ظاهرتين مختلفتين قد "تَضمن عهدة دخول الناسخ ـ (ليس) وما الحجازية ـ على مثل هذا المبتدأ، فإن كان في ذلك سماع يقاس عليه، فلا عتَب، وإن كان ذلك بالقياس النظري، فهو غير مسلم؛ لأنه أناب مرفوعاً عن منصوب، وهو خبر (ليس) و(ما) الحجازية، وذلك غير موجود في كلام العرب، فإن وجِد، فبحيث لا يعتد به"[1].

ب. يرى الشاطبي أن مفَسر الضمير يكون متقدماً عليه، إذ لا يضمر الاسم إلا بعد أن يعرف ويتقدم ذكره، وإذا كان مفسر الضمير متأخراً، فإن كان التأخير له عرضاً جاز؛ لأنه في الحقيقة متقدم على الضمير، وذلك نحو: (خافَ ربه عمر)، وإن كان التأخير له بحكم الأصل لم يصِح وضعه مفَسراً؛ لأنه خلاف الوضع، فلا بد أن يرتب الكلام ترتيباً يكون فيه المفَسر متَقَدماً في اللفظ ليكون الضمير محالاً به على مذكور، فلزم أن يتقدم المفعول إذا كان هو المفَسر للضمير المتصِل بالفاعل.

فعلى الجملة إذا حصل للمفَسر التقديم، إما في اللفظ، وإما في المرتبة الأصلية، وإن كان متأخراً في اللفظ صح، وإن لم يحصل له التقديم لا في اللفظ، ولا في المرتبة لم يصح الكلام إلا في الشعر، وذهب ابن مالك في (التسهيل) وشرحه إلى جواز القياس على ما جاء من ذلك[2]، فيجوز عنده أن تقول: (ضرب غُلامه زيداً)، واحتج لِما ذهب إليه بالسماع المذكور في الشعر، ولا حجة فيه لقلته، واختصاصه بالشعر.

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 597 ـ 600.
2. انظر: ابن مالك، محمد بن عبد ا (ت: 672هـ): تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، 1967م، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ص: 79 ؛ ابن مالك: شرح التسهيل 1: 161، 162 / 2: 135 ـ 136.

قال ابن مالك في شرح التسهيل محتجاً لرأيه: لأن جواز نحو: (ضرب غُلامه زيداً)، أسهل من جواز: (ضربوني، وضربتُ الزيدين)، ونحو: (ضربتُه زيداً)، على إبدال (زيد) من الهاء، وقد أجاز الأول البصريون، وأُجيز الثاني بإجماع حكاه ابن كيسان، وكلاهما فيه ما في (ضرب غُلامه زيداً) من تقديم ضمير على مفَسر مؤخر الرتبة؛ لأن مفسر (واو) (ضربوني) معمول معطوف على عاملها، والمعطوف ومعموله أمكن في استحقاق التأخير من المفعول بالنسبة إلى الفاعل؛ لأن تقدم المفعول على الفاعل يجوز في الاختيار كثيراً، وقد يجب، وتقدم المعطوف وما يتعلق به على المعطوف عليه بخلاف ذلك، فيلزم من أجاز: (ضربوني، وضربتُ الزيدين) أن يحكم بأولوية جواز: (ضرب غُلامه زيداً)، لِما ذكرناه.

وكذلك يلزم من أجاز إبدال ظاهر من مضمر لا مفَسر له غيره؛ لأن البدل تابع، والتابع مؤخر بالرتبة، ومؤخر في الاستعمال على سبيل اللزوم، والمفعول ليس كذلك؛ إذ لم يلزم تأخيره، هذا تمام ما احتج به ابن مالك[1].

ويرى الشاطبي بعد أن يسرد قول ابن مالك أنه ليس فيه على ما اختار هنا واضح دليل: أما أولاً: فإن المتبع السماع كيف كان، وقد علمنا شُذوذ ما جاء عنهم في مسألتنا، وشياع ما جاء عنهم في باب الإعمال في نحو: (ضربوني، وضربتُ الزيدين)، والبدل في نحو: (ضربتُه زيداً)، فنحن نقيس حيث بلغ أن يقاس عليه، ونمنع القياس حيث لم يبلغ السماع أن يقاس عليه، وبعد ذلك إن وجدنا علة لشذوذ الشائع، فَسرناها بناء على قول سيبويه: "قِفْ حيثُ وقفوا ثم فَسر"[2]، وهي قاعدة مسلمة عند الجميع.

وأما ثانياً، فإن بابي الإعمال والبدل جاءا على خلاف الأصول؛ إذ الأصل والأكثر الشائع تقدم مفَسر ضمير الغائب، بإقرار ابن مالك، وغيره، فمتى جاء ما يخالفه، فلا ينبغي، فلا يعول عليه في قياس ما ليس من بابه عليه، بل ينظر إليه في نفسه، فإن كثر كثرة تبلغ القياس قيس عليه في بابه خاصة، كما فعلوا في باب

---

1. انظر: ابن مالك: شرح التسهيل 1: 161، 162.
2. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 266.

الإعمال، وباب (نعم) و(بئس)، وباب ضمير الشأن، وباب البدل، وباب (رب)، ولم يتَعرض لإبطال الأصل به؛ إذ لو كان كذلك لم يصح أن يكون الأصل تقديم مفسر ضمير الغائب، ولكان التقديم والتأخير في المفَسر جائز بإطلاق قياساً على ما قال، لكن هذا باطل باتفاق، فيبطل ما أدى إليه، فما قاله ابن مالك لا ينهض دليلاً على القياس[1].

وفي هذه المسألة يختصر الشاطبي منهجه العام في توظيفه لمبدأ القياس بجوانبه المتعددة في بحثه النحوي؛ لذا فقد عمدت هنا إلى أن أنقل مجمل ما قاله في هذه المسألة على طولها، والذي أردت الوقوف عليه في هذا المثال هو رفْض الشاطبي قياس جواز تقديم الضمير الغائب على المفَسر المتأخر لفظاً ورتبة في نحو: (ضرب غُلامه زيداً)، على ما جاء عن العرب في باب الإعمال في نحو: (ضربوني، وضربتُ الزيدين)، والبدل في نحو: (ضربتُه زيداً)؛ إذ يرى الشاطبي أن "الأصل والأكثر الشائع تقدم مفَسر ضمير الغائب، بإقرار ابن مالك، وغيره، فمتى جاء ما يخالفه، فلا ينبغي، فلا يعول عليه في قياس ما ليس من بابه عليه، بل ينظر إليه في نفسه، فإن كثر كثرة تبلغ القياس قيس عليه في بابه خاصة"[2].

فالذي قام به ابن مالك من أجل تسويغ هذا القياس هو تشبيه ظاهرة لغوية بظاهرة أخرى لها حكم معين ليثبت للأولى حكم الثانية، والشاطبي لا يوافقه في إجراء هذا القياس العقلي، ويرى أن "الأصل أن تُعطى كل مسألة حكم نفسها، ولا تُحمل على غيرها"[3]؛ ذلك أن كلاً من الظاهرتين اللتين تُعقد بينهما المشابهة تُدرس وحدها لبيان خصائصها اللغوية؛ إذ تُستقرأ أمثلتها لذكر القاعدة الوصفية الشاملة لها بغير خلط أو مشابهة بين هذه وتلك[4].

والمشابهة التي يعقدها ابن مالك غير تامة بين الحكمين، فالعرب لم تُرد ذلك، ولم تُفكر في الأقيسة وطريقتها؛ لأنهم كانوا يتكلمون فقط، وكيف يتصور أن العربي

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 609 ـ 618.
2. المصدر نفسه 2: 614.
3. المصدر نفسه 3: 59.
4. عيد: أصول النحو العربي، 117 ـ 119.

قد وقف أثناء نطقه عبارة (ضرب غُلامه زيداً)، فقدم الضمير الغائب وأَخر المفسر قياساً على (ضربوني، وضربتُ الزيدين).

وإن كان هناك قياس يجريه المتكلم، فهو قياس الكفاية اللغوية للنماذج المتشابهة في ذهنه دون خَلْط بينها وبين غيرها من النماذج اللغوية الأخرى المختلفة عنها، ولا يزيد عمل النحوي في هذه الحال عن كشف هذه الأقيسة وشرحها، لا القيام باختراعها كما هو الشأن في القياس العقلي الذي يقوم على الظن والتخيل.

ونخلص مما سبق عرضه أن القياس الذي اتبعه الشاطبي هو قياس وصفي طبيعي قائم على الشائع في الاستعمال المتصف بالفصاحة، خال من أثر المنطق والفلسفة.

3.2 التعليل:

اختلفت طُرق الباحثين في تناولهم لمبدأ العلة من حيث التبويب والتصنيف، فبعضهم تناولها في مبحث (القياس) بوصفها ركناً من أركانه، وإن اتسمت في هذا التناول بشيء من الاستقلالية على نحو ما فعل تمام حسان في كتابه (الأصول)[1]، ومحمود أحمد نحلة في كتابه (أصول النحو العربي)[2].

وأفرد لها بعضهم الآخر مبحثاً مستقلاً على أنها أصل من أصول النحو، تناظر (السماع) و(القياس)، ومن هؤلاء: محمد عيد في كتابه (أصول النحو العربي)[3]، وعلي أبو المكارم في كتابه (أصول التفكير النحوي)[4]، وقد آثرت في هذه الدراسة التصنيف الثاني الذي ينظر إليها على أنها أصل مستقل من أصول النحو العربي؛ لأنها تُمثل جهازاً تفسيرياً متَكاملاً للنظام اللغوي.

إن من أهم ما تميزت به الدراسات النحوية العربية المبكرة، أنها ميزت بين اللغة بوصفها مادة لغوية، وبين النحو بصفته علماً يهدف إلى تفسير الانضباط

---

1. انظر: حسان، الأصول، ص: 177 ـ 196.
2. انظر: نحلة: أصول النحو العربي، ص: 124 ـ 134.
3. انظر: عيد: أصول النحو العربي، ص: 127 ـ 178.
4. انظر: أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي، 1972م، منشورات الجامعة الليبية، ص: 157 ـ 236.

والاطراد في هذه المادة اللغوية[1]، والتفسير في النحو العربي له مظاهر متعددة، ولعل أهم مظهر من مظاهر التفسير في النحو هو التعليل[2].

وإذا عدنا إلى مجال المعرفة العربية الإسلامية، فإننا نلفي أن التعليل يمثل ركناً مهماً من أركان مناهج البحث في العلوم التي وجدت في البيئة الإسلامية إبان ازدهارها، سواء في علم الكلام، أو في الأصول أو في الدرس اللغوي[3]، ولهذا، ففعل التعليل، أو البحث عن العلل يكاد يكون متجذراً في الفكر الإنساني متأصلاً فيه، وكلما أردنا أن نتعمق في فهم قضية ما أو ظاهرة، فإننا نجد أنفسنا نبحث عن أصل ما أو عن علة معينة[4].

والتعليل يمثل عنصراً أساسياً في الدرس النحوي عند العرب، فهو يشكل أصلاً أساسياً من أصول البحث النحوي عند الأوائل، وبخاصة عند الخليل وسيبويه. ومن بعدهما أخذ هذا المنهج يتطور شيئاً فشيئاً، متصِلاً بالتعليل الأرسطي من ناحية، وبالتعليل الكلامي والفقهي من ناحية أخرى، فصار التعليل غاية من غايات الدرس النحوي حتى غلب على الفكر النحوي كله[5].

والذي جعل التعليل يتبوأ هذه المكانة في الدراسات النحوية، هو دوره البارز في تأصيل الأحكام؛ ذلك أنه كما يقول (مارتن هدجر): "كلما نتعمق بالأشياء، ونؤسس على العلل نجد أنفسنا في الطريق إلى الأصل الأساس، فنحن مدعوون دوماً، ودون أن ندري ما المقصود بدقة، إلى التنبه إلى العلل، إلى الأصول"[6].

---

1. انظر: المزيني، حمزة: مراجعات لسانية (الجزء الثاني)، كتاب الرياض، العدد 75، سنة 2000م، ص: 303، 304.
2. انظر: حسان، تمام: "اللغة العربية والحداثة"، مجلة فصول، المجلد الرابع، العدد الثالث، سنة 1984م، ص: 132.
3. انظر: شمس الدين، جلال: التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة ابستومولوجية، 1994م، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ص: 7.
4. انظر: إدريس، مقبول: "البعد التداولي عند سيبويه"، مجلة عالم الفكر، المجلد 33، العدد1، سنة 2004م، ص: 259، 260.
5. انظر: الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص: 80 ـ 83.
6. هدجر (مارتن): مبدأ العلة، ص: 5 ؛ نقلاً عن: إدريس: البعد التداولي عند سيبويه، ص: 259.

والتعليل النحوي يتضمن من المبادئ التفسيرية العامة ما يكّون مقومات لنظرة شاملة تستوعب أكثر ما يمكن من الظواهر، وتسمح بتجاوز شتات المعطيات الجزئية للسيطرة عليها حسب تفسير متماسك العناصر، ومعنى هذا أن التعليل يمكن أن يعتبر جهازاً تفسيرياً يهدف إلى تحقيق نظرة شاملة إلى نظام اللغة، وكشف الغطاء عن منطقه الداخلي[1].

ويكفي أن نذكر في هذا المجال المستَعرِب (فون غوتهولد فايل) الذي قال في مقدمة تحقيقه لكتاب: (الإنصاف في مسائل الخلاف) ما نصه: "تبدو تعليلات نحويي البصرة، وحججهم لغير المتخصص مفتعلة مصطنعة، إلا أن نظامهم النحوي يشبه فهرساً محكم الترتيب، يشتمل على كل الظواهر، لم يسقط منها شيء، وصاحب الفهرس هو وحده الذي يعرف كيف يستخدمه، وكيف يجد فيه ما يبحث عنه"[2].

وقد كشفت الدراسات التحليلية للعلة النحوية عن أنها نوعان: أولاهما هي العلة السماعية التي يعرف بها كلام العرب وضبطه، وفيها يقف التعليل النحوي عند ما هو موجود بالفعل من الظواهر اللغوية، ومقررة في القواعد النحوية، والثانية هي العلة النظرية التي لا يعرف بها كلام العرب، وإنما تبين الحكمة والمقاصد والأغراض، وهذا النوع من العلة متأثر بالعلة الأرسطية المتسمة بالضرورة الغائية والعقلية، كما أنه متأثر بالعلة الكلامية خاصة في خلافات النحاة حول التعليل لبعض الظواهر اللغوية[3].

---

1. انظر: المهيري، عبد القادر: "التعليل ونظام اللغة"، مجلة حوليات الجامعة التونسية، العدد 22، سنة 1983م، ص: 175 ـ 189 ؛ المهيري، عبد القادر: نظرات في التراث اللغوي العربي، 1993م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص: 118 ـ 129.
2. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت:577هـ): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 1913م، تحقيق: فون غوتهولد فايل، ليدن، (المقدمة، ص: 24)؛ نقلاً عن: غروتسفلد، هاينس: "خواطر هيكلية في كتاب سيبويه وكتب من جاء بعده من النحاة"، تعريب: عبد الجبار بن غريبة، مجلة حوليات الجامعة التونسية، العدد الثامن عشر، سنة 1980م، ص: 261.
3. انظر: الإدريسي: أصول النحو العربي من خلال كتاب (الاقتراح) للسيوطي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص: 263.

وقد قامت العلتان السماعية والنظرية جنباً إلى جنب في تراثنا النحوي، وكانت السماعية تَركة عصر النشأة الأولى، أما النظرية، فكانت من تَركة التحول الذي أصاب النحو من طابع البحث العلمي إلى طابع التلقين التعليمي[1]، وسيحاول الباحث هنا أن يكشف عن موقف الشاطبي منهما، مبيناً أيهما كان الأداة التفسيرية التي يتكئ عليها في بحثه النحوي مع ذكر الأمثلة والبراهين:

1.3.2 العلة السماعية:

اللغة واقع يتَكلم، وملاحظة الواقع لتقرير صفاته أمر يختلف عن البراعة الذهنية، فقد قال ابن جني: "اعلم أن علل النحويين ـ وأعني بذلك حذاقهم المتقِنين، لا ألفافهم المستضعفين ـ أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال، أو خفتها على النفس ... ولستَ تَجِد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله، والحِس منْطوٍ على الاعتراف به"[2].

وابن جني هنا يؤكد قضية مهمة بالنسبة للمنهج الوصفي لدى النحاة المتقدمين من أمثال الخليل وسيبويه، وهي أن اللغة عندهم مادة طبيعية يلجأ فيها إلى الحس والطبع، ولا يركن فيها إلى العقل أو الفلسفة أو المنطق؛ لهذا فإن العلة النحوية عندهم علة طبيعية حسية، أي تقوم على فهم الأسباب المادية في اللغة، ومعنى ذلك أنها ليست علة ميتافيزيقية، كما أنها ليست صادرة عن بحث الجوهر أو الماهية، إنها نتيجة الاستقراء اللغوي الذي ينتهي إلى وجود علل يمكن التماسها، وتحديدها في الاستعمال، فالنحاة الأوائل بهذا يصدرون في تعليلهم عن اتصال بالحقائق اللغوية كما هي مبتعدين في ذلك عن التخيل والافتراض[3].

---

1. انظر: حسان: الأصول، ص: 185.
2. ابن جني: الخصائص 1: 49 ـ 52.
3. انظر: الراجحي، عبده: فقه اللغة في الكتب العربية، 1972م، دار النهضة العربية، بيروت، ص: 182 ؛ الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص: 85، 86.

والتعليل السماعي لبنة أساسية في النظر النحوي عند سيبويه، وقد كان يوليه عناية فائقة، ويكاد كتابه كله أن يكون مبنياً على التعليل، والحوار الذي يجري فيه دائماً بينه وبين أستاذه الخليل يبدأ في الأغلب الأعم بالسؤال عن العلل، على أن هذه العلل لا تذهب بعيداً وراء التفسير المباشر، وتكاد تتمثل في تعليل الظواهر التركيبية بالرجوع إلى المعنى، أو بتفسير الشكل التركيبي نفسه، أو بكثرة الاستعمال[1].

وقد ذهب سيبويه إلى أبعد من ذلك؛ إذ كان التعليل عنده ـ في أحيان كثيرة ـ يتأسس على معطيات تداولية تَكلمية، مظْهِراً بذلك نمطاً من التعليل التداولي الذي يستند فيه إلى المتكلم والمخاطب، ومقاصدهما، وما إلى ذلك، وفي معرض تعليل سيبويه لقضية التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر، مثبتاً ومنفياً ومعرفاً ومنكراً، نجده يذكر العلة النحوية: "لأنك لم تجعل الأعرف في موضع الأنْكر، وهما متكافِئان كما تكافأت المعرفتان"[2]، وبعد ذلك يستطرد معضداً بتوجيه تداولي: "ولأن المخاطب قد يحتاج إلى عِلم ما ذكرتُ لك، وقد عرف من تعني بذلك كمعرفتك"[3]، فسيبويه لا يكاد يعلل إلا بما تعلق بالمتكلم والمخاطب من جهة حصول الفائدة أو عدمها[4].

وقد أشار عبد السلام المسدي إلى البعد التداولي في تعليل سيبويه للظواهر النحوية، في قوله: "ولا يمكن للباحث أن يغْفَل عن نباهة شيخ النحو العربي في هذا المقام، فقد حاول صاحب (الكتاب) تفسير المظاهر الطارئة على بنية التراكيب النحوية في اللغة، ولما سعى إلى تعليلها انتبه رأساً إلى ما لجهاز التحاور من سيطرة على نواميس الحدث التخاطبي، حتى إن مبدأ التفاهم قد غدا بمنزلة المعيار الضابط لطاقة الاختزال، أو التصريح في الكلام، فيكون له نفس التأثير في تحديد أبعاد الشمول والاستيعاب عند تقدير الظاهرة اللغوية كلياً"[5].

---

1. انظر: الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص: 80.
2. سيبويه: الكتاب 1: 55.
3. المصدر نفسه 1: 55.
4. انظر: إدريس: البعد التداولي عند سيبويه، ص: 259 ـ 267.
5. المسدي، عبد السلام: التفكير اللساني في الحضارة العربية، 1986م، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، ص: 332.

وقد اقتفى الشاطبي أثر سيبويه في اعتماده على التعليل السماعي في بحثه النحوي[1]، فجاء تعليله متصلاً بالواقع الاستعمالي غير مبني على أساس فلسفي أو منطقي، ولست أعلم أن هنالك مقولة قد أثرت على فكر الشاطبي النحوي كمقولة سيبويه التي لا يمل الشاطبي تكرارها في معظم مباحثه النحوية، تلك هي: "قف حيث وقفوا ثم قس"[2]، فقد سيطرت هذه العبارة على فكره النحوي، وأضفت عليه طابعاً وصفياً في معظم جوانبه[3].

ومثال ذلك ما جاء في باب (كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً) من أن وجه المنع في من منَع (فِعِلاتٍ) في المعتل اللام بالياء كـ (لِحية)، فلا تقول: (لِحِيات) ـ هو الاستثقال لتوالي كسرتين مع (ياء)، مع عدم السماع أو ندوره، ... والمعتمد في الجميع السماع؛ لأن التعليل بالاستثقال ثانٍ عن كونه معدوماً أو نادراً، (قِفْ حيثُ وقفوا ثم قَس)[4].

وكثيراً ما يشير الشاطبي إلى أن (التعليل، إنما يكون من وراء السماع)، فـ (المتبع في ذلك السماع، والتعليل إنما يأتي من وراء ذلك)، و(التعليل إنما ينهض من وراء السماع)[5]، فهذه العبارات تظهر أن البحث في العلة والتعليل عنده يأتي بعد أن تُستنبط المقاييس، وتوضع الأحكام، وهي بذلك تجسيد للواقع الاستعمالي، وليست فروضاً وخيالات من ابتكار الباحث، ومثال ذلك لدى الشاطبي في كتابه (المقاصد الشافية):

---

1. بل إني وجدتُ الشاطبي في أحيان كثيرة ينقل تعليل سيبويه ـ بنصه أو بمعناه ـ لبعض المسائل النحوية، انظر على سبيل المثال: المقاصد الشافية 1: 362 / 5: 566 / 7: 116، 151، 502، 508.
2. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 266 ؛ انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 305 / 2: 614 / 5: 20 / 6: 478.
3. يرى عبابنة والزعبي أن الاتجاه الوصفي العام يتفرع منه منهجان: المنهج الوصفي التقريري، والمنهج الوصفي التفسيري، والأول منهما يرفض إقحام التفسيرات في الوصف اللغوي، ويكتفي بوصف الظاهرة من الخارج وصفاً شكلياً، في حين يرى الآخر أنه لا يصح الاقتصار على الوصف التقريري الخارجي، بل لا بد أن يكون للقوانين الموضوعة للغة قوة تفسيرية؛ مما يسهل عملية التعميم وربط أجزاء اللغة وصورها المختلفة في تصنيفات أكثر عمومية. انظر: عبابنة والزعبي: علم اللغة المعاصر، ص: 67، 68.
4. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 6: 478.
5. المصدر نفسه 1: 594 / 2: 307 / 5: 383، 628 / 7: 480 / 8: 68.

أ. يرى الشاطبي أنه لا يجوز أن يرفع اسم الفاعل ونحوه من الصفات فاعلاً ينوب عن الخبر، إذا لم يعتمد على متَقَدم قبله، ومن جملة ما يعتمد عليه (الاستفهام) و(النفي)، وعلة ذلك أنه "بالاعتماد يتَقَوى فيه جانب الفعل؛ لأن الاستفهام والنفي يطلبان (الفعل)، وهذا التعليل موافق للسماع؛ إذ لم ينقل نحو: (قائم الزيدان) إلا نادراً بحيث لا ينبني عليه قياس، والحاصل أن مجرد الاشتقاق لا يكفي في إطلاق القول بجواز العمل، فإن السماع لا يساعد عليه"[1].

ب. في مسألة (نقل الحركة في حالة الوقف)، يرى الشاطبي أن النقل الجائز هو نقل الضم أو الكسر، وأما نقل الفتح، فمذهب البصريين أن النقل على وجهين: جائز وممنوع، فالممنوع النقل من غير المهموز الآخر، فلا يجوز أن تقول في: (سمِعتُ النقْر: سمِعتُ النقَر)؛ فالسماع معدوم في نقل الفتحة؛ إذ لم ينقلوا ذلك في الكلام، وأما النقل الجائز، فالنقل من المهموز، فتقول في: (رأيتُ الخَبء: رأيتُ الخَبَأْ)، والسماع في هذا محقق[2].

ومذهب الكوفيين جواز النقل في غير المهموز، فيقولون: (رأيتُ النقَر)، كما يقولون ذلك في المهموز، وحجة ذلك عندهم أن الجميع اتفقوا أن النقل إنما جاز في المرفوع والمجرور؛ ليزول اجتماع الساكنين حالة الوقف، ولا شك أن هذه العلة موجودة حالة النصب، فقصر النقل على بعض أنواع الإعراب دون بعض تَحكم وترجيح من غير مرجح، وإعمال للعلة في موضع، وإهمال لها في موضع آخر، وذلك كله فاسد، فالقول بما يؤدي إليه فاسد أيضاً[3].

وبعد أن يورد الشاطبي هذا الخلاف يؤيد البصريين، ويرى أن الجواب على اعتراض الكوفيين هو "أن المتبع في ذلك السماع، والتعليل إنما يأتي من وراء ذلك، فنحن رأينا العرب فَرقتْ بين المرفوع والمجرور، وبين المنصوب في غير المهموز، فلا بد من القول به"[4].

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 593 ـ 595.
2. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 177.
3. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 8: 64 ـ 68.
4. المصدر نفسه 8: 68.

ج. في مسألة (ما لا ينصرف) يرى الشاطبي أن العلم المؤنث العاري من هاء التأنيث يمنع من الصرف إذا كان ثلاثياً متحرك الوسط، فتحريك الوسط يقوم مقام الزائد على الثلاثة في منع الصرف إذا اجتمع مع العلَمية نحو: (سقَر)، ويذهب الشاطبي إلى أنه "إنما امتنع وإن كان ثلاثياً لأجل حركة الوسط، كأنها قامت مقام الحرف الرابع، وهذا تعليل بعد السماع...، وأصل التعليل أن يقال: إن المانع حاصل في الثلاثي وغيره، وهو العلمية والتأنيث، لكنه استُثني من ذلك الساكن الوسط كـ(دعد) لأجل ما حصل بالسكون من الخفة"[1].

وعلى هذا فإنه يمكننا أن نَخْلُص إلى أن التعليل الذي اعتمده الشاطبي في نظره النحوي هو تعليل استعمالي في كثير من جوانبه؛ ذلك أن التعليل الاستعمالي حسي يكشف عن نتيجة الاستقراء، ويلحق معلوله في الوجود، أي إن العربي يتكلم، والاستقراء يتم أولاً؛ للكشف عن وجود ظاهرة لغوية معينة عند وجود مجموعة من الصفات التي تتحقق بها، وما دامت هناك علاقة بين هذه الصفات، وتلك الظاهرة، وهي تحققها بوجودها، فإنه لا بأس من إطلاق اسم العلة على هذه الصفات.

ويأتي النحوي بعد ذلك ليشرح هذه العلة بغية استخلاص نظرية استقرائية يعتقد أنها تُفَسر الظاهرة اللغوية موضوع البحث، فإذا تأكد للباحث أنها يمكن أن تتخذ قاعدة اتخذها كذلك، ويصدق عليها حينئذ أنها علة استعمالية تُفسر بها الأمثلة المستقرأة[2].

2.3.2 العلة النظرية:

كان التعليل في مراحله الأولى يتمثل في البحث عن الأسباب التي تَكْمن وراء الظاهرة اللغوية والقاعدة النحوية، وهو تعليل بسيط؛ إذ كان بحثاً على هامش تلك الظواهر والقواعد، وكانت العناية موجهة للنحو نفسه، وليس للعلة من حيث هي، وما أن انتهت القرون الأولى من عصر النحو العربي، حتى اختفت من كتب

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 5: 628، 629.
2. انظر: حسان: الأصول، ص: 180 ؛ عيد: أصول النحو العربي، ص: 170.

النحو المتأخرة العلل التي يعرف بها كلام العرب ـ إلا ما ندر على نحو ما رأينا عند الشاطبي، وكذلك فعل ابن مالك ـ تحت ركام هائل من المجادلات والمساجلات في العلل.

فبعد أن كان التعليل ينهض من وراء السماع لتسويغ قواعد البحث، دون أن يكون له تأثير في صياغة هذه القواعد ـ صار النحوي يحس بضرورة منْطَقَة الظواهر والقواعد والعلل جميعاً، مما جعله يلجأ إلى الجدل النظري في التعليل، فالعلل بعد أن كانت لا تؤثر على الموجود في اللغة والمقنن في القواعد، صارت لا تتقيد بالموجود بالفعل في الظواهر اللغوية[1].

وقد امتد أثر العلة النظرية، ومدى قيمتها البحثية إلى المناهج اللغوية الحديثة، فالاختلاف حولها ما زال قائماً، واللغويون المحدثون بشأنها على مذاهب، وأشهر المواقف منها موقف الوصفيين، وهم يرفضونها في البحث اللغوي، وموقف التحويليين، وهم يقبلونها بل يرونها ضرورية لتعميق الفهم، فيستعملونها جنباً إلى جنب مع العلة السماعية، ويرون حرمان البحث اللغوي منها محاباة للدقة في العرض على حساب العمق في الفهم[2].

وأول عمل رئيس قام بإنجازه تشومسكي هو (البناء المنطقي للنظرية اللغوية) الذي يناقش فيه، وبتفصيل شديد، الكيفية والشكل اللذين ينبغي أن تكون عليهما النظرية التعليلية في مجال علم اللغة.

ويرى (تيرينس موور) و(كريستين كارلنغ) أن كتاب تشومسكي الآنف الذكر، قد كتبه عالم لغة نظري حاذق جداً حاول فيه أن يفرض إعادة بناء شكل مقبول لنوع واحد من النظريات التعليلية على اللغة بوصفها موضوع دراسة علم اللغة، ولا شك أن عمل تشومسكي، ومهما كانت محدداته وقيمته النهائية، يشكل دراسة تأسيسية في علم اللغة النظري، كان أهم محصلات الدراسة تَبني علم اللغة لرأي محدد حول ما يعد تعليلاً.

---

1. انظر: عيد: أصول النحو العربي، ص: 141 ؛ أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص: 187 ـ 191 ؛ أبو المكارم، علي: تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، ص: 227.
2. انظر: حسان: الأصول، ص: 184.

ويذهبان إلى أن مبدأ التعليل النظري الذي أدخله تشومسكي لأول مرة في حقل الدراسات اللغوية معروف لدى الفلاسفة والعلماء[1]، وبخاصة أولئك المهتمين بطبيعة النظريات التعليلية بوصفها تشكل رأياً علمياً قياسياً يتوجب اتباعه، وعلى وفق هذا الرأي ينبغي للتعليل النظري أن يصاغ على شكل سلسلة تفكيرية استنتاجية مؤلفة من البديهيات التي يتوصل إليها من خلال قوانين وقواعد من أنواع خاصة يتم بموجبها إيضاح الظاهرة موضوع الدراسة.

وبعد ذلك يخْلُصان إلى أن هذا النوع من التعليل النظري الذي أتى به تشومسكي غير مناسب للدراسات اللغوية، فقد برهن على إخفاقه في دراسة اللغة بوصفها المادة التي تقوم عليها الأبحاث الجارية في ميدان علم اللغة[2].

وقد كان موقف الشاطبي من التعليل النظري هو الرفض في أغلب الأحيان، فتعليله للظواهر اللغوية كان يأتي من داخل تلك الظواهر ضمن سياق لغوي موحد، وإن كان للتعليل النظري وجود في كتابه (المقاصد الشافية)، فسبب ذلك هو الإرث النحوي المنقول عن نحاة القرن الرابع الهجري وما تلاه، فقد ترسخ التعليل النظري في هذه القرون ترسخاً كاملاً، مما كان له أكبر الأثر في مصنفات النحاة المتأخرين، حتى أولئك الذين انطوت مؤلفاتهم على نظرات وصفية ـ كالشاطبي ـ لم يستطيعوا الفكاك منه، فكثيراً ما كان الشاطبي ينقل عنهم تعليلات نظرية على نحو

1. وأقول بأن هذا النوع من التعليل النظري ـ مع الاختلاف في قيمته العلمية ـ قد عرفه نحاة العربية منذ قرون بعيدة، وأدخلوه في دراساتهم النحوية؛ مما يجعلنا نقرر أن كثيراً من هذه الدعاوى التي يذكر علماء اللغة الغربيون غير موضوعية، والسبب في ذلك هو أن أصحابها قد وضعوها متجاهلين كثيراً من الأنحاء العالمية وخاصة النحو العربي، ومما يجدر التنبه له هو أن التعليل النظري في الدرس النحوي الحديث وبخاصة عند المدرسة التوليدية يختلف بعض الاختلاف عن نظيره لدى نحاة العربية المتأخرين من حيث عدم تأثيره في الظواهر اللغوية الموجودة، والمساس بها؛ إذ إن جميع المناهج اللغوية الحديثة تتفق على عدم صحة هذا، وهي في استخدامها للتعليل السماعي والتعليل النظري لا تخرج عن الإطار الوصفي الذي يتقيد بما هو موجود بالفعل من الأداءات الاستعمالية.
2. انظر: موور (تيرينس)، وكارلنغ (كريستين): فهم اللغة (نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي)، 1998م، ترجمة: حامد حسين الحجاج ومراجعة: سلمان داو الواسطي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص: 71 ـ 128.

ما سيظهر في مبحث (أنواع العلة) لدى الشاطبي، ومن الأمثلة التي تدل على امتعاض الشاطبي من التعليل النظري ما يلي:

أ. يرى الشاطبي في باب (المعرب والمبني) أن الجر مختص بالأسماء، فلا يدخل الأفعال، والجزم مختص بالأفعال، فلا يدخل الأسماء، وما عدا ذلك مشترك بين الاسم والفعل، وينقل الشاطبي عن ابن مالك علة ذلك، فيقول: وعلة ذلك على طريقة المؤلف في (التسهيل) وشرحه أن الاسم لَمّا كان في الإعراب أصلاً للفعل كانت عوامله أصلاً لعوامله، وعوامل الرفع والنصب في الاسم قوية لاستقلالها بالعمل، وعدم تعلقها بعامل آخر، فشارك المضارع الاسم في الرفع والنصب لقوة عواملهما بالاستقلال، وإمكان التفريع عليها، بخلاف عامل الجر، فإنه ضعيف لعدم استقلاله، ألا ترى أنه مفتقر إلى متعلق من فعل أو جارٍ مجراه، فلم يقْوَ أن يفرع عليه غيره، فلذاك لم يكُن إلا في الاسم، فجعِل الجزم في الفعل عِوضاً مما فاته من المشاركة في الجر، وانفرد به ليكون لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب، ثم عودل بينهما بأن جعِل الجزم راجحاً بأنه غير محتاج إلى تعلقه، وجعل الجر راجحاً بكونه ثبوتاً بخلاف الجزم، فإنه حذْفٌ فتعادلا، هذا ما علل به ابن مالك[1].

وبعد أن يورد الشاطبي تعليل ابن مالك يقول: "وللناس في تعليل هذه المسألة طُرق كثيرة لا يحتاج إلى إيرادها لضعف أكثرها، وقلة الفائدة فيها"[2].

ب. يرى الشاطبي في باب (الموصول) أن علة إعراب (أي) عند النحاة هو أنها حمِلت على (بعض) التي هي بمعناها، وعلى مقابلتها (كُلّ)؛ لأنها نقيضتها في المعنى، وقد يحمل الشيء على نقيضه، كما يحمل على نظيره، وقد علل إعراب (أي) بغير هذا، فقيل: إنها أُعربتْ للزومها خاصة من خواص الأسماء، وهي الإضافة، فعارضت شبه الحرف، فَروجِع بها الأصل من الإعراب[3].

---

1. انظر: ابن مالك: التسهيل، ص: 7 ؛ ابن مالك: شرح التسهيل 1: 39، 40 ؛ الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 134، 135.
2. الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 135.
3. المصدر نفسه 1: 503، 504.

وبعد أن يورد الشاطبي هذه العلل يذهب إلى أنه قد "قيل غير ذلك مما لا حاجة إلى ذكره"[1]، فكأنه يرى أن الاستطراد في ذكر مثل هذه العلل النظرية التي تربط الظاهرة اللغوية الواحدة بغيرها من الظواهر الأخرى، بحيث تكون مخرجةً لها بذلك من سياقها اللغوي، مما يصدق عليها القول بتفسير الظاهرة اللغوية من خارجها، فمثل هذا التعليل غير محتاج إليه في تكثير سواد هذا الشرح.

3.3.2 أنواع العلة:

أنواع العلل التي اعتل بها النحاة في مسائل النحو الجزئية كثيرة، وقد اختلف النحاة في تقسيمها، ومن أشهر هذه التقسيمات ما نقله السيوطي عن الحسين بن موسى الدينَوري في كتابه (ثمار الصناعة) قوله: إن اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تُظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالاً، وأشد تداولاً، وهي واسعة الشعب، إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً[2].

ويعتمد النحاة على هذه الأنواع لتفسير أهم العناصر التي يقوم عليها نظام اللغة العربية، ولإخضاع ظواهر تبدو متباينة لنظرة واحدة موحدة، فالصوت والصيغة والجملة والخطاب نفسه، كل هذه المكونات للكلام يمكن أن تُفَسر خصائصها أو بعض خصائصها بمبدأ تفسيري واحد، ولا شك أن طريقة تفسير النحاة لا تخلو من التكلف، وليس في تحليلاتهم أحياناً من قوة الحجة ما يكفي لإقناع الدارس لتراثهم بوجاهة مذهبهم.

والتعليل النحوي يتضمن من المبادئ التفسيرية العامة المنْبِنية على أنواع العلة المتعددة ما يكّون مقومات لنظرة شاملة تستوعب أكثر ما يمكن من الظواهر، وتسمح بتجاوز شتات المعطيات الجزئية للسيطرة عليها حسب جهاز تفسيري

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 504.
2. انظر: السيوطي: الاقتراح، ص: 71.

متماسك العناصر، ولا شك أن دراسة مفصلة لكل واحدة من هذه العلل لاستقصاء مواطن البحث التي استغلت فيها من شأنها أن تعين على إبراز دور التعليل باعتباره يهدف إلى تفهم بنية اللغة العربية وعقْلَنَة نظامها(1).

وسيقتصر الباحث هنا على إيراد أبرز هذه الأنواع التي وظفها الشاطبي في كتابه (المقاصد الشافية)، ضارباً على كل نوع منها مثالاً واحداً يظهر مسلكها، وهي على النحو الآتي:

1. **علة تشبيه**(2): كبناء (حيثُ) على الضم لشبهها بـ (قَبلُ) و(بعد)؛ إذ هي مقطوعة عن الإضافة إلى المفرد، الذي كان حقها أن تُضاف إليه كسائر أخواتها، كما أن (قبلُ) و(بعد) مقطوعان عن الإضافة إلى المفرد، وهو شأنهما، فبنيت على الضم، كما بني عليه (قَبلُ) و(بعد)(3).
2. **علة استغناء**(4): يذهب الشاطبي إلى أن الاستغناء كثير في كلام العرب، وقد بوب عليه ابن جني في الخصائص وبنى عليه سيبويه في مواضع كثيرة، وعده من الأصول الثابتة، وبنى في التعليل على مقتضاه(5)، ومن أمثلته لدى الشاطبي: الاستغناء عن (وذَر) و(ودع)، و(واذِر) و(وادِع) بـ (تَرك) و(تَارك)، وكالاستغناء عن المضارع من (دام) غير المتصرف بالماضي(6).
3. **علة استثقال**(7): كعدم دخول اللام على خبر (إن) المنفي، ووجه امتناع اللام هنا أن أكثر أدوات النفي أولها لام: (لا) و(لم) و(لن)، فكرهوا اجتماع حرفين مثلين

---

1. انظر: المهيري: التعليل ونظام اللغة، 188، 189 ؛ نظرات في التراث اللغوي العربي، ص: 129.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 81، 83، 89، 95، 103، 110، 121، 127، 296، 314، 329، 331 / 2: 211، 350، 353 / 3: 373 / 5: 612 / 7: 517 / 9: 98.
3. المصدر نفسه 1: 124.
4. المصدر نفسه 2: 565 / 3: 10 / 4: 417.
5. المصدر نفسه 5: 139.
6. المصدر نفسه 2: 154.
7. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 121، 233، 322، 340، 343 / 2: 212، 349، 352، 385 / 4: 200 / 5: 567، 610.

لما فيه من الثقل على اللسان، ثم أجروا سائر أدوات النفي على ذلك لِينْسق الباب[1].

4. **علة فَرق**[2]: كجعل الفتحة في المثنى قبـل الياء فَرقـاً بينهما وبين ياء الجمع[3].

5. **علة توكيد**: كدخول علامة التأنيث على (أي) الموصولة ـ في غير الشائع ـ عند إرادة المؤنث تأكيداً، ومنه: (هند خير النساء وشرها)، وربما قالوا: (وشرتها)، والباب التذكير[4].

6. **علة تعويض**[5]: يلزم إضمار عامل المصدر إذا وقع ذلك العامل خبراً عن اسم عين، وكان المصدر مكرراً في الذكر؛ لأن العرب جعلت تكراره عوضاً من إظهار العامل في نحو قولهم: (كان عبد ا الدهر سيراً سيراً)[6].

7. **علة نظير**[7]: يقول الشاطبي: من شأن العرب أن يحملوا النظير أو المقابل الذي ليس فيه موجب على نظيره أو مقابله الذي فيه الموجب؛ ليجري الجميع مجرى واحداً[8]، ومن أمثلة هذا النوع من العلة لديه أن حذف الجازم، وإبقاء عمله محذور كما كان ذلك في الجار الذي هو نظيره[9].

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 349.
2. المصدر نفسه 1: 101، 115، 122، 123، 124، 173، 200، 434 / 2: 307، 390، 555 / 6: 12.
3. المصدر نفسه 1: 173.
4. المصدر نفسه 1: 500.
5. المصدر نفسه 1: 432.
6. المصدر نفسه 3: 245.
7. المصدر نفسه 1: 97، 102، 106، 123، 124، 412، 433 / 2: 9 / 5: 10، 162، 453، 584، 609، 615 / 8: 70، 76.
8. المصدر نفسه 5: 162.
9. المصدر نفسه 1: 102.

8. **علة مشاكلة**[1]: ينص الشاطبي على أن المشاكلة مختارة في كلام العرب[2]، ومثالها لديه أنه قد اختلف في سبب لحاق التاء عد المذكر، وعدم لحاقها في عد المؤنث، وكان الأصل أن يكون عد المذكر بلفظ مذكر، وعد المؤنث بلفظ مؤنث، وعلة ذلك لديه هو طلب المشاكلة والمناسبة بين الأصول والفروع، فكأنهم جعلوا أصلاً مع أصل، وفرعاً مع فرع، وذلك أن ألفاظ العدد كلها مؤنثة، فمنها ما هو مؤنث بعلامة، كـ(ثلاثة وأربعة)، ومنها ما هو مؤنث بغير علامة، كـ(ثلاث وأربع)، والمؤنث بالعلامة أصل للمؤنث بغير علامة.

والمعدود أيضاً على قسمين: مذكر ومؤنث، والمذكر أصل للمؤنث، فجعلوا الأصل من اسم العدد مع الأصل من المعدود، فقالوا: (ثلاثةُ رجال)، وجعلوا الفرع من ألفاظ العدد مع الفرع من المعدود، فقالوا: (ثلاثُ نِسوة)[3].

9. **علة معادلة**[4]: أي مقابلة وموازنة[5]، ومثال ذلك قول الشاطبي: وإنما لم تستتب صيغة الجمع (فِعال) في (فَعل) اليائي العين؛ لأنه لما كان (فِعال) و(فَعول) شريكين في (فَعل) الصحيح العين، وانفرد (فَعل) من ذوات الواو بـ(فِعال)؛ لثقل (فُعول) فيه لو قلنا في (ثَوب): (ثُووب) مثلاً - أفردوا - (فَعلاً) أخاه من ذوات الياء بـ(فُعول) أخي (فِعال)؛ لأنهم لو أجازوا في بنات الياء البناءين معاً لغلب أحد الأخوين على الآخر، ولم يتعادلا، فكأنهم عوضوا (فِعالاً) في ذوات الواو من (فُعول) لمكان الثقل، وعوضوا (فُعولاً) في ذوات الياء من (فِعال) لضرب من الموازنة بينهما، وهذا معنى تعليل سيبويه[6].

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 95، 100، 103، 333، 354، 356 / 4: 84 / 6: 48، 89 / 7: 497 / 8: 95.
2. المصدر نفسه 3: 95.
3. المصدر نفسه 6: 241.
4. المصدر نفسه 2: 77، 78 / 7: 116.
5. انظر: ابن الطيب: فيض الانشراح، ص: 863.
6. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 7: 116 ؛ سيبويه: الكتاب 2: 589.

10. **علة اختصار**[1]: يذهب الشاطبي إلى أن مبنى كلام العرب على الاختصار والاكتفاء بالإشارة والرمز إلا في المواضع التي لا تجد فيها بداً من البسط، مع أنها تعمل الاختصار في أثنائه[2]، ومثال هذا النوع من العلة أن الضمائر المتصلة الموضوعة للجر مثل الضمائر الموضوعة للنصب في اللفظ، فإنك تقول: (ضربني غُلامي)، فالياء ضمير جر في (غُلامي)، وضمير نصب في (ضربني)، وكذلك الكاف في (ضربكِ غُلامكِ)، كانت مفتوحة أو مكسورة، ووجه هذا الاشتراك طلب الاختصار، وتقليل الأوضاع مع أنها لا تلتبس، للتمييز في العوامل فيها[3].

11. **علة تخفيف**[4]: ما آخره واو وياء من الأفعال المضارعة يختلف فيه حكم الرفع والنصب، فالنصب يظهر فيه، فتقول: (لن يغزو، ولن يرمي)، لخفة الفتحة على الواو والياء[5].

12. **علة إشعار**: يرى الشاطبي أن علل نوع التحريك اثنتا عشْرة علة، منها: كون الحركة مشعِرة بالتأنيث نحو: (حذامِ) و(رقاشِ) و(غَلابِ)؛ فإن باب (فَعال) إنما بني على الكسر؛ لأن الكسر مما يؤنثُ به، ألا ترى أن تاء خطاب المؤنث مكسورة[6].

13. **علة نقيض**[7]: كإعراب (أي) الموصولة حملاً على مقابلتها (كل)؛ لأنها نقيضتها في المعنى، وقد يحمل الشيء على نقيضه، كما يحمل على نظيره، ألا تراهم عاملوا (نَسِي) معاملة (عَلِم)، فعلقوها عن منصوبها لما كانت نقيضة ما التعليق خاص به، ومن ذلك كثير[8].

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 284، 468 / 2: 96 / 3: 189.
2. المصدر نفسه 3: 189.
3. المصدر نفسه 1: 270.
4. المصدر نفسه 1: 122، 192، 240، 342 / 2: 425 / 4: 205 / 5: 629 / 7: 166.
5. المصدر نفسه 1: 232.
6. المصدر نفسه 1: 122، 125.
7. المصدر نفسه 1: 552 / 3: 576.
8. المصدر نفسه 1: 503.

14. **علة مجاورة**: كجزم فعل الجواب في أسلوب الشرط على الجوار، لمجاورته المجزوم، وهو فعل الشرط[1].

15. **علة معاقبة**: قد ثبت بالدليل أن ألف الوصل في نحو: (ابن) و(ابنم) و(اسم) و(است) ـ عوض من اللام، فلا تُجمع معها، لما يلزم من اجتماع العوض والمعوض منه، وهما جاريان مجرى الضدين على المحل الواحد، وإذا كان كذلك، فما دامت ألف الوصل، فإنما تنسب إليها دون رد اللام، فإذا أردت رد اللام اضطررت إلى حذف ألف الوصل؛ لأجل المعاقبة، فقلتَ: (بنَوي) و(سموي)، وما أشبه ذلك، وليس لك إلا ذلك[2].

16. **علة إتْباع**: يرى الشاطبي أن علل نوع التحريك اثنتا عشْرة علة، منها علة الإتباع، كما قيل في (منْذُ) أنها بنيت على الضمة للإتباع لضمة الميم، ومثل ذلك في (كيفَ) إنما بنيت على الفتحة للإتباع و(أين) أيضاً[3].

17. **علة أصل**: أصل الأسماء الإعراب، وأن البناء فيها لعلة، وهي شبه الحرف، فعلى هذا ما جاء منه معرباً، فلا سؤال فيه، وما جاء منها مبنياً، فيتوجه السؤال عليه لم بني، ولم يبق على أصله من الإعراب ؟ والحروف أصلها البناء، فعلى هذا لا سؤال فيها لمجيئها على الأصل[4].

18. **علة إصلاح اللفظ**[5]: وذلك نحو قوله: (كأن) معناها التشبيه المؤكد، وأصلها عندهم: (إن) والكاف، فقولك: (كأن زيداً أسد)، أصله: (إن زيداً كأسدٍ)، لكنهم قدموا الكاف على (إن)، ثم فتحوها إصلاحاً للفظ، فصار الحرفان واحداً[6].

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 6: 118.
2. المصدر نفسه 7: 554.
3. المصدر نفسه 1: 123.
4. المصدر نفسه 1: 125.
5. المصدر نفسه 1: 325 / 2: 199، 313، 399 / 4: 170 / 5: 26، 567 / 8: 506، 512.
6. المصدر نفسه 2: 313.

19. **علة نقض الغرض**[1]: لا يجوز أن يكرر الضمير المتصل وحده دون اللفظ الذي وصل به، كان ذلك اللفظ اسماً أو فعلاً أو حرفاً، فتقول إذا أكدت الضمير: (فعلتُ فعلتُ)، و(ضربك ضربك)، و(مررتُ به به)، وإنما كان ذلك؛ لأن إعادته تُصيره منفصلاً، فكان نقضاً للغرض[2].

20. **علة معاوضة**: ومثال ذلك: أن (فُعلى) إذا كانت صفة، فإن لامها على قسمين: أحدهما: أن تكون ياء، فهذا يبقى على أصله كما كان، كما قالوا: (طُغْيا)، والثاني: أن تكون واواً، فهذا هو الذي تُقلب واوه ياء فَرقاً بين الاسم والصفة، وكأن هذا كالمعاوضة بين الاسم والصفة، فلما كان القلب في (فَعلى) في الاسم، ولم يكن في الصفة كان هنا دون الاسم لضرب من المعاوضة[3].

21. **علة مناسبة**[4]**، و**22. **علة أولى**: إن آخِر المضاف يكسر لأجل الياء المضاف إليها، فيزول إذ ذاك إعرابها، ويصير مقدراً بعدما كان ظاهراً، إن قيل ببقاء إعرابه، وهو الذي يظهر من مساقه، وذلك لأن الياء تَطْلُب ما قبلها بالكسر **للمنَاسبة**، والعامل يطلبه بغير ذلك، والمحل واحد، لا تسعه حركتان مختلفتان، فلا بد أن يقضى إحداهما، وقد تقرر في الأصول أنه إذا توارد حكمان على محل واحد لا يسع إلا أحدهما، فالمعتبر الطارئ، والطارئ هنا هو الإضافة للياء، فكان كسر ما قبلها **أولى**[5].

23. **علة مخَالفة**: الحال لا يكون صاحبه نكرة في الغالب إلا في مواضع، منها: اشتراك المعرفة مع النكرة في الحال، كقولك: (هؤلاء ناس وعبد ا منطلقين)، بنصب (منطلقين) على الحال؛ إذ لا يصح جريانه نعتاً على أحدهما للمخالفة التي بين النكرة والمعرفة[6].

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 4: 203، 204، 421، 427 / 5: 33، 241، 244، 245، 391، 414، 473 / 7: 520، 537.
2. المصدر نفسه 5: 33.
3. المصدر نفسه 9: 188.
4. المصدر نفسه 4: 137، 200 / 5: 274، 692 / 8: 129 / 9: 332.
5. المصدر نفسه 4: 193، 194.
6. المصدر نفسه 3: 444، 449.

24. **علة توهم**: ضمير الشأن يلزم صدر الكلام، وتكون الجملة التي تقع خبره بعده، فتقول: (هو زيد منطلقٌ)، ولا يجوز أن تتقدم الجملة عليه، وإن جاز تقدمها على غيره، إذ لو قدمت عليه، فقيل: (زيد منطلق هو)، لم يعلم كونه ضمير الشأن، لتَوهم أن يكون توكيداً للضمير، أو الظاهر أو بدلاً، فالتزموا تأخير الخبر، وتقديم المبتدأ لذلك[1].

4.2 نظرية العامل:

تُشَكل نظرية العامل بتضافرها مع الأصول الثلاثة السابقة (السماع والقياس والتعليل) الأساس الذي بنيت عليه أصول التفكير للنحو العربي، ويذهب العقاد إلى أنها من أهم مسائل النحو في اللغة العربية، بل هي مسألته الكبرى أو مسألته الأولى والأخيرة[2].

ويعود باعثُ الإلحاح على الاهتمام بنظرية العامل، وجعلها المحور الذي دارت عليه أبحاث النحاة إلى سيبويه، فمصطلح (العمل) قد حظي بمكانة بارزة في مواضع لا تحصى من أبواب الكتاب[3]، وكان أول نص قد أشار إلى العامل النحوي، هو قول سيبويه: "وإنما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفرقَ بين ما يدخُلُه ضرب من هذه الأربعة لما يحدِثُ فيه العامِل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يبنَى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لِغَير شَيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لِكلّ عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حـرف الإعراب"[4].

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 78.
2. انظر: العقاد، عباس محمود: أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، 1988م، دار المعارف، القاهرة، ط6، ص: 29.
3. انظر: بحيري: سعيد حسن: عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه - محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي، 1989م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص: 136.
4. سيبويه: الكتاب 1: 13.

وقد ارتبط بمصطلح (العمل) في كتاب سيبويه عدة مصطلحات أخرى تكاد في مواضع تُطابقه أو تكون مرادفة له، ومن هذه المصطلحات مصطلح (القوة) ومصطلح (شَغَل) ومصطلح (فَرغَ)، ويتضح في مواضع عدة الربط المستمر بينها وبين مصطلح (العمل) في تحليلات سيبويه وتعليلاته[1].

وبناء على هذا فإن نظرية العامل هي المحور الذي دارت حوله قضايا الدرس النحوي، وهي العمود الفقري الذي تتركز عليه كثير من بحوثه الرئيسة والفرعية، وأغلب ظواهر العدول بالتركيب والحذف، وتحول التراكيب من اسمية إلى فعلية راجعة إلى تأثيرها[2].

وإذا قال النحاة بنظرية العامل، فَفَهم عنهم الباحثون المحدثون حصره في الرفع والنصب والجر ـ وهو قليل من كثير ـ فذلك يدل على فهم قاصر، وأما إذا فهم العامل حق الفهم، أي في صورة العلاقات التركيبية والحركة خلال المحلات، وهندسة التركيب، فإننا إزاء جوهر المنوال النحـوي، والمنهج العلمـي التفسيري[3].

وهناك قواعد توجيه كثيرة لدى الشاطبي في كتابه (المقاصد الشافية) منبثقة عن نظرية العامل، تنأى عن العلامات الإعرابية، وتدور في معظمها حول العلاقات التركيبية، والظواهر الموقعية، وهذه القواعد ـ في مجملها ـ بعيدة عن التقعيد النظري، قد بنيت على أسس استعمالية متعلقة بكلام العرب[4].

ومع ذلك فإن النحاة في انشغالهم بالعامل لم يستطيعوا تجاهل القرائن الأخرى مثل: الرتبة والمطابقة والربط والتضام...الخ، فراحوا يلمون بالإشارة إليها إلماماً

1. انظر: بحيري: عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، ص: 152.
2. انظر: عبد الرحمن، ممدوح: من أصول التحويل في نحو العربية، 1999م، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص: 103، 111.
3. انظر: عاشور، المنصف: "نظرية العامل ودراسة التركيب"، ضمن (صناعة المعنى وتأويل النص) أعمال الندوة التي نظمها قسم العربية جامعة تونس، منشورات كلية الآداب بمنوبة، مجلد8، سنة 1992م، ص: 66.
4. انظر على سبيل المثال ما يتعلق منها بقواعد التقديم والتأخير: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 470، 471، 517، 582 / 2: 54، 87، 173، 224، 228، 355، 469، 497 / 3: 619.

كبيراً، وليس خفيفاً كما قال تمام حسان[1]، وآية ذلك ما نراه اليوم منشوراً من رسائل علمية وبحوث رصينة تدور حول هذه القرائن، وقد استقى الدارسون مادتهم النظرية والتطبيقية في بحث هذه القرائن من كتب التراث النحوي.

وليست العلاقة بين هذه القرائن وبين نظرية العامل علاقة صراع كما يصورها تمام حسان[2]، بل هي علاقة تآزر وتضام؛ لإنشاء نظرية نحوية محكمة البناء، وما جاء به تمام حسان من أسس لا يخرج عن الإطار النظري الذي يعوزه التطبيق، وليته وضع لنا كتاباً في النحو يتناول أبوابه ومسائله بالدراسة والشرح وفقاً لهذه الأسس التي وضعها، حتى يثبت لنا مدى جدية أطروحته.

وليس من الهين أن نتعسف على نظرياتهم لمحاولة التطوير التي سرعان ما تخفت وتفشل؛ لأن التطوير لا يقوم على هدم قلب النظرية العلمية كما ادعى الكثيرون، أي في إلغاء نظرية العامل، ومن يحاول البحث يبدأ عادة من تفهم ثوابت العلم، فلا يمكنه التغافل عن نظرية العامل، حتى يتمكن يوماً من وصل التنظير بالتطبيق[3].

والعامل النحوي ضرب من المنطق العربي[4]، فالرؤية التي يقوم عليها هي أن كل أثر لا بد له من مؤثر، وكل فعل لا بد له من فاعل، وكل معلول لا بد له من عِلّة، وهذه قضايا بديهية في الثقافة العربية الإسلامية؛ لأنها هي الأوليات التي تَنْبِنِي عليها خُطُوات الاستدلال من العالم المرئي الظاهر إلى العالم الغَيبي الباطن إلى

---

1. انظر: حسان، تمام: "القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي"، مجلة اللسان العربي، مكتب التنسيق والتعريب في الوطن العربي، المجلد الثالث عشر، سنة 1974م، ص: 62 ؛ حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، 2004م، عالم الكتب، القاهرة، ط4، ص: 231 ـ 233.
2. انظر: حسان: القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، ص: 62.
3. انظر: عاشور: نظرية العامل ودراسة التركيب، ص: 67.
4. وهذا الرأي خِلافاً لما يراه محمد عيد الذي يقول: إن فكرة التأثير والتأثر التي قام عليها العامل في النحو العربي موجودة في منطق أرسطو، وقد تركت ظِلالها على عقول الباحثين في النحو الذين نَقَلوها بدورهم إلى البحث النحوي في وقت مبكر، وأنها تَطَورتْ فيه ونَضجت نتيجة المجهود الذهني العميق الذي بذله النحاة في التصور وتوليد الأفكار. انظر: عيد: أصول النحو العربي، ص: 239 ـ 241.

وجود ا   عز وجل. هذه مقدمات أولى في كتب علم الكلام اتفقت عليها الفِرق كلّها، ولذلك تحولت إلى بديهيات[1].

ويتلخص تصور النحاة للعامل ومقتضاه في ثلاثة اتجاهات: الأول يرى أن أجزاء الكلام يعمل بعضها في بعض، ويؤثر أحدها في الآخر، وهذا الاتجاه هو المشهور الشائع المعتمد عليه في التطبيق لدى نحاة العربية، ويظهر هذا الاتجاه في قول سيبويه في باب التنازع: "هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفْعل به، وما كان نحو ذلك، وهو قولك: (ضربتُ وضربني زيد)، و(ضربني وضربتُ زيداً)، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه. فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى، فقد يعلَم أن الأول قد وقع، إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع، وإنما كان الذي يليه أولى لقُرب جِواره، وأنه لا ينقُض معنى، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بـ (زيد)"[2].

فالعامل إذن هو اللفظ الذي يتَصور أصحاب هذا الاتجاه أنه يؤثر في لفظ آخر، وعلى ذلك يمكن القول: إن العامل مفهوم ذهني لتفسير ظاهرة لغوية هي علاقة كلمة بكلمة داخل الجملة، وفي هذه العلاقة تم تصنيف الكلمات إلى عوامل ومعمولات أو متأثرات، وعلى ذلك حين وجد أصحاب هذا الاتجاه بعض الكلمات منصوبة أو مرفوعة دون وجود عامل ظاهر في السياق، كان لا بد له من افتراض عامل محذوف أو مضمر كما في أساليب النداء والقَسم والاختصاص...الخ[3].

والاتجاه الثاني لا يبتعد كثيراً عن الاتجاه الأول فهو امتداد طبيعي له؛ إذ يرى أن أحوال الإعراب، وما يطرأ على الكِلم من تغيير في أواخرها إنما هو عمل

---

1. انظر: أبو زيد، نصر حامد: "التأويل في كتاب سيبويه"، مجلة ألف (تصدرها الجامعة الأمريكية بالقاهرة)، العدد الثامن (عن الهرمينوطيقا والتأويل)، سنة 1988م، ص: 93، 94 ؛ أبو زيد، نصر حامد: إشكاليات القراءة وآليات التأويل، 1996م، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط4، ص: 195.
2. سيبويه: الكتاب 1: 73، 74.
3. انظر: أبو زيد: التأويل في كتاب سيبويه، ص: 94، 95 ؛ أبو زيد: إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ص: 195.

المتكلم، هو الذي يحدِثه حين يؤلف الكلام[1]، وهذا العمل يعتمد على الألفاظ والمعاني فهي الأسباب والآلات، ولا يمكن أن يكون عمل بدونها، وهذا هو رأي ابن جني، وابن خروف[2]، والرضي الأسترابادي[3]، والشاطبي.

يقول ابن جني: "فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لَما ظهرت آثار المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"[4].

وجلي أن ابن جني لم يطرح من حسابه فكرة العوامل اللفظية والمعنوية، فهي جزء من خبرة المتكلم أو نيته، وهي التي تعينه على معرفة مرامي الكلام وفهمه[5]، وعلى هذا فإن هذه العوامل معترف بها لديه، وهي سبب في عمل المتكلم الذي لا يتم إلا بحضورها.

---

1. يقول المنصف عاشور: وينَفذ هذه العملية النحوية المتكلم الذي يحقق تصفية الأبنية المبذولة لأغراضه، فيحدث المعاني التي يريد والعلامات التي يضع بين الصيغ والمركبات في فضاء التركيب، والعلامات التي تختزل أكثر ما يمكن من الدلالات النحوية، وعملية الوسم والتعليم منسوبة إليه .. لكن نُسِب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فالمتكلم هو العامل الحقيقي يؤَثر في المحلات، فيملأها بمركبات نحوية معينة، ويبني الجمل الممكنة في تخاطبه، فهو المولد النحوي الحقيقي، لكن ينتقل المؤثر المولد إلى البنية التركيبية، فيلتبس بالعلامات والسمات والعوامل اللفظية الموجودة في التركيب، انطلاقاً من علاقة مجردة ثابتة في الإجراء الوصفي التفسيري. انظر: عاشور: نظرية العامل ودراسة التركيب، ص: 66.
2. لقد نقل الشاطبي عن ابن خروف قوله: "الرافع والناصب والجار والجازم إنما هو المتكلم، والألفاظُ لا عمل لها، لكن لما كان المتكلم يرفع عند حضور بعض الألفاظ، وينصب عند آخر، ويجر ويجزم عند آخر، فكانت تجري مع أنواع الإعراب وجوداً وعدماً نسبوا العمل إليها اتساعاً، ونظماً للاصطلاح فقط". انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 133.
3. ذهب الأسترابادي في (شرح الكافية) إلى أن الموجد لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، محلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها، فلهذا سميت الآلات عوامل. انظر: الأسترابادي، محمد بن الحسن (ت:686هـ): شرح كافية ابن الحاجب, 1985م، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 25.
4. ابن جني: الخصائص 1: 110، 111.
5. عبد الرحمن: من أصول التحويل في نحو العربية، ص: 101.

والشاطبي يتبع ابن جني في هذا الفهم، ويسير على منواله، ودليل ذلك قوله في أثناء شرحه لعبارة ابن مالك (ورفعوا مبتدأ بالابتدا): "والضمير في (رفعوا) إما أن يكون عائداً على العرب، وإما على النحويين، وهم المصطلحون، وعلى كلا التقديرين، فمعنى الكلام أنهم هم الرافعون لهما بسبب وجود الابتداء والمبتدأ، فمن حيث جعلوا الرفع موجوداً مع وجودهما، ومعدوماً مع عدمهما، جعلوهما كالسبب في الرفع، وليس السبب في الحقيقة إلا المتكلم، ثم إنهم ينسبون العمل للألفاظ لتحقيق هذا الاصطلاح؛ إذ كانت هي العلامات لرفع ما يرفَع ونصب ما ينصب وجر ما يجر، وهو اصطلاح عام في كلام أهل هذه الصناعة لضبط القوانين، لا أنهم مدعون لذلك حقيقة؛ لأن الألفاظ لا ترفع ولا تنصب ولا تجر، وعلى هذا نَبه ابن جني في (الخصائص)"[1].

وفي موضع آخر يقول: "فقال ـ ابن مالك ـ (فانصب به مفعوله)، ففاعل (انصب) هو المتكلم، والباء في (به) للسبب، كأنه قال: انصب أيها المتكلم مفعول الفعل بسببه وبحضوره، فلم ينْسِب العمل إلا للمتكلم، لكن بقرينة حضور الفعل الطالب للنصب، وهذا كله ظاهر ...، فهذا نحو من قولك: رفعته؛ لأن الفعل طلبه بالفاعلية، ونصبتُه؛ لأنه طلبه بالمفعولية، وهو قريب من الاصطلاح"[2].

وكأن أصحاب هذا الاتجاه قالوا بهذا الرأي حتى ينفوا عن النحاة القول بأن لهذه العوامل تأثيراً حقيقياً في الألفاظ، فهم لم يخرجوا عن مذهب النحاة المتقدمين من أمثال الخليل وسيبويه، وما قاموا به هو تحوير جزئي لنظرية العامل عند سيبويه ومن سار على نهجه[3]، وهذا التعديل يصحح ما قد يتبادر إلى الأذهان من أن النحاة ينسبون عملاً حقيقياً للألفاظ.

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 617.
2. الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 133، 134.
3. وبناء على هذا لا يصح ما ذهب إليه خليل عمايره من أن ابن جني يرفض فكرة العامل النحوي كما جاءت عند سيبويه، ومن جاء بعده على منهجه، ولم يأخذ بهذا الرأي عند التصنيف والتطبيق. وخليل عمايره بهذا الرأي يساير محمد عيد في قوله: "إن رأي ابن جني اجتهاد عارض، لم يضعه موضع التطبيق، بل كان فيما طبقه سائراً مع التيار التقليدي العام القائل بالعامل والعمل". ولست اتفق مع هذين الباحثين؛ فابن جني لم ينفصل عن هذا التيار العام الذي يتزعمه سيبويه، وقد اكتمل لرؤيته جانباها النظري والتطبيقي، وليس

ومن هؤلاء الذين أساءوا الفهم، وظنوا أن النحاة ينسبون عملاً حقيقياً للألفاظ ابن مضاء، فقد أسس على هذا الفهم دعوتَه إلى إلغاء العامل، وذهب إلى أن ادعاء النحاة أن النصب والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها ما يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساد، وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: (وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره[1])، فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيداً بقوله: لا لشيء غيره، وهذا قول المعتزلة. وأما مذهب أهل الحق، فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل ا تعالى، وإنما تُنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية.

وأما القول بأن الألفاظ يحدِث بعضها بعضاً، فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء لمعانٍ يطول ذكرها، فيما المقصد إيجازه...، والفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع، كما تحرق النار، ويبرد الماء، ولا فاعل إلا ا عند أهل الحق، وفعل الإنسان، وسائر الحيوان فعلُ ا تعالى، وكذلك الماء والنار وسائر ما يفْعل، وأما العوامل النحوية، فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع...، ولو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي، وادعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها لسومحوا في ذلك، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه، فلا يجوز اتباعهم في ذلك[2].

وقد شاعت دعوة ابن مضاء في عصره وفي العصور اللاحقة له، وقام علماء العربية بمهاجمتها والرد عليها، وشككوا في صِحة نَسب صاحبها إلى سلالة

هنالك بعد بينهما. انظر: عيد: أصول النحو العربي، ص: 255 ؛ عمايره، خليل أحمد: في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي، 1987م، مكتبة المنارة، الزرقاء، ص: 66 ـ 69.

1. ابن جني: الخصائص 1: 110، 111.

2. انظر: ابن مضاء: الرد على النحاة، ص: 76 ـ 78.

النحاة، ومن هؤلاء العلماء الشاطبي، فبعد أن عرض للعامل ومقتضاه من منظور النحاة قال: "وإنما بسطتُ القول فيه؛ لأن ابن مضاء مِمن ينسب إلى النحو، قد شنع على النحويين في هذا المعنى أخذاً بظاهر اللفظ من غير تحقيق مرادِهم، فنَسبهم إلى التقَول على العرب، وإلى الكذب في نسبة العمل إلى الألفاظ، بل نسبهم إلى مذهب الاعتزال، والخروج عن السنة، وظلمهم ـ عفا ا عنه ـ إذ لم يعرف ما قصدوه، وقد صنف في الرد عليه، وفي بيان مقاصد النحويين في هذه الأشياء ابن خروف جزءاً سماه: (تَنْزيه أئمة النحو مِما ينسب إليهم من الغَلَط والسهو)[1]، فإن أردت كمال القول في ذلك فعليك به"[2].

وعدم فهم ابن مضاء لمقصود النحاة يعود إلى نقل مفهوم العامل النحوي إلى مجال الفاعل في الواقع، ويناقش القضية من منظور كلامي واضح، وبعبارة أخرى يمكن القول إن ابن مضاء حول المفهوم الذهني التصوري التأويلي إلى موجود واقعي، وراح يناقش إمكانية قدرته على العمل والتأثير بشكل حقيقي من جميع الوجوه[3].

ومعنى ذلك أن العامل ليس جزءاً من الكلام كما توهم ابن مضاء القرطبي، بل هو مفهوم اصطلاحي يؤدي وظيفة تأويلية هامة بوصفه أداة تحليلية لبناء علم

---

1. انظر: السيوطي: بغية الوعاة 1: 323. قال السيوطي فلما بلغه ذلك قال: نحن لا نُبالي بالكباش النطاحة، وتُعارضنا أبناء الخرفان!
2. الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 619، 620. ومن العجيب أن ابن خروف وقع في مثل هذا الوهم، فقد نقل عنه الشاطبي في حديثه عن العامل في المفعول به قوله في رده على أبي علي الفارسي: "هذا كله فاسد بني على أصل فاسد، أضافَ العمل إلى الألفاظ حقيقة، وتأول ذلك على الأئمة؛ وذلك لأن الرافع والناصب والجار والجازم إنما هو المتكلم، والألفاظُ لا عمل لها، لكن لما كان المتكلم يرفع عند حضور بعض الألفاظ، وينصب عند آخر، ويجر ويجزم عند آخر، فكانت تجري مع أنواع الإعراب وجوداً وعدماً نسبوا العمل إليها اتساعاً، ونظماً للاصطلاح فقط" انتهى قوله، وبعد ذلك يرد عليه الشاطبي: "وما قال ـ ابن خروف ـ هو الذي أراد الفارسي، فليس بمخالف لما قال، كيف وابن جني هو الذي أصل ذلك الأصل الذي بنى عليه ابن خروف، وابن جني صنيعةُ الفارسي، ونَاشِر علمه، وعبد نِعمته في مثل هذه الأشياء، فَرد ابن خروف مشْكِل". انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 133.
3. أبو زيد: التأويل في كتاب سيبويه، ص: 94 ـ 100؛ أبو زيد: إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ص: 194 ـ 201.

النحو، وموقف ابن مضاء من مفهوم العامل هو موقف الظاهرية من تأويل النصوص عامة، فمفهوم العامل أدى إلى توليد مفاهيم نحوية أخرى كالإضمار والحذف استخدمت في تحليل الكلام وصولاً إلى نظام اللغة، ولو فهم ابن مضاء أن تقدير المضمر أو المحذوف من العوامل، هو مجرد أداة تأويلية لشرح المثال اللغوي ـ كما هو واضح عند سيبويه ـ لما أعلن رفضه لنظرية العامل[1].

ونظرية العامل كفيلة بدراسة شاملة للتراكيب النحوية انطلاقاً من علاقة مجردة ثابتة في الإجراء الوصفي التفسيري، وهي ثنائية: العامل والمعمول، وقد سعى النحاة بذلك إلى وضع ثوابت لنظرية نحوية عاملية، فأسسوا خطاباً نحوياً متكاملاً من أجل أن يرجعوا أسرار التراكيب العربية إلى مجموعة عوامل تنتظمها جميعاً هدفها التيسير على من يريد أن يتحدث بالعربية[2].

وكثيراً ما يشير الشاطبي إلى مثل هذه المعاني[3]، ومن ذلك قوله: أن القول بالعوامل هو اصطلاح عام في كلام أهل هذه الصناعة لضبط القوانين[4]، فالخلاف في مسألة العامل لا يبنى عليه في العربية حكم إلا حسن ترتيب الحكمة في الصناعة وربط الاصطلاح[5]، ويقول في باب (الاستثناء): الأقوال المتعددة حول العامل في (المستثنى) القصد بها واحد، وهو ربط القوانين، وتثبيتها في النفس[6].

وعلى الرغم من هذه الأهمية التي يجنيه النحو العربي من نظرية العامل وتطبيقاتها من وجهة نظر الشاطبي، فإنه لم يخفِ امتعاضه من بعض الجوانب التي عادت على النحو العربي بالتعقيد والغموض، فقد كان لهذه النظرية آثار في اضطراب الآراء وكثرة الجدل، واستخدامها في تأييد وجهات نظر مختلفة، فنجدهم

---

1. انظر: أبو زيد: إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ص: 201، 202.
2. انظر: بشر: اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، ص: 142 ؛ عاشور: نظرية العامل ودراسة التركيب، 66، 67 ؛ عبد اللطيف، محمد حماسة: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص: 200.
3. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 613، 617 / 3: 61، 134، 350، 706 / 6: 49 / 9: 230.
4. المصدر نفسه 1: 617.
5. المصدر نفسه 3: 61.
6. المصدر نفسه 3: 350.

يختلفون حول بعض أنواع العامل خلافاً لا اتفاق فيه، ولا فائدة من وراء بعضه، فقد تصل الأقوال في تحديد عامل لمعمول واحد أحياناً إلى أكثر من عشرة أقوال[1].

وقد تنبه الشاطبي إلى هذا المنحى، واتخذ منه موقفاً عاماً يتمثل في رفض الاختلاف في العامل، وعدم صحة الاشتغال به، والسبب في ذلك من وجهة نظره يرجع إلى أن الخلاف فيه خلاف في الاصطلاح، لا ينْبني عليه حكم عند الجميع؛ لأنه لا يفيد نُطقاً[2]، ويظهر هذا الموقف الذي تَبناه في معظم أبواب كتابه (المقاصد الشافية)، ومن أمثلة ذلك أنه:

أ. يقول عن الاختلاف في العامل في المبتدأ والخبر: والمسألة طويلة، والخلاف فيها يرجِع إلى تحقيق اصطلاحي، لا ينْبِني عليه في التفريع فائدة، فالأولى فيها وفي أمثالها تَرك الاشتغال بالرد والترجيح، فلنضرب عن ذكر الحجج، واستيعابها صفْحاً[3].

ب. يرى أن خَطْب الخلاف النحوي حول ناصب الفعل المضارع يسير، لا ينْبني عليه إلا حفظُ حِكْمة هذه الصناعة خاصة، فلا ينبغي أن يتَشَاغَل فيها بالترجيح، إلا أن ما تقدم تقديره أمكَن في الحكمة الصناعية[4].

ج. يذهب إلى أن الخلاف حول العامل في المفعول به لا يجدِي فائدة غير تنقيح وجه الحكمة الصناعية[5].

د. في مسألة الواو و(رب)، وأيهما تعمل الجر؟ يقول بعد أن يعرض رأي البصريين والكوفيين: وبعد، فهذه مسألة لا ثمرةَ لها في النحو، وإنما البحث فيها مظْهر للمرتَكَب الأولى في ضبط القوانين خَاصة، وإذا كان كذلك، فما قاله أهل البصرة له وجه صحيح، وما قاله الآخرون كذلك[6].

---

1. انظر: عيد: أصول النحو العربي، ص: 242، 243 ؛ عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، 177.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 546.
3. المصدر نفسه 1: 615، 616.
4. المصدر نفسه 6: 49.
5. المصدر نفسه 3: 134.
6. المصدر نفسه 3: 706.

هـ. يرى أن الخلاف في مسألة رافع الفعل المضارع، لا ينْبني عليه حكم، فليس بنا حاجة إلى الإطالة بذكره، فالأمر فيه قريب[1].

وبناء على ما سبق نرى أن الهدف من القول بنظرية العامل في النحو العربي ـ من وجهة نظر الشاطبي وغيره من نحاة العربية ـ هو هدف تعليمي يتوخى ضبط القوانين وتقريبها، فقد كان لهذه النظرية دور خطير في تقعيد النحو وتصنيف أبوابه، ويمكن القول: إن إنكار نظرية العامل هو إنكار للنحو كله؛ لأن النحو يقوم في معظم مسائله على العوامل النحوية المختلفة، ولو جرد النحو من هذه العوامل لضاعت مقاييسه، واختلت قواعده واضطربت مسائله[2].

ولقد حظيت نظرية العامل باهتمام اللغويين المحدثين في الربع الأخير من القرن العشرين حيث فرضت هذه النظرية نفسها على الدراسات اللغوية[3]؛ إذ أصبحت النموذج الأمثل عند علماء النظرية التوليدية التحويلية، فقد ألف تشومسكي رائد هذه النظرية ومؤسسها عملين هامين حول نظرية العامل مبيناً أهميتها وفاعليتها في تحليل التراكيب النحوية، وإلقاء الضوء عليها، مما يجعلنا نقرر أن مبدأ العامل (Regent) أو ما أسماه تشومسكي (Government) يكون من أحدث المبادئ التي يقوم عليها المنهج التحويلي في العقد الثامن من القرن العشرين.

وقد استمدت النظرية التوليدية التحويلية أصول نظريةَ العامل والربط السياقي من ذات المعين الذي استمدت منه نظرية العامل عند نحاة العربية، فقد نبعا من

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 6: 3.
2. انظر: طلبة، عبد الحميد: تاريخ النحو وأصول النحويين البصرة والكوفة، مكتبة الشباب، القاهرة، 1: 318. نقلاً عن عبد الرحمن: من أصول التحويل في نحو العربية، ص: 107.
3. يقول حمزة المزيني في أثناء عرضه لكتاب جوناثان أوين (The Foundation of Grammar): "وقد قادهم البحث إلى فكرة (العامل) التي تظهر أنهم لم يكونوا ينظرون إلى الكلمات في الجملة على أنها نتيجة لتتابع عشوائي، فهذه الكلمات يحكم بعضها بعضاً، فوجود كلمات تستدعي وجود كلمات أخرى، ووجود كلمات معينة يوجب إعراباً معيناً في كلمات تتبعها، وهذا ما يوضح نظرتهم إلى أن اللغة نتيجة لتركيب محكم، وعندما يقارن (أوين) هذه الأفكار بإحدى المدارس اللسانية لتحليل الجمل، وهي مدرسة نحو التعليق (dependency grammar) يجد أن النظريتين تقولان الشيء نفسه، ويستمر في عقد مقارنات أخرى كلها تشير إلى هذه المتشابهات". انظر: المزيني، حمزة: "مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية المعاصرة"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد53، سنة 1417هـ، ص: 43.

معين واحد، وتكاد المصطلحات التي يستعملها التحويليون لا تختلف عن كلام العرب القدماء، فالتحليل النحوي عند التحويليين يكاد يتجه إلى تصنيف العناصر النظمية وفقاً لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة ينبغي على الدارس أن يعرفها ابتداء.

وقد أيقن تشومسكي أن نظرية العامل والربط السياقي تُمثل ذروة ما توصلت إليه النظرية من اكتمال، بحيث أصبحت القواعد التوليدية قادرة على إعطاء التفسير المتكامل والتحليل اللغوي الشامل للتراكيب النحوية في بنيتها السطحية دون لجوء إلى قواعد التحويل في الأبنية العميقة، وإذا كانت هذه النظرية، وهي تمثل الكفاءة التوليدية المثلى التي توصلت إليها النظرية التوليدية التحويلية بعد جهد ومثابرة امتد إلى ما يقرب من ربع قرن، فجاءت نظرية العامل في نهاية المطاف لتكلل هذا الجهد وتلك المثابرة، فإن الخليل بن أحمد قد أدرك أهمية العامل وقدرته قبل ألف عام أو يزيد، ومن ثم فإن تشومسكي وإن كان قد انتهى بنظرية العامل في عام 1981م / 1982م، فإن الخليل قد ابتدأ بها[1].

5.2 الإجماع:

يعد (الإجماع) أصلاً من أُصول النحو، ودليلاً من أدلة النحاة في الاحتجاج لِما يقَررون من أحكام نحوية، ومستنداً يستَندون إليه في رد آراء المعارضين والمخالفين، والقول بِحجية الإجماع النحوي يعكس تأثر النحاة بالأصوليين الذين قالوا بِحجيته في الفقه، وأول من أفرد للإجماع باباً مفرداً كأصل من أُصول النحو هو ابن جني في كتابه (الخصائص)[2]، وقد سماه (باب القول على إجماع أهل

1. انظر: الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص: 148 ؛ عبد الرحمن: من أصول التحويل في نحو العربية، ص: 104 ـ 113 ؛ حسام الدين، كريم زكي: أصول تراثية في علم اللغة، 1985م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2، ص: 259.
2. انظر: ابن جني: الخصائص 1: 190.

العربية متى يكون حجة)، وكثيراً ما يعقِد النحاة صلة بين الإجماع كدليل وبين أدلة النحو الأخرى نحو (السماع) و(القياس)[1].

ويذهب السيوطي إلى أن المراد به: إجماع نُحاة البلدين: البصرة والكوفة[2]، ويظهر من هذا التعريف تركيزه على مذهبين نحويين فقط، متَغافلاً عن المذاهب الأخرى، وهذا الاستثناء لا يتفق مع طبيعة مصطلح (الإجماع) ومدلوله؛ لذا فإننا نقترح اعتماد تعريف الأصوليين[3]، مع إجراء بعض التعديل بما يتوافق مع الدراسات اللغوية، وبهذا يمكِن تعريفه بأنه: اتفاق المجتهدين من نُحاة العربية في عصر من العصور على حكم نحوي، والمجتهد هو من قامت فيه ملَكة استنباط الأحكام اللغوية من نصوصها الاستعمالية، واتفاق المجتهدين يراد به اتفاق جميع المجتهدين، فلا يكفي إجماع أهل الكوفة أو أهل البصرة أو إجماع طائفة معينة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا تضر مخالفة الواحد والاثنين والثلاثة.

واتفاق الأكثرين وإن لم يكن إجماعاً، إلا أنه يعتبر حجة يلزم اتباعها، فإطلاق الجميع على الأكثر سائغ في كلام العرب وفقاً لما يرى الشاطبي[4]، واتفاق الأكثرين يشعر بأن الحق معهم، وأن هناك دليلاً قاطعاً أو راجحاً دعاهم إلى الاتفاق؛ إذ يندر في العادة أن يكون دليل المخالف هو الراجح.

ويرى الشاطبي أن مخالفة إجماع النحويين كمخالفة إجماع الفقهاء وإجماع الأصوليين وإجماع المحدثين، وكل علم اجتمع أربابه على مسألة منه، فإجماعهم حجة، ومخالفهم مخْطِئ[5].

ويقول في موضع آخر: "وأنت ترى ما في مخالفة الإجماع من لزوم الخطأ للمخَالِف؛ إذ الناس مجمِعون على خَطَأ من خَالفَ الإجماع، وعلى تَخطِئة من

1. انظر: الإدريسي: أصول النحو العربي من خلال كتاب (الاقتراح) للسيوطي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص: 262 ؛ نحلة: أُصول النحو العربي، 81 ؛ حسين، رفعت حسين: الإجماع في الدراسات النحوية، 2005م، عالم الكتب، القاهرة، ص: 26.
2. انظر: السيوطي: الاقتراح، ص: 55.
3. انظر: زيدان، عبد الكريم: الوجيز في أصول الفقه، 2003م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص: 179، 180.
4. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 460.
5. المصدر نفسه 2: 71.

خَطأهم، والذي يقْطَع به، ولا يشك فيه، أن الإجماع في كل فَن شرعي أصله المنقول حجة؛ لأن الإجماع معصوم على الجملة قامت بذلك الدلائل الشرعية على ما تقرر في الأصول"[1].

والشاطبي في تَمسكه بالإجماع كأصل من أصول النحو يصدر عن ثقافة أُصولية تَستنِد إلى أدلة شرعية تَحض على التزام جماعة المسلمين في كُل شأن من شؤون الحياة الاجتماعية والفكرية، ودليل ذلك من كتاب ا ، قوله تعالى: {ومن يشَاقِق الرسولَ مِن بعدِ ما تَبين لَه الْهدى ويتبِع غَير سبِيلِ الْمؤْمِنِين نُولهِ ما تَولى ونُصلِهِ جهنم وساءتْ مصِيراً}[2]، وسبيل المؤمنين الحقّ هو ما اتفق عليه المجتهدون منهم، وأما السنة، فقد وردت أحاديث كثيرة صحيحة، منها قوله صلى ا عليه وسلم: "لا يجمع ا ُ هذه الأمة على الضلالة أبداً، و يد ا على الجماعة، فمن شذ شذ في النار"[3]، وكثيراً ما كان الشاطبي يشير إلى هذا الحديث في تأييده للمسائل النحوية المجمع عليها بقوله: (يد ا مع الجماعة)[4]، والشاطبي بهذا يرى أنه لا فرق في ذلك بين الإجماع الشرعي، والإجماع اللغوي، وغير ذلك من وجوه الإجماع والاتفاق.

ومـن عبارات الشاطبي التـي تُدلل علـى أخذه بأصل (الإجماع) فـي بحثه النحوي قولـه: "مخالفة مـا أجمع عليـه النحاة باطلة باتفَاق أهل العِلم"[5]، و"لا يتْرك ما اجتُمِع عليه لما اختُلِف فيه"[6]، و"ما خَالَف إجماع النحويين باطل"[7]، و"لا يقَال إن إجماع النحويين ليس بِحجة"[8]، و"القَطْع بأن مخالف الإجماع

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 9: 193.
2. سورة النساء، آية: 115.
3. الحاكم، محمد بن عبد ا (ت: 405هـ): المستدرك على الصحيحين، 1990م، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 200.
4. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 436 / 5: 526 / 9: 124.
5. المصدر نفسه 1: 492.
6. المصدر نفسه 1: 290.
7. المصدر نفسه 1: 491.
8. المصدر نفسه 1: 491.

مخْطِئ"[1]، و"الحقّ هو رأي الجماعة"[2]، و"هذا الحمل أولى من الحمل على مخالفة الجماعة"[3]، و"يتَعين صِحة قول الجماعة"[4]، و"الحمل على المتفق عليه أولى"[5]، و"المتفَق عليه أرجح"[6]، و"الصحيح مذهب الجماعة"[7].

وقد احتج الشاطبي بإجماع علماء العربية المتقدمين في مسائل نحوية كثيرة في كتابه (المقاصد الشافية)، فهو لديه أصل ينضم إلى السماع والقياس، وقد استند إليه كثيراً في التدليل على بعض الآراء، يقطع به، ولا يتجاوزه، وسأورد هنا مثالاً جامِعاً يدلل على حجية الإجماع لديه، وصدق الحكم المنبني عليه:

يرى الشاطبي أن الكِلِم ثلاثة أنواع: اسم وفعل وحرف، لا زائد على هذه الثلاثة، والدليل القاطع في المسألة الإجماع والاستقراء، وأما اختلافهم في أعيان بعض الكلام أهي من قبيل الأسماء أو الأفعال أو الحروف، فلا يعود بخلاف في مسألتنا؛ إذ لم يخرجوا في ذلك عن الأنواع الثلاثة، وتأمل كلام ابن الحاج (ت: 651هـ) في كتابه المؤلف على (المقَرب) على أن بعضهم قد زاد نوعاً رابعاً، وسماه الخَالِفة، وعنى بذلك أسماء الأفعال[8]، كأنها عند هذا القائل ليست بداخلة تحت واحد من الثلاثة، وذلك قول غير صحيح لقيام الإجماع قبله على خلاف قوله إذ هو فيما أحسب متأخر جداً عن أهل الاجتهاد المعتبرين من النحويين؛ ولأن خواص الأسماء موجودة لأسماء الأفعال، فكيف يدعي خُروجها عن الأسماء، وتسميتها أسماء أفعال يدل على ذلك أيضاً.

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 32.
2. المصدر نفسه 2: 88.
3. المصدر نفسه 2: 586.
4. المصدر نفسه 3: 678.
5. المصدر نفسه 4: 10.
6. المصدر نفسه 4: 10.
7. المصدر نفسه 6: 14.
8. القائل بهذا هو ابن صابر الأندلسي، قال السيوطي: أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي الذاهب إلى أن للكلمة قسماً رابعاً، وسماه (الخالفة). انظر: السيوطي: بغية الوعاة 1: 311.

فإن قيل أين الإجماع، وقد خالف الفراء في المسألة، وهو من الصدر الأول الذين لا ينعقِد إجماع دونهم؛ لأنه في الكوفيين نظير سيبويه في البصريين، ألا ترى أنه يقول في (كِلا) أنها ليست باسم ولا فعل ولا حرف، بل هي من الأسماء والأفعال، فهي إذاً عنده نوع رابع.

فالجواب أن قول الفراء في (كِلا) هو الوقف عن الحكم عليها بأنها اسم أو فعل لما تعارضت عنده فيها أدلة الاسمية وأدلة الفعلية، فلم يحكُم عليها بشيء، لا أنه حكم عليها بأنها غير الثلاثة، فالوقف ليس بحكم، وإن عد في الأصول قولاً، وإذا تأملت كلامه وجدت الأمر كذلك، فطالعه في اسم (ثَعلب) من (طبقات النحويين للزبيدي[1].

1.5.2 مخَالفة الإجماع و خرَقه:

يرى الشاطبي أن الإجماع يثْبت إذا كان في مسائل ليس فيها نزاع، وعلى هذا فإنه لا يضر في ذلك مخالفة من خالف إذا لم تكن مخالفة إجماع، أما إذا كانت مخالفة ِلما ُأجمِع عليه، فإن هذا لا يجوز؛ إذ إن خَرق الإجماع ممتَنِع، وصاحبه مخْطِئ قَطعاً؛ لأن يد ا مع الجماعة[2].

وقد خرج عن الإجماع النحوي كثير من علماء العربية على نحو ما صنَع قُطْرب، وعبد القاهر الجرجاني، وابن مضاء، وكان النحاة لهم بالمرصاد يردونهم إلى جادة الطريق، وكذلك فعل الشاطبي في كثير من مباحثه النحوية[3]، فكلما وجد نحوياً خَرقَ إجماعاً، وخَرج عما اتفق عليه النحاة، رد عليه قوله، وأعلن مخالفته، واتبع ما ُأجمِع عليه، ومن أمثلة ذلك لديه ما يلي:

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 39 ـ 41 ؛ ليس الأمر كما قال الشاطبي بأن هذا الكلام موجود في اسم (ثعلب)، بل هو موجود في اسم (الفراء)، فطالعه هناك، انظر: الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص: 133.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 32 / 5: 526 / 9: 74.
3. المصدر نفسه 1: 523 / 3: 60 / 4: 38 / 4: 471 / 5: 46، 147، 449 / 6: 121، 234، 298 / 9: 124.

أ. عرف ابن مالك الضمير بأنه موضوع لمدلول مقيد بالغَيبة أو الحضور، فأعطى أن وضع الضمير لا على أن يعين مسماه، فهو إذاً موضوع لكل حاضر، ولكل غائب، وإلى هذا ذهب فيها ابن هانئ شيخ شيوخنا، حيث التزم أن المضمر وضِع اسماً للحقيقة الذهنية، وهي مفهوم المتكلم أو المخاطب أو الغائب، وهي متحدة كعلَم الجنس الموضوع للصورة الذهنية من غير نظر إلى الأفراد الخارجية، وابن هانئ في ذلك تابع للقَرافي، وكل من قال بهذا مخالف للنحويين أجمعين، وهذا فاسد باتفاق؛ لأن العرب وضعت المضمر دالاً على متعين في الخارج متكلم أو مخاطب أو غائب[1].

ب. ذهب ابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف وابن معزوز إلى أن (على) لا تكون إلا اسماً مطلقاً، دخل عليها خافض أو لم يدخل[2]، واستُدِلّ على ذلك بأنها في كل موضع لها موضع من الإعراب، وهو المفرق بين الاسم والحرف، فإذا كان لها موضع من الإعراب فهي اسم، ويقول الشاطبي أن هذا كله شنيع من القول ومخالفة للإجماع، فإن دعوى من ادعى أن لها موضعاً من الإعراب في كل موضع غير ظاهرة؛ إذ لا دليل يدل على أن قولك: (جلَستُ على الحصير)، (على) فيه في موضع نصب، وإنما كان يكون الدليل على ذلك لو وقعت فاعلة أو مفعولاً بها كالكاف، أو مضافاً إليها، فعند ذلك يتعين كونها في موضع الإعراب[3].

ج. يرى ابن مالك صحة وصل الألف واللام بالفعل المضارع نفسه في الاختيار، لا غير المضارع، وإن كان قليلاً بالنسبة إلى وصلها بالصفة، ويذهب الشاطبي إلى أن هذا المذهب للمؤلف (ابن مالك) مذهب مخترع / نِحلة مبتدعة، خالف جميع النحويين، وطريقة العرب، وهو مذهب فاسد بعيد عن الصواب[4].

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 255، 256.
2. انظر: أبو حيان، محمد بن يوسف (ت:745هـ): ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1998م، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، 4: 1733.
3. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 670 ـ 672.
4. المصدر نفسه 6: 233، 234.

د. جعل ابن مالك الصفة المستعملة استعمال الأسماء قسمين، أحدهما: ما كان كـ(العليا) و(الدنيا) تأنيث الأعلى والأدنى، فهذان عنده، وما كان نحوهما من الصفات المحضة، والآخر ما كان نحو (الدنيا) الذي يطلق على هذه الدار، فهذا من الصفات التي استعملت استعمال الأسماء، والناس كلهم على أن القسمين قسم واحد، ولا فرق بين القسمين، وهذه إحدى الغرائب من ابن مالك، حيث خرج في هذه المسألة عن حكم غيره، وقال ما لم يقله أحد، وأنت ترى ما في مخالفة الإجماع من لزوم الخطأ للمخالف؛ إذ الناس مجمعون على خطأ من خالف الإجماع، وعلى تخطئة من خطأهم[1].

ومن الجدير بالذكر أن معظم المسائل النحوية التي أجمع عليها النحاة، واحتج لها الشاطبي بالإجماع، تُمثل اتفاقاً على واقع استعمالي، لا يمكن الاختلاف فيه[2]، وأما ما كان من اتفاق النحاة متصلاً بالإجراء النظري الذي يتعلق بأدوات التحليل المستخدمة لبناء علم النحو، مثل التقدير والتأويل، فإن الشاطبي يرى أن مخالفة إجماعهم في مثل هذا جائزة، فلو كانت مخالفة الإجماع فيما يوجب حكْماً ظاهراً لكانت المخالفة حينئذٍ محذورة، أما في غير ذلك، فليست بمحذورة[3].

ودليل ذلك لدى الشاطبي قوله: "إن مخَالفة الإجماع، إنما تكون محذورة إذا خالفه في إحداث قول بِحكم يخالف ما قالوا، وأما إذا أحدث تأويلاً لم يقل به أحد من أهل الإجماع، فهذا ليس بمحذور عند أكثر الأصوليين"[4].

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 9: 190 ـ 193. يقول الشاطبي في مسألة اجتهادية لم ينعقد عليها إجماع بعد أن عرض لرأي ابن مالك: أن ابن مالك قد نصب نفسه في منصة الاجتهاد، كما تقدم مراراً، وعادة المجتهد أن يتبع الدليل، فيصير إلى ما صيره إليه، فكأن قائلاً قال له: لم تركت الجماعة، واتبعت مذهب غيرهم ؟ فأجاب بأن الدليل قام عليه حتى أَقَر أنه الحق، والذي ينبغي أن يتّبع، وإن كان المذهب الآخر عليه الجمهور، فليس ذلك بحجة عليه تُلْزمه الرجوع إليهم، بل المسألة بعد اجتهادية ما لم ينعقد الإجماع، فيكون الراجع عنه مخْطِئاً، ويكون الدليل شُبهة غير صحيحة، انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 9: 160، 161.
2. انظر: الإدريسي: أصول النحو العربي من خلال كتاب (الاقتراح) للسيوطي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص: 262.
3. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 5: 526.
4. المصدر نفسه 3: 77.

ويقول في موضع آخر: "قد نص الأصوليون في مسألة إحداث دليل أو تأويل مخالف لما أجمعوا عليه من الموافقة في محصول الحكم على الخلاف، ورجح المحققون منهم الجواز؛ إذ لا مخالفة في الحكم، وهذه المسألة مذكورة في الأصول"[1]، وعلى هذا فإنه يجوز عند أكثر الأصوليين إحداث تأويل غير ما أجمعوا عليه، ولا يعد خَرقاً للإجماع[2].

وقد أشار ابن جني إلى مثل الذي ذهب إليه الشاطبي، وذلك قوله: "للإنسان أن يرتَجِل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يلْوِ بنص أو ينْتهك حرمة شَرع، فقس على ما ترى، فإنني إنما أضع من كُل شيء مثالاً موجزاً، وأعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خَصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعطِ يده بذلك، فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن، ولا سنّة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، وإنما هو عِلم منتَزع من استقراء هذه اللغة، فكُل من فُرِق له عن علة صحيحة، وطريق نَهجة كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره"[3].

ويضع ابن جني المثال الآتي ليدلل على جواز خَرق الإجماع المتعلق بالإجراء النظري الذي يوظفه الباحث في تحليله، فقد نَص على أنه مِما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم، وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: (هذا جحر ضب خَربٍ)، فهذا يتناوله آخر عن أول، وتالٍ عن ماض على أنه غَلَط من العرب، لا يختلفون فيه، ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز رد غيره إليه، وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نَيفاً على ألْف موضِع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير، وتلخيص هذا أن أصله: (هذا جحر ضب خَربٍ جحره، فيجري (خرب) وصفاً على (ضب)، وإن كان في الحقيقة لـ (الجحر)..."[4].

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 5: 526.
2. المصدر نفسه 1: 491.
3. ابن جني: الخصائص 1: 190، 191.
4. المصدر نفسه 1: 192، 193.

ومما يثير العجب أن الباحثين في القديم والحديث لم يفهموا هذا التفصيل الدقيق الذي جاء به ابن جني وتبعه فيه الشاطبي، وأخذوا يخرجون هذا المثال عن مقصده الذي أشار إليه ابن جني، وكلما تطرقوا إلى أصل (الإجماع) ومخالفته، ذكروا هذه المسألة دليلاً على خرق ابن جني لإجماع النحاة.

وعلى الرغم من أن الشاطبي قد أخذ بهذا التفصيل، وطبقه في بحثه النحوي إلا أن الفكرة التي طرحها ابن جني في باب (القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة) ليست واضحة لديه، ويظهر ذلك في اضطراب أقواله، فهو يرى أن ما بنى عليه ابن جني في مسألة (هذا جحر ضب خَربٍ)، حاصله أنه إحداث تأويل لم يذكره أحد من النحويين، ويجوز عند أكثر الأصوليين إحداث تأويل غير ما أجمعوا عليه، ولا يعد خَرقاً للإجماع، وفي نفس الوقت ينص على أنه لا يقال: إن إجماع النحويين ليس بِحجة كما قاله ابن جني في مسألة (هذا جحر ضب خَربٍ)، وهذه أقواله تُنبِئ عن هذا الاضطراب: يقول الشاطبي: لا يقال: إن إجماع النحويين ليس بِحجة، كما قاله ابن جني في مسألة (هذا جحر ضب خَربٍ)؛ لأنا نقول: إن كان ابن جني ادعى ذلك في خُصوص مسألته، فيقرب الأمر؛ إذ يجوز عند أكثر الأُصوليين إحداث تأويل غير ما أجمعوا عليه، ولا يعد خَرقاً للإجماع، وإن أراد أن مخالفتهم جائزة على الإطلاق، فباطِل باتفاق أهل العِلم، وقد كان بعض شيوخنا يقول: إن ابن جني لما عزم على مخالفة الإجماع من مسألته لم يوفق للصواب فيها، بل ذهب إلى ما لا يقبله عاقل[1].

ويقول في موضع آخر: وسبيل ابن جني في المسألة سبيل النظّام وبعض الخوارج والشيعة، وحسبك بهذا انحطاطاً عن مراتب العلماء[2]، وبيان هذه المسألة في الأصول، والذي بنى ابن جني عليه هذه المسألة شيء رآه في قولهم: (هذا جحر

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 491، 492.
2. لقد لام الشاطبي ابن مضاء عندما شنع على النحويين، فَنَسبهم إلى مذهب الاعتزال، والخروج عن السنة، وظلمهم؛ إذ لم يعرف ما قصدوه (المقاصد الشافية 1: 619، 620)، وأراه هنا يقع في نفس الذي لام ابن مضاء عليه، ومن العجيب أن الذي قصده ابن مضاء في قوله هو ابن جني، وحديث الشاطبي هنا عن ابن جني، لك ا ُ يا ابن جني!

ضب خَربٍ)، حاصله أنه إحداث تأويل لم يذكره أحد من النحويين، ومخالفتُه سائغة على الأصح من قَولَي الأصوليين، وعليه الأكثر، ومع هذا فإنه أخطأ فيه حين قصد مخالفة الإجماع في أمر تَوهم أن مثله لا يخالف فيه، هكذا كان يذكر لنا شيخنا الأستاذ (ابن الفخار) أنه لم يوفق في تأويله للصواب، بل حلّ به شؤم المخالفة، وأحسب أنه كان يذكر ذلك أيضاً عن شيوخه[1].

وفي حقيقة الأمر أن ابن جني لا يذهب إلى جواز مخالفة إجماع النحاة مطلقاً، فالإجماع المتصل بالواقع الاستعمالي المتمثل بالنصوص اللغوية المنصوص عليها، وما قيس على هذا المنصوص، فإن مثل هذا الإجماع لا يجوز مخالفته بنص قوله، وكثيراً ما تَقْوى لديه بعض المذاهب بسبب إجماع النحويين عليها، ويكفي للاستدلال على أخذ ابن جني بقول الجماعة قوله: "إلا أننا ـ مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه ـ لا نَسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثُها، وتقدم نظارها"[2].

والذي دعا ابن جني والشاطبي إلى جواز خرق إجماع النحاة في القضايا التي تتعلق بالمنهج النظري المتبع في تحليل الظواهر النحوية، والتي ليس لها أثر في تغيير الواقع الاستعمالي المتصل بكلام العرب، هو أن مثل هذا الإجماع يعبر عن موقف ذاتي لا موضوعي، فهو عبارة عن اجتهاد فردي من أحد نحاة الرعيل الأول المجتهدين لاقى موافقة جماعية، ونقله جماعة عن جماعة، ويتجلى هذا الفهم الدقيق لأصل الإجماع عند الشاطبي في المسألتين التاليتين:

أ. حكى ابن خروف الاتفاق على أن أسماء الأفعال معربة، ونَصبها بالأفعال التي صارت أسماء لها، وذهب الشاطبي إلى أنها مبنية، وقال: إن قُلتَ: فهذا الذي زعمتَ خَرق للإجماع الذي نقله ابن خروف، وخَرق الإجماع ممتنع، وصاحبه مخطئ قطعاً؛ لأن يد ا مع الجماعة، فالجواب أن يقال: إن سلمناه[3]، فليست

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 9: 193، 194.
2. ابن جني: الخصائص 1: 191.
3. يقول الشاطبي: إن ادعاء الإجماع لا يصح، وذلك أني أظن أنه مر علي في كلام ابن جني في بعض كتبه أن شيخه الفارسي قال بالبناء فيها، محتجاً بما تقدم من تَمحضها للدلالة على الأفعال حتى دخلت في

المخالفة للإجماع في حكم من الأحكام المتقررة التي يلزم عنها المخالفة في قياس أو سماع؛ لأن (عِندك، ووراءك)، ونحوهما مع القول بالإعراب والبناء على حد سواء، فإنما حقيقة الخلاف في تأويلٍ لا في حكم؛ إذ كانت هذه الأشياء لازمة للإضافة لا يجوز إفرادها، فلم يظهر فيها فرقٌ بين الإعراب والبناء، وأما لو كانت المخالفة فيما يوجب حكماً ظاهراً لكانت المخالفة حينئذٍ محظورة[1].

ب. ذهب ابن العريف (الحسين بن الوليد) إلى أن نحو: (زيد قام) فيه وجهان: أحدهما: الحمل على الفعل ـ وإن كان غير مختار فهو جائز، كما جاز: (زيداً ضربتُه)، وإن كان غير مختار ـ لكن هذا مخالف للإجماع؛ إذ لم ينقل ذلك عن أحد من أهل العربية إلا عن ابن العريف، ورد الناس ما ذهب إليه؛ ذلك أن مخالفة إجماعهم أشد إن ثبت أن العريب لا يقول أحد منهم بقوله، ولكن يجاب عنه بأمرين بناء على أنه حجة، فأحد الأمرين: أن هذا الإجماع منازع في أصله ابتداء، فإن الفارسي نقل في التذكرة عن المبرد عين ما نُقِل عن ابن العريف، وأيضاً فإن غايته إن ثبت أن يثبت بنقل الواحد، فإن نقل الإجماع تواتراً في هذه المسألة غير موجود، وإذا ثبت آحاداً ففي كونه حجة خلاف بين أهل الأصول، فمن الناس من أنكر ذلك كالغزالي[2]، فلعل رأي ابن العريف في ذلك هذا الرأي، ومع فرض ذلك لا يكون الإجماع حجة عليه.

والثاني: أن مخالفة الإجماع إنما تكون محذورة، إذا خالفه في إحداث قول بحكم يخالف ما قالوا، كما لو أجمعوا مثلاً على امتناع: (زيداً ضربتُه)، فخالف هذا المتأخر، وقال بجوازه أو نحو ذلك، وأما إذا أحدث تأويلاً لم يقُل به أحد من أهل الإجماع، فهذا ليس بمحذور عند أكثر الأصوليين، ومسألتنا من هذا القبيل؛ لأنهم

أسمائها، ثم =رأيته منقولاً عن أبي الحسن الأخفش (ت: 212هـ) تحقيقاً لا ظناً، ذكره عنه الفارسي في (التذكرة)، فالإجماع الذي ادعاه ابن خروف غير ثابت. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 5: 526.

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 5: 521، 526.
2. يثبت الإجماع عند المالكية ـ والشاطبي أحد أئمتهم ـ برواية الآحاد له، ولا يثبت بها عنـد الأكثرين باعتباره قطعياً، ورواية الآحاد ظنيـة، ولا يصح عندهم ثبوت القطعي بالظني، ثم لا يعدونه في هـذه الحالـة حجة لعدم تسليمهـم بثبوته، وإن كانوا لا يقطعون ببطلان مذهب المتمسكين به في العمل خاصة، انظر: محمد عبد الغني الباجقني: الوجيـز الميسـر في أصـول الفقـه المالكي، ص: 136.

اتفقوا على صحة: (زيد قام)، وإنما الخلاف في وجه تأويله، فالجميع يقولون: (زيد) مرفوع على الابتداء وجوباً، وابن العريف يقول: لا يجب ذلك، بل أحمله على وجهين: على الابتداء، وعلى إضمار الفعل قياساً على: (زيداً ضربتُه)، فلم يخالفهم في حكم، بل في تأويل، فلم يكن مخالفاً للإجماع، وهذا ظاهر على قاعدة الأُصول، وبا التوفيق[1].

وقد سمى النحاة بعض الخلافات إجماعاً كالإجماع المنحصر في قولين؛ لأن حصر الاختلاف في قولين إجماع ضمني، أو إجماع مركب كما يسميه الأُصوليون[2]، وذهب الشاطبي إلى أن إحداث قول ثالث، إذا أجمع الناس على قولين، لا يكون خرقاً للإجماع عند جماعة من أهل الأصول[3]، وفي موضع آخر يقيد الشاطبي هذه المسألة بقوله: وليس إحداث قول ثالث في المسألة يِخَرق إجماع عند طائفة من الأصوليين، لاسيما إن كان القول المحدث لا يرفع ما اتفقوا عليه، وهو الذي اختار ابن الحاجب[4].

وما دام أنه قد حصل اختلاف في مسألة بين المجتهدين، فهذا دليل قاطع على أن لا إجماع في المسألة؛ لأن الإجماع: اتفاق الجميع لا بعضهم، وحيث لم يحصل هذا الاتفاق، فلا مانع من إحداث قول ثالث ورابع وأكثر؛ لأنه لا يخرق إجماعاً[5].

6.2 استصحاب الحال:

استصحاب الحال أصل من أصول الفقه المختلَف في الأخذ بها أدلةً للأحكام[6]، وقد قام بنقل هذا المصطلح إلى مجال الدراسات النحوية ابن الأنباري في القرن السادس الهجري[7]. والنحاة الأوائل في عدم استخدامهم لهذا المصطلح لم

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 75 ـ 77.
2. انظر: زيدان: الوجيز في أُصول الفقه، ص: 186.
3. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 333.
4. المصدر نفسه 9: 46.
5. انظر: زيدان: الوجيز في أُصول الفقه، ص: 186، 187.
6. زيدان: الوجيز في أصول الفقه، 269 ؛ نحلة: أصول النحو العربي، ص: 141.
7. الأنباري: لمع الأدلة، ص: 141.

يغفلوا عن هذا الأصل، فهو أحد الأدلة المعبرة لديهم كالسماع والقياس، وإن كان أضعف منهما، ومع ضعفه فقد بنى عليه النحاة المتقدمون كثيراً من الأحكام، ووضعوا كثيراً من القواعد معتمِدين في كل ذلك عليه، كما كان له دور في رد بعض آراء النحاة وتضعيفها[1].

واستدل النحاة ـ بصريون وكوفيون ـ بهذا الأصل عندما لم يجدوا دليلاً آخر من سماع أو قياس، فقد استدل سيبويه به في مواضع كثيرة من كتابه، وإن لم يصرح به، ولم يسمه (استصحاب حال) أو (استصحاب أصل)[2]، وأما ابن جني، فقد أفرد له باباً في خصائصه مستعيضاً عن الاصطلاح بعبارة شارحة تتفق مع مضمون المصطلح، وهي: (باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدع داعٍ إلى الترك والتحول)[3].

وقد عرفه ابن الأنباري بأنه: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل، عند عدم دليل النقل عن الأصل"[4]، فهو إقرار لأحكام ثابتة، لم نقف على ما يقتضي تغييرها[5]، أو يمكن القول: إن الاستصحاب لا يثبِت حكماً جديداً، بل يستمر به الحكم الثابت بالدليل الدال عليه، ولهذا يقال: إنه حجة لإبقاء ما كان على ما كان، لا لإثبات ما لم يكُن[6].

واستصحاب الحال من الأدلة المعتبرة عند النحاة إلا أنه من أضعفها[7]، فقد اعتُبِر دليلاً سلبياً، لا دليلاً إيجابياً؛ إذ إنه بقاء الأصل على ما هو عليه لعدم الدليل

---

1. انظر: الحديثي، خديجة: الشاهد وأُصول النحو في كتاب سيبويه، 1974م، مطبوعات جامعة الكويت، ص: 464.
2. المصدر نفسه ص: 450 ـ 463.
3. ابن جني: الخصائص 2: 459.
4. الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، ص: 46.
5. انظر: نحلة: أصول النحو العربي، ص: 141.
6. انظر: ابن الطيب: فيض الانشراح، ص: 1057 ؛ الحديثي: الشاهد وأُصول النحو في كتاب سيبويه، ص: 448.
7. انظر: الأنباري: لمع الأدلة، ص: 141.

على التغيير[1]، ولأنه سلبي قرر النحاة أنه آخر ما يرجع إليه عند بناء الأحكام، فقد قال ابن الأنباري: "استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمين معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته للاسم"[2].

وقد جاء اعتماد الشاطبي على أصل (استصحاب الحال) قليلاً جداً، ولم يقف الباحث في كتاب (المقاصد الشافية) إلا على موضعين:

الأول أن الشاطبي يرى أن (مع) اسم من الأسماء إذا كانت مفتوحة العين، وأما الساكنة العين فالظاهر أنها اسم كذلك، والمسألة مختلف فيها، وقد رجح ابن مالك الاسميةَ بأن المعنى في الحركة والسكون واحد، فلا سبيل إلى الحرفية؛ إذ لا يثبت ذلك فيها إلا بدليل، والأصل عدمه، وقد ثبتت الاسمية مع الحركة باتفاق، فَيستصحب الأصل حتى يرد ما يخرج عنه[3].

والثاني: ما كان من الأسماء المعتلة العين قد لحقه في آخره زيادة تختص بالاسم، ولا تكون في الفعل أصلاً، يجب أن تسلم عينه، ولا تعتل بالقلب، وإن وجد موجب، والذي يخص الاسم مما هذه سبيله ثلاث علامات، أحدها: الألف والنون، والثانية: ألف التأنيث المقصورة، والثالثة: ألفه الممدودة، وأما ألف التأنيث المقصورة، فنحو (حيدى) و(صورى)، ووجه ذلك أن ألف التأنيث لا تلحق الفعل أبداً، فخرج بها الاسم عن مشَاكلة الفعل، ولم يعتدوا بما فيه من صورة الفعل المسند للاثنين، نحو: (قاما) و(باعا)، فيعلّ كإعلاله؛ ذلك أن ألف (قاما) ونحوه طرأت بعد أن لم تكن، فالمشاكلة إن فرضناها عارضة بعروض لحاقها، والأصل المباينة والمخالفة بين (صورى) و(قَوم) أصل (قام)، فَيستَصحب الأصل، والعوارض في القياس غير معتد بها[4].

---

1. انظر: الحديثي: الشاهد وأُصول النحو في كتاب سيبويه، ص: 448.
2. الأنباري: لمع الأدلة، ص: 142.
3. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 4: 127، 128.
4. المصدر نفسه 9: 270 ـ 272.

الفصل الثالث

مذهب الشاطبي النحوي

تَشي كلمة (مذهب) عند النحاة بحدوث الخلاف بينهم؛ إذ كانوا طرائق قِدداً، وشيعاً مختلفة، وقد ورد مصطلح (مذهب) عند النحاة ليدلّ على آراء متوافقة، وطريقة متبعة لطائفة من النحاة في أثناء عرض قضايا الخلاف النحوي، فقيل: مذهب البصريين، كما قيل: مذهب الكوفيين، ومذهب البغداديين، ومذهب غيرهم، وقد تُطلَق كلمة (مذهب) على الطريقة التي سار عليها أحد النحاة، كما قالوا مثلاً: ومذهب سيبويه...، ومذهب الأخفش والفراء...[1].

وقد حلا للدارسين المحدثين في عصرنا أن يستخدموا كلمة (مدرسة) بدلاً من كلمة (مذهب) على نحو ما صنع علماء الغرب عندما تجاوزوا الاستعمال المألوف لكلمة (مدرسة)[2]، فكانت لديهم مدرسة (براغ) ومدرسة (لندن)، وغيرهما من المدارس الأخرى[3]، وتعني هذه المدارس الغربية ما نعنيه نحن في كلمة (مذاهب)، فهي بهذه الحدود تؤدي المعنى الذي تؤديه كلمة (مذهب) المعروفة في الدراسات الإسلامية، وتحمل معناها المعروف في لغة العرب، فالمذهب في اللغة: المعتقَد الذي يذهب إليه، والطريقة والأصل[4]، وإننا عندما نقول: (مذهب مالك) أو (مذهب الشافعي) أو (المذهب البصري)...، فإنما نعني الطريقة الخاصة التي تقوم على

---

1. انظر: السامرائي، إبراهيم: المدارس النحوية أسطورة وواقع، 1987م، دار الفكر، عمان، ص: 13.
2. إن هذه الكلمة العربية قد عرفناها كلمة تاريخية استعملها المسلمون في عصور حضارتهم، فكان من ذلك المدرسة النظامية في بغداد، والمدرسة المستنصِرية، ومدارس بلاد الشام ومدارس مصر، والمدارس الأخرى في سائر البلاد الإسلامية، وهذه المدارس مدارس حقيقية ينتسب إليها طلاب العلم، فيدرسون العلوم المختلفة. انظر: السامرائي: : المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص: 139.
3. سامبسون، جيفْري: المدارس اللغوية التطور والصراع، 1993م، ترجمة: أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص: 32 ـ 58.
4. انظر: ابن منظور: لسان العرب (مادة: ذهب) 6: 48.

نظر خاص ودلائل خاصة قال بها كل مذهب، وتابعه عليها مجموعة من الناس والتزموا بها وطبقوها[1].

ومصطلح (مدرسة نحوية) يعني وجود جماعة من النحاة، يصل بينهم رباط من وحدة الفكر والمنهج في دراسة النحو، ولا بد أن يكون هناك الرائد الذي يرسم الخُطة، ويحدد المنهج، والتابعون أو المريدون الذين يقتفون خُطَاه، ويتبنون منهجه، ويعملون على تطويره والدفاع عنه، فاستمرار النظرية ـ أو المنهج ـ ودوامها عبر السنين شرط أساسي لتكون المدرسة التي لا يمكن أن تستحق هذا الاسم، أو يعترف بوجودها بمجرد مولد النظرية أو إيجادها، حتى تعيش ويكتب لها البقاء لبعض الوقت بين المريدين[2].

وقد شاعت تقسيمات متعددة لمجموعات من النحويين سميت كل منها (مدرسة)، فهناك (المدرسة البصرية) و(المدرسة الكوفية) و(المدرسة البغدادية) و(المدرسة الأندلسية)، وغيرها من التسميات التي يفهم منها أن كُلاً منها يعني مركزاً من المراكز التي عرف فيها للدرس النحوي نشاط ورجال ومؤلفات[3].

وقد رفض بعض الدارسين القول بوجود مدارس نحوية عربية في القديم، ومن هؤلاء كمال بشر الذي يرى أنه ليست هناك مدارس لُغوية، كوفية أو بصرية

---

1. انظر: الحديثي، خديجة: المدارس النحوية، 2001م، دار الأمل، إربد، ط3، ص: 14 ؛ السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص: 139.
2. انظر: عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص: 116 ؛ الحديثي: المدارس النحوية، ص: 13 ؛ آل ياسين، محمد حسين: الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الرابع الهجري، 1979م، مكتبة الحياة، بيروت، ص: 391.
3. انظر: الحديثي: المدارس النحوية، ص: 14. إننا بغض النظر عن المستشرق G, Weil الذي اعترف بالمدرسة البصرية فقط، نجد جميع الدارسين يعترفون بوجود مدرستي البصرة والكوفة، ويعترفون بأسبقيتهما لأي مدارس أخرى، وبعضهم يضيف مدرسة ثالثة في بغداد، ويضم هذا الفريق بروكلمان ومهدي المخزومي، وبعضهم ـ مثل طه الراوي ومحمد أسعد طلس ـ يضيف مدرسة رابعة في الأندلس، وأضاف Howell مدرستين أخريين في مصر والمغرب، وعد شوقي ضيف خمس مدارس هي: البصرية والكوفية والبغدادية والأندلسية والمصرية، ولم يذكر المغربية. انظر: عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص: 122، 123.

أو غيرهما، وإنما هناك مجموعات من الدارسين عاشت كل مجموعة منها في مدينة مختلفة[1].

وذهب علي أبو المكارم إلى أنه ليس ثمة مدارس ـ بالمعنى الذي يقطع بوجود منهج مميز لكل منها ـ في النحو، وإنما هناك تجمعات مدنية، وهذه التجمعات تتحرك في إطارات متشابهة، وتطبق أصولاً واحدة، وإن اختلفت فيما بينها في بعض الجزئيات، فإنه اختلاف لا ينفي عنها وحدة المنهج واتفاق الأصول[2].

وهناك اتجاه آخر يقر بوجود مدارس نحوية، ولكنه يرفض أساس التقسيم الذي اتبِع في تصنيف هذه المدارس؛ إذ إن المعيار الجغرافي كان الأساس الوحيد لهذا التقسيم، وهذا يوضح لماذا حملت كل مدرسة اسم منطقة، ومن هؤلاء الباحثين الذين يتزعمون هذا الاتجاه: حسن عون الذي يرى أن تطور الدرس النحوي لم يكُن مديناً للبيئة كما ألفنا أن ندرس نحونا على أنه نتاج مدرسة البصرة، أو الكوفة، أو بغداد، ولكنه في الواقع كان مديناً لمجهود بعض علماء النحو، وثمرة من ثمرات نشاطهم العقلي، ولهذا ينبغي أن ندرس ملامح هذا التطور في مدارس منسوبة إلى أصحابها من أئمة النحاة بدل أن تُنسب إلى مدن عرفت بنشاطها في الدرس النحوي، فقد أصبح ذلك منذ القرن الثالث الهجري لا يصور الواقع ولا يعبر عن الحقيقة.

وعلى ذلك وضع حسن عون منهجه الذي يتناول تطور الدرس النحوي في مدرسة سيبويه، ثم مدرسة الزمخشري، ثم في مدرسة ابن مالك، ثم في العصر الحديث، أو القرن الرابع عشر الهجري[3].

وذهب سعيد الأفغاني إلى أن الدقّة التي يؤيدها التاريخ والإمعان فيه وفي أقوال الكوفيين والبصريين ألا يكون مذهب بصري يقابله مذهب كوفي، بل نزعة

---

1. انظر: بشر، كمال محمد: دراسات في علم اللغة، 1986م، دار المعارف، القاهرة، ط9، ص: 54.
2. انظر: أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي، ص: 242، 243.
3. انظر: عون، حسن: تطور الدرس النحوي، 1970م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص: 6، 49، 50، 77 ـ 79، 94، 95 ؛ السنجرجي، مصطفى عبد العزيز: المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، 1986م، المكتبة الفيصلية، جدة، ص: 169 ـ 173.

سماعية يقابلها نزعة قياسية يختلف حظ كل منهما صحة وحالاً ومقداراً بين البلدين، بل بين نُحاة كل بلد على حدة، وعلى ذلك الأساس يصح أن نُعيد النظر في النحو وتاريخه ورجاله بهذا التصنيف الجديد[1].

ويرى أحمد مختار عمر عدم الموافقة على اتخاذ المعيار الجغرافي أساساً لتقسيم العلوم إلى مدارس فكرية مختلفة، فقد عجز هذا المعيار تماماً عن إبراز الفروق الحقيقية والاتجاهات الفكرية المختلفة لهذه المدارس، كما عجز في نفس الوقت عن تجميع الخصائص المشتركة والاتجاهات الفكرية الموحدة، فوجود جماعة من الدارسين في مكان واحد لا يكفي مطلقاً لتشكيل مدرسة، أو لأحقية ربطهم جميعاً برباط واحد، اللهم إلا إذا وجد الخيط الذي يصل بينهم، والخطة أو النظرية التي يشتركون في تطبيقها، وعلى هذا يكون المرشح لأحقيتهم اسم مدرسة ليس وجودهم في مكان واحد، وإنما اشتراكهم في خط فكري معين.

ويفضل أحمد مختار عمر المعيار المبني على أساس النظريات المنفصلة والاتجاهات المستقلة، وعلى هذا يمكننا أن نتكلم عن نظرية سيبويه في الالتزام بما سمع عن العرب، وعدم استخدام القياس النظري؛ لأن العرب يمتنعون عن التكلم بالشيء وإن كان القياس يوجبه، ويتكلمون بالشيء وإن كان القياس يمنعه، وعن نظرية الفراء في النصب على الخلاف أو المخالفة، وعن نظرية ابن فارس في رد الكلمات الكبيرة البنية إلى أصول أقل حجماً، وهكذا.

وهذا الاتجاه الذي يتبناه أحمد مختار عمر ربما يكون أكثر دقّة في تتبع النظرية أو الاتجاه، وفي رسم حدود كل نظرية ومعالمها عبر العصور من غير استخدام التعميمات، أو إصدار الأحكام الكلية التي تفتقر في كثير من الأحيان إلى الدقّة، ويعوزها الحذر العلمي[2].

وعلى الرغم من صدق ما ادعاه حسن عون وسعيد الأفغاني وأحمد مختار عمر إلا أن الاتجاه السائد لدى معظم الباحثين المعاصرين هو تبني المعيار

1. انظر: الأفغاني، سعيد: في أُصول النحو، 1987م، المكتب الإسلامي، بيروت، ص: 212.
2. انظر: عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص: 116 ـ 124.

الجغرافي أساساً لتقسيم المدارس النحوية؛ إذ لا نعدم وجود بعض الخطوط والاتجاهات المشتركة التي يتميز بها أبناء المدرسة الواحدة، ولهذا فقد آثرتُ هذه القسمة للوقوف على مذهب الشاطبي النحوي من خلال بيان موقفه من بعض المسائل الخلافية، وقد بلغت مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في (المقاصد الشافية) (148) مسألة، ناهيك عن مسائل الخلاف الواقعة بين المذاهب الأخرى مثل البغداديين ونحاة الأندلس.

وعلى الرغم من كثرة الخلافات النحوية في (المقاصد الشافية)، وانحياز الشاطبي لأحد المذاهب دون غيره، فإن الشاطبي بوجه عام يعلي من شأن النحاة المتقدمين ـ بصريين وكوفيين ـ ناعياً بذلك على الذين حصلوا من النحو طرفاً، وأخذوا يهاجِمون النحاة الأوائل وما وضعوا من قواعد، ولهذا يقول الشاطبي: المتقدم أعرف بمآخذ هذا الكلام من هؤلاء المتأخرين، ولذلك نَرى الحذاق يعتنون بقواعد المتقدمين، ويتَحامون الاعتراض عليهم، بل يقلدون نقلَهم وقياسهم، ويحتجون لهم ما استطاعوا، مراعاة لهذه القاعدة، فَيظُن الشادي في النحو أن ذلك من باب التعصب للمذهب، وليس كذلك فاعلم[1].

وموقف الشاطبي من نحاة العربية المتقدمين يسير وفق نهج عام اختطه لنفسه يتمثل في قوله: من كان مثل القُدماء فواجب أن يقبل قوله نفياً وإثباتاً، والواجب على المتأخر التوقف حتى يدخُل من حيث دخل المتقدم، فإن وجد الأمر مستتِباً مطرداً على خلاف ما قال الأول، لم يسعه إلا مخالفتُه، وإن لم يجده كذلك فليتوقف، فإن اجتمع على ما قال الأول أئمة مثله، فينبغي تقليدهم؛ لأنهم عن السماع يخْبِرون لا عن آرائهم، وإلا لم يقطع في المسألة بنفي ولا إثبات إن حصل له في الاستقراء شك يستند إلى سبب، وإن لم يكن له سبب في الشك يستند إليه، فالأولى الوقوفُ مع ما قال الأول؛ لأنه إنما حكم عن بصيرة، وهذا ليست له في المسألة بصيرة يستند إليها[2].

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 4: 494، 495.
2. المصدر نفسه 4: 493، 494.

والمذاهب النحوية التي يغلب ورودها لدى الشاطبي هي: المذهب البصري، والمذهب الكوفي، والمذهب البغدادي؛ لذا سأعرض لموقفه من هذه المذاهب الثلاثة مبيناً مدى اتفاقه واختلافه معها مضيفاً إلى ذلك موقفه من بعض نحاة الأندلس الذين يرد ذكرهم كثيراً في (المقاصد الشافية)، فرصد المسائل النحوية التي وافق فيها بعض هذه المذاهب وخالف فيها البعض الآخر يطلِعنا على التقويم الصائب لمذهبه النحوي.

1.3 المذهب البصري:

يرى الشاطبي أن البصريين هم النحويون الناشئون بالبصرة، ويعني بهم سيبويه ومن أخذَ هو عنهم كالخليل ويونس وأبي عمرو بن العلاء، ومن تبع هؤلاء في المذهب، وإن لم ينشأ بالبصرة، فهو أيضاً بصري نسبة إلى المذهب، وقد يطلَق لفظ البصريين ويراد بهم ما هو أعم من هؤلاء كأبي الأسود، وهو أول الواضعين في العربية، وعبد الرحمن بن هرمز، ويحيى بن يعمر، وعبد ا ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وغيرهم، والأشهر من الإطلاقين هو الأول؛ لأن سيبويه وشيوخه هم الذين جمعوا أطراف النحو، واستولوا على أمره، وأتوا على آخره، وتكلموا مع المخالفين، فإليهم ينسب، وأما من قبلهم، فإنما وضعوا نُتفاً وأبواباً لا تفي بالمقصود من ضبط اللسان[1].

ويظهر من ذلك أن الشاطبي قام بتحديد أتباع المذهب البصري تحديداً علمياً شاملاً معتمداً في ذلك على المعيار الجغرافي مع عدم إغفال الخصائص المشتركة والاتجاهات الفكرية الموحدة التي تربط بين النحاة الذين نشأوا في البصرة وغيرها من المدن الإسلامية، فمتى وجد الخيط الذي يصل بينهم والنظرية التي يشتركون في تطبيقها عدوا بصريين وإن لم ينشأوا في البصرة.

ويلمح الشاطبي هنا إلى أن المؤسس الحقيقي للمذهب البصري هو سيبويه ومن أخذَ هو عنهم كالخليل ويونس وأبي عمرو بن العلاء، فكتاب سيبويه هو أعظم

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 191، 192.

أثر باقٍ يمثل آراء النحويين البصريين المؤسسين، وقد حدد لأجيال النحويين على مدى القرون معالم البحث النحوي، ومنهج معالجة قضايا النحو، وظل فكرهم في إطاره بغض النظر عن اختلافات جزئية بسيطة قامت عليها المدارس النحوية[1].

ويرى الشاطبي أن أداة النحو لم تكتمل في يد أبي الأسود وأصحابه حتى نعدهم المؤسسين الحقيقيين للمذهب البصري، وإذا كانوا سبباً مباشراً لنشأة النحو، فلا وجه لأن نعدهم من النحاة ما دمنا لا نستطيع أن ننسب إليهم نشاطاً نظرياً معيناً على وجه التأكيد[2].

والمذهب البصري هو صاحب الأصول النظرية التي قام عليها الدرس النحوي واللغوي عند العرب ممثلة في السماع والقياس والتعليل والعامل، وهي الأصول نفسها التي يسلم بها علماء العربية جميعاً سواء في الكوفة أو غيرها، وعلى أساس منها يجري التحليل النحوي[3].

وأكثر ما نقله الشاطبي من أقوال وآراء إنما هو على مذهب البصريين، ومن راجع النظر في كتابه (المقاصد الشافية) يجد أن المسكُوت عن ذكره من آراء الكوفيين في المسألة مسكُوت عنه في الحقيقة، وفي أكثر المسائل التي وازن فيها بين آراء المذاهب المختلفة كان ينحاز إلى صف البصريين، وسأذكر طرفاً من هذه المسائل التي وافق فيها الشاطبي البصريين وخالف غيرهم، وهي كثيرة[4]، ومثال ذلك:

أ. ذهب البصريون إلى أن فعل الأمر مبني حتماً لا إعراب يدخله البتة؛ وإنما بني لفقد العلة الموجبة للإعراب فيه، وذلك للتفرقة بين المعاني الحادثة بعد التركيب،

---

1. انظر: السقا، مصطفى: "نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين"، مجلة مجمع اللغة العربية القاهري، الجزء التاسع، سنة 1957م، ص: 98 ؛ حجازي، محمود فهمي: علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، 1973م، وكالة المطبوعات، الكويت، ص: 84، 85.
2. انظر: حسان: الأصول، ص: 30 ـ 33.
3. انظر: خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص: 43.
4. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 52، 102، 165، 177، 248، 409، 462، 501، 524، 646 / 2: 137، 166، 218، 345 / 3: 7، 8، 66، 359، 471، 506، 576 / 4: 218، 287 / 5: 362، 420، 426 / 6: 36، 108 / 9: 466.

وهي التي إذا اختلفت على الكلمة لم يتبين بعضها من بعض إلا بالإعراب كالفاعلية والمفعولية والإضافة في الأسماء، فلما كان كذلك لم يكُن لدخول الإعراب فيه معنى فبني لذلك.

وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم، وأصل نحو: (ارمِ) و(اخْشَ) و(اغْزُ) عندهم (لِتَرمِ) و(لِتَغزُ) و(لِتَخْشَ)، فليس أصلٌ بناء، وإنما هو محذوف من المضارع، والمضارع معرب، وأدل دليل عندهم على ذلك حذف آخره، وجريانه في ذلك على المضارع[1]، وبعد أن يورد الشاطبي حجج كل من الفريقين يذهب إلى أن الظاهر هو مذهب البصريين من كونه مبنياً[2].

ب. يرى الشاطبي أن الكاف اللاحقة اسم الإشارة ليست اسماً ككاف الضمير، وإنما هي حرف من الحروف، وهذا هو مذهب سيبويه والبصريين[3]، وأصلها عندهم الاسمية على ما ذكره ابن جني إلا أنها جرد عنها معنى الاسمية[4]، وأتي بها للمعنى الزائد على ذلك، وهو معنى الخِطاب، كما جردت الضمائر عن معنى الاسمية حين جعلت فُصولاً، وباب التجريد شائع في كلام العرب، وعلى هذا لا موضع لها من الإعراب، والدليل على صحة هذا المذهب، هو أنه لا يخلو لو كانت اسماً من أن تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة، فلا يجوز أن تكون مرفوعة؛ لأن الكاف ليست من ضمائر الرفع ولا منصوبة أيضاً؛ لأنك إذا قلت: (ذلك زيد)، فلا ناصب هنا للكاف، ولا مجرورة؛ لأن الجر إنما هو في كلامهم من أحد وجهين: إما بحرف، وإما بإضافة اسم، ولا حرف جر هنا، ولا يجوز أيضاً أن يضاف اسم الإشارة من قِبل أن الغرض في الإشارة إنما هو

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 101، 102 ؛ الأنباري: الإنصاف (مسألة رقم: 72) 2: 524.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 101.
3. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 245.
4. انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت: 392هـ): سر صناعة الإعراب، 1993م، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1: 308 ـ 320.

التخصيص والتعريف، وأسماء الإشارة معارف كلها قد استغنت بتعرفها عن إضافتها[1].

ج. ذهب البصريون إلى أن الحرفية في (رب) ثابتة، وذهب الكوفيون إلى أنها اسم[2]، ويرى الشاطبي أن الأصح ما ذهب إليه البصريون؛ لخلوها من العلامات اللفظية الدالة على الاسمية، وكذلك خلت من الدلالات المعنوية؛ ولأنها مساوية للحرف في عدم استقلالها بالمفهومية دون ذكر مجروها، وقد خرجت (كم) عن هذا بصلاحيتها لعلامات الأسماء، وهي الإضافة إليها، نحو: (غلام كم رجل ضربتَ؟) ودخول حرف الجر عليها، نحو: (بكم درهم اشتريتَ ثوبك؟) والابتداء بها نحو: (كم مالُك؟)، ووقوعها مفعولاً نحو: (كم أكرمتَ؟)، وغير ذلك من خواص الأسماء، وليس في (رب) شيء من هذا، وليست بفعل باتفاق، فدلّ على أنها حرف.

وبعد أن يقرر الشاطبي هذا يعرض لوجهة نظر الكوفيين، فينص على أنه إن قيل: إن الذي يدل على اسميتها أمور: منها: أنها مساوية لـ(كم) في معنى العدد، ونظيرتها في معنى التكثير، أو نقيضتها إن كانت للتقليل، والشيء يحمل على نظيره ونقيضه في الحكم، ومنها: اختصاصها عن حروف الجر بما لا يكون في سائرها، كلزومها صدر الكلام واختصاصها بجر النكرة الموصوفة، وحذف متعلقها، ومنها: دخول التصرف فيها بالحذف، فتقول: (رب)، والتصرف بعيد عن الحروف قريب

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 409، 410، ومعنى قول الشاطبي منقول عن سيبويه، فقد ذهب الأخير إلى أنه ينبغي لمن زعم أنهن أسماء أن يزعم أن كاف (ذاك) اسم، فإذا قال ذلك لم يكُن له بد من أن يزعم أنها =مجرورة أو منصوبة، فإن كانت منصوبة انبغى له أن يقول: (ذاك نفسك زيد)، إذا أراد الكاف، وينبغي له أن يقول: إن كانت مجرورة: (ذاك نفسِك زيد)، وينبغي له أن يقول: إن تاء (أنت) اسم، وإنما تاء (أنت) بمنزلة الكاف. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 245.
2. الأنباري: الإنصاف (مسألة رقم: 121) 2: 832 ؛ المرادي، الحسن بن قاسم (ت:749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، 1992م، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: 438.

من الأسماء، فإذا كانت كذلك لحقت بجنس ما يتصرف، ومنها: وقوعها مبتدأ مثل (كـ م).

وبعد أن يورد الشاطبي أدلة الكوفيين يرد عليها بقوله: إن هذا كله لا دلالة فيه، أما كونها للعدد فليس كذلك؛ بل هي للتقليل أو التكثير أو لهما، وكلاهما من معاني الحروف، لا من معاني الأسماء، وأما لزومها الصدر، فلمضارعتها لحروف النفي؛ لأن التقليل تقريب من النفي، ولذلك تستعمل (قلّ) في النفي، وإن كانت للتكثير فلمضارعة (كم)، ولا يلزم من ذلك اسميتها، كما لم يلزم من مضارعة (قلّ) للنفي أن تصير حرفاً، وأما اختصاصها بجر النكرة الموصوفة، فلا يلزم من اختصاصها ببعض الأسماء اسميتها، وإلا لزم من اختصاص التاء أو الواو بالظاهر أن تكون أسماء، وأما التصرف: فقد يأتي في الحروف الحذف، وأكثر ذلك في المضاعف كـ (إن) و(أن) و(لعل)، تقول فيه: (علّ)، و(حاشا): (حاش وحشَا)، والكوفيون يزعمون أن (سوف) يلحقها الحذف، وليست باسم باتفاق[1].

وما انفك الشاطبي يذهب إلى ما ذهب إليه البصريون ويساير اتجاههم العام في البحث النحوي، ولم يضع الباحث يده على موطن من مواطن الاختلاف بينه وبين البصريين سوى مسائل قليلة سيشار إليها في (موافقات الشاطبي للكوفيين)، مِما يدلّ على أن المنهج البصري قد بسط نفوذه على النحو العربي في جميع المدن الإسلامية منذ نشأته وحتى عصرنا الحاضر[2].

2.3 المذهب الكوفي:

يقرر الشاطبي أن الكوفيين هم النحويون الناشئون بالكوفة، وأشهرهم الكسائي علي بن حمزة القارئ، ومن أخذ عنه كيحيى بن زياد الفراء، وعلي بن مبارك الأحمر، وهشام بن معاوية الضرير، وإسحاق البغوي، وأضرابهم، وكذلك من تَبِع مذهبهم وطريقتهم، وإن لم ينشأ بالكوفة فهو كوفي نسبة إلى المذهب.

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 576، 577.
2. انظر: الراجحي، عبده: دروس في المذاهب النحوية، 1988م، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص: 90.

وقد يطلَق اسم الكوفيين أيضاً على ما هو أعم من هذا، فيدخل تحته من كان قبل الكسائي كأبي جعفر الرؤَاسي، ومعاذ بن مسلم الهراء، وأبي مسلِم مؤدب عبد الملك بن مروان، والأشهر من الإطلاقين هو الأول؛ لأن الكسائي وأصحابه هم الذين مهدوا العلم، وبثوا حكمته، وناظروا المخالفين، نظير الخليل وسيبويه، ومن والاهما[1].

وإلى مثل هذا الذي ذهب إليه الشاطبي ذهب معظم المعاصرين، فقد قال شوقي ضيف: إنما يبدأ النحو الكوفي بدءاً حقيقياً بالكسائي وتلميذه الفراء، فهما اللذان رسما صورة هذا النحو، ووضعا أسسه وأصوله، وأعداه بحذقهما وفطنتهما لتكون له خواصه التي يستقلّ بها عن النحو البصري، مرتبين لمقدماته، ومدققين في قواعده، ومتخذين له الأسباب التي ترفع بنيانه، والفراء يقوم في الكوفة مقام سيبويه في البصرة، فهو الذي أعطى المدرسة الكوفية تَشكلها النهائي إلا بعض إضافات زادها الكوفيون بعده، وفي مقدمتهم ثعلب[2].

ويقرر مهدي المخزومي أن بدء الدراسة الكوفية يؤرخ بأعمال الكسائي النحوية، أما قبل الكسائي فلم يكُن لدراسة النحو في الكوفة شأن يذكر، وما نسبه القدماء إلى أبي جعفر الرؤَاسي مبالغ فيه، وأئمة الكوفيين هم: الكسائي، مؤسس المنهج الجديد للدراسة النحوية، والفراء، الذي كان له الفضل في تنظيم الدراسة الكوفية، وتثبيت قواعدها، وأحمد بن يحيى ثعلب، وقد كان له فضل المحافظة على استمرار الدراسة الكوفية، وعند ثعلب توقف النشاط الكوفي بوصفه مزاحماً للنشاط البصري[3].

ومنهج الكوفيين قائم على أُسس منها: قياسهم على المثال الواحد؛ لأنهم إذا سمعوا لفظاً في شعر، أو نادر كلام جعلوه باباً، كأنهم كانوا يشعرون بأن ما يقوله الأعرابي أو الأعرابية إنما يمثل بيئة لُغوية، لا يصِح إغفالها[4]، وقد ألمح الشاطبي

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 192، 193.
2. انظر: ضيف، شوقي: المدارس النحوية، 1999م، دار المعارف، القاهرة، ط8، ص: 154 ـ 158.
3. انظر: المخزومي: مدرسة الكوفة، ص: 392.
4. المصدر نفسه ص: 396.

إلى هذا الأصل الذي يقوم عليه النحو الكوفي، فقال: إن النحويين لما استقروا كلام العرب ليقيموا منه قوانين يحذَى حذْوها وجدوه على قسمين: قسم سهل عليهم فيه وجه القياس، ولم يعارضه معارض لشياعه في الاستعمال، وكثرة النظائر فيه فأعملوه بإطلاق عِلماً بأن العرب كذلك كانت تفعل في قياسه.

وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس أو عارضه معارض لقلّته وكثرة ما خالفه، فهنا قالوا: إنه شاذّ، أو موقوف على السماع، أو نحو ذلك، بمعنى أنا نتّبع العرب فيما تكلموا به من ذلك، ولا نقيس غيره عليه، لا لأنه غير فصيح، بل لأنا نعلم أنها لم تقصد في ذلك القليل أن يقاس عليه.

وعلى هذا المهيع جرى النحويون في هذا، فلم يغفلوا السماع أصلاً، وإنما قالوا بالقياس عضداً لِما حصل لهم بالاستقراء، ولكن للكوفيين هنا قاعدة يبنون عليها القياس ـ مخالفة لما تقدم، وهي أنهم قد يعتبرون اللفظ الشاذ، فيقيسون عليه، ويبنون على الشعر الكلام من غير نظر إلى مقاصد العرب، ولا اعتبار لِما كثُر أو قلّ، فمن ههنا وقع الخِلاف بينهم في مسائل كثيرة.

ومن المسائل التي أعمل فيه الكوفيون هذا الأصل: جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، وكذلك مسألة تقديم التمييز على عامله، ومسألة العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، ومسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وغير ذلك من المسائل[1].

وقد كان موقف الشاطبي من هذه المسائل التي بنى فيها الكوفيون على الشذوذات هو التنكيت عليهم، وعدم موافقتهم؛ لأنهم في اعتمادهم هذا الأصل في التقعيد لم ينظروا إلى مقاصد العرب في كلامها، ولا يعد صنيع الكوفيين هذا مظهراً من مظاهر الاعتداد بالسماع، وعدم التفريط في النص الموروث، فقد جاء لدى الشاطبي في (المقاصد الشافية) جملة من المسائل التي قال بها الكوفيون دون الاعتماد على السماع، ومن هذه المسائل:

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 455 ـ 458 / 6: 94، 442 / 7: 511.

أ. أجاز الكوفيون الإتيان بـ (أجمع وجمعاء) مثنيين بعد (كلا وكلتا) قياساً، فيقولون: (جاء الزيدان كلاهما أجمعان، والهندان كلتاهما جمعاوان)، وإلى الجواز ذهب ابن خروف، ويرى الشاطبي أن العرب استغنت بـ (كلا وكلتا) عن ذلك فلم تتكلم به، وعدم السماع دليل على الاستغناء، والصحيح المنع لعـدم السماع المسوغ للقول به[1].

ب. أجاز الكوفيون والأخفش في باب (جمع التكسير) حذف ما قبل الحرف الرابع إن كان يشبه حروف الزيادة في الحقيقة أو في الصفة، فيقولون في (جحمرش): (جحارش)، وكذلك ما كان مثله، وذهب الشاطبي إلى أن هذا غير صحيح؛ إذ لا سماع معهم، والقياس يأبى ذلك؛ لأن ميم (جحمرش) ليست بطرف، ولا تلي الطرف، والتغيير إنما يلحق الطرف أو ما يليه[2].

وأكثر ما يعيب طريقة الكوفيين في القياس أنها قد توقع في الفوضى والاضطراب في ظواهر اللغة؛ لأن شرط كل لغة أن تكون لها ظواهر مطردة منسجمة موحدة، فلو أننا جوزنا في الظاهرة الواحدة أكثر من وجه، ولو أننا سمحنا باستخدام التعبير لمجرد وجود مثال واحد قد يكون من بقايا لهجات قديمة أو لثغة أو ضرورة أو نحوها لما أصبح للغة قيود وقواعد.

وعلى هذا فمن الخير أن نتّبع طريق البصريين في وضع القواعد دفعاً للفوضى والاضطراب[3]، ولكن بدون لجوء إلى تأويل وتقدير، وبدون تحكيم للمنطق

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 5: 21 ـ 25.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 7: 223. وهذا التعليل الذي ذكره الشاطبي منقول عن سيبويه، فقد قال: ولا يجوز في (جحمرش) حذف الميم، وإن كانت تُزاد؛ لأنه لا يستنكر أن يكون بعد الميم حرف ينتهى إليه في التحقير كما كان ذلك في (جعيفر)، وإنما يستنكر أن يجاوز إلى الخامس، فهو لا يزال في سهولة حتى يبلغَ الخامس ثم يرتدع، فإنما حذف الذي ارتَدع عنده حيث أشبه حروف الزوائد؛ لأنه منتهى التحقير، وهو الذي يمنَع المجاوزة". انظر: سيبويه: الكتاب 3: 448، 449.
3. لقد ذهب مصطفى السقا إلى أن المذهب البصري في قياسه العارم، إجحاف شديد بكلام الفئات القليلة من العرب الفصحاء، وفيه إهدار لكلام القبائل المخالفة لحكم القياس على الأفشى والأكثر في كلام العرب، والذي آثره الكوفيون في منهجهم هذا أقرب إلى طبيعة اللغة من المذهب البصري، وتابعه في ذلك تلميذه مهدي المخزومي الذي يرى أنه ليس مما يعاب به النحو الكوفي أن قياسه كان مشوشاً، غير واضح المعالم، ولا مطرداً ولا منسجماً في أجزائه؛ لأن القياس طارئ دخيل ناءت هذه الدراسة بتطفله، وكان على الأولين

والقياس النظري، ومع الاقتصار على اللغة النموذجية الأدبية المشتركة، أما في متن الكلمات وفي الجموع والمصادر والمشتقات وأمثالها مما يتعلق بصوغ الألفاظ وبناء هياكلها ومادتها الأصلية، فنتبع طريق الكوفيين، ونرجع إلى القياس بمعناه العام الذي يبيح لنا محاكاة الكلام العربي الفصيح مهما كان قائله[1].

على أنه ينبغي أن نعرف أن المدرسة البصرية حين نحت الشواذ عن قواعدها لم تحذفها ولم تُسقطها، بل أثبتتها أو على الأقل أثبتت جمهورها، نافذة في كثير منها إلى تأويلها، حتى تُنحي عن قواعدها ما قد يتبادر إلى بعض الأذهان من أن خللاً يشوبها.

ولعلنا بذلك نستطيع أن نتعرف السر في أن نحو المدرسة البصرية هو الذي ظل مسيطراً على المدارس النحوية التالية، وعلى جميع الأجيال العربية التي جاءت من بعدهم؛ لأن قواعدهم هي القواعد المطردة مع الفصحى، ونقصد الكثير منها الذي استُخرجت منه تلك القواعد استخراجاً مصفّى مروقاً أروع ما يكون الترويق والتصفية[2].

ويذهب معظم الباحثين إلى أن الكوفيين أهل شعر ورواية لم يلتفتوا كثيراً إلى قوانين المنطق والأقيسة العقلية، بخلاف البصريين الذين أطلقوا لعقلهم العنان، وبرعوا في استخدام المنطق ولجأوا أحياناً إلى النظر المجرد[3]، ولست اتفق مع

أن يدركوا هذه الحقيقة، وأن يجنبوا هذه الدراسة ما من شأنه أن يتحكم فيها، ويفسدها، ولكنهم إنصافاً لجهودهم اجتهدوا فخانهم الصواب!. انظر: السقا: نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين، ص: 99، 100 ؛ المخزومي: مدرسة الكوفة، ص: 411.

1. انظر: ضيف: المدارس النحوية، ص: 161 ـ 163 ؛ أنيس: من أسرار اللغة، ص: 13 ؛ عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص: 132.
2. انظر: ضيف: المدارس النحوية، ص: 162. ولست أريد هنا أن ألقي باللائمة على الكوفيين فهناك كثير من الباحثين من قد تعصب لمذهبهم على نحو ما رأينا عند السقا والمخزومي، وكذلك فعل عبده الراجحي الذي يرى أن كثيراً مما ذهب إليه الكوفيون أقرب إلى واقع اللغة مما ذهب إليه البصريون، فقد كانت السمة الغالبة على النحويين الكوفيين أنهم درسوا المادة اللغوية على أساس وصفي، أي بطريقة تقريرية تبتعد عن التعليل الفلسفي، والمنهج الوصفي هو أساس الدرس النحوي. انظر: الراجحي: دروس في المذاهب النحوية، ص: 90.
3. انظر: المخزومي: مدرسة الكوفة، ص: 396 ؛ عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص: 126.

هؤلاء الباحثين، فقد خضع الكوفيون ـ مثل البصريين ـ لأساليب المنطق والفلسفة، وما تجره من تأويلات في كثير من مباحثهم، وقد نقل الشاطبي بعضاً من هذه الأمثلة، وذلك نحو:

أ. ذهب البصريون إلى أن اسم الفاعل جارٍ مجرى الفعل في العمل قياساً، وكذلك ينبغي أن تكون صيغ المبالغة والتكثير، وقد ذهب الكوفيون إلى أن أمثلة المبالغة غير عاملة، وإن ما انتصب بعدها فعلى إضمار فعل، فقولك: (هذا ضروب زيداً) على تقدير: (هذا ضروب يضرب زيداً).

وذهب الشاطبي إلى أن الصواب صحة الإعمال كما ذهب إليه البصريون؛ لوجوده نظماً ونثراً، وما زعمه الكوفيون من الإضمار لا يثبت مع قاعدة (الحمل على الظاهر)؛ إذ لا يصح أن يدعى الإضمار إلا لموجب يضطر إليه، ولا موجب لذلك هنا، فكان القول بإعماله حقيقة، وهو الصحيح[1].

ب. ذهب الكوفيون إلى إعراب (أي) الموصولة مطلقاً، ولم يحكموا ببنائها البتة في موضع من المواضع؛ ولهذا منعوا ضم (أي) على الإطلاق إلا في موضع الرفع حذفوا العائد من الصلة أم لا، وذلك أنهم لم يسمعوا البناء فيها، وإن حذف المبتدأ من صلتها، وأيد ذلك ما روي عن الجرمي قال: خرجت من الخندق ـ يعني خندق البصرة ـ حتى صرتُ إلى مكة لم أسمع أحداً يقول: (اضرب أيهم أفضلُ)، بل كلهم ينصب.

وأما قوله تعالى[2]: {ثُم لَنَنْزِعن مِن كُل شِيعةٍ أَيهم أَشَد علَى الرحمن عِتِيا}، فتأولوه على ما يوجب رفع (أيهم) بالابتداء و(أشد) خبره، فقد قال الكسائي والفراء إن (لَنَنْزِعن) مكتفية بـ(مِن)، كقوله: (قتلتُ مِن كُلٍّ قبيلة، وأكلت مِن كُل طعام)، ولا تذكر منصوباً اكتفاء بالمجرور، وجاء قوله (أيهم أشد) مبتدأ وخبراً، وقد قيل: إن الطالب لـ(أيهم) قوله: (شيعة)؛ لِما فيه من معنى الفعل، وكأن المعنى: (من كلّ

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 4: 287.
2. سورة مريم، آية: 69.

قوم شايعوا لينظروا أيهم أشد)؛ لأن المشايعة في (أيهم أشد) تقتضي النظر الذي يعلّق فعله عن الاستفهام.

وذهب الشاطبي إلى أن هذا كله تكلف من الكوفيين، والذي يرد عليهم أمران: الأول: حكاية سيبويه الضم عن العرب؛ لأنه قال: وسألته (الخليل) عن قولهم: (اضرب أيهم أفضلُ)، وأجابه بالحكاية، وذلك دليل على أنه من كلامهم، وقال أيضاً، ومن قال: (امرر على أيهم أفضلُ) قال: (امرر بأيهم أفضلُ)، والثاني: أنه إن تأتى للكوفيين التأويل في الآية على ظهور التعسف في ذلك، فلا يتأتى لهم مع حرف الجر، كالمثال الذي حكاه سيبويه آنفاً، وقاس عليه، وأيضاً ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان بن وعلة أنه أنشد[1]:

إذا ما أتَيتَ بني مالكٍ   فَسلم على أيهم أفْضلُ[2]

ولهذا فإنه لا يصح التعميم بأن الكوفيين يمعِنون في التتبع اللغوي، ويستبعدون أساليب المنطق، ويجافُون التأويلات التي يخالفها الواقع، ومعنى ذلك ـ كما يقول شوقي ضيف ـ أنه ينبغي أن نحذر من مبالغات المتشيعين للكوفيين حين يزعمون أنهم يبنون قياسهم دائماً على السماع، فقد كانوا يجافونه أحياناً، ويضربون عنه صفحاً مهتدين بالمنطق العقلي الخالص[3].

وبناء على هذا يمكن القول: إن ما يسمى بالنحو الكوفي رغم اختلافه في بعض المصطلحات[4]، والتعليل مع النظرية البصرية، إلا أنه لا يقوم على نظرية

1. انظر: الشيباني، أبو عمرو إسحاق بن مرار (ت: 206هـ): كتاب الجيم، 1974م، تحقيق: إبراهيم الأبياري وعبد العليم الطحاوي وعبد الكريم العزباوي، الهيئة العامة، القاهرة، 2: 264 ؛ سيبويه: الكتاب 1: 398 ؛ الأنباري: الإنصاف 2: 715 ؛ البغدادي: خزانة الأدب 6: 61.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 499 ـ 512.
3. انظر: ضيف: المدارس النحوية، ص: 165، وشوقي ضيف هنا يعرض بما خُلص إليه مهدي المخزومي في كتابه: مدرسة الكوفة، ص: 396.
4. هناك خلاف واضح وظاهر في المصطلحات النحوية بين البصرة والكوفة، ولكن هذا الخلاف لا يؤدي إلى القول بوجود مدرسة كوفية مستقلة عن النظرية البصرية، فالمصطلحات في نهاية الأمر هي الجانب السطحي من النظرية العلمية، وليست الجانب الأصيل فيها. انظر: خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص: 44.

لغوية جديدة تقف أمام نظرية البصرة، وإنما أقصى ما يمكن قوله صدد هذا إن النحو الكوفي ـ كما يرى (فايل) ناشر كتاب الإنصاف أول مرة ـ ما هو إلا تطوير في إطار النظرية البصرية، وقد يصادف صنع الكوفيين بعض المبادئ الوصفية التي ينادي بها علماء اللغة الآن، وقد يقال إن الكوفيين أقرب في درسهم للعربية إلى طبيعة الظاهرة اللغوية والمنهج العلمي في درسها، ولكن ذلك كله لا يقوم على نظرية لغوية مختلفة عن النظرية البصرية[1].

وإن كان الباحث قد ألمح سابقاً إلى أن الشاطبي قد انساق مع البصريين متابعاً لهم في كثير من المسائل، إلا أن هذا النهج لا يطرد لديه تمام الاطراد، فهناك مسائل، وهي قليلة العدد لا تكاد تُذكر قد وافق فيها الكوفيين[2]، ومن ذلك: القول في تقديم خبر (ليس) عليها[3]، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، وإلى هذا ذهب ابن مالك، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها كما يجوز تقديم خبر (كان) عليها.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن (ليس) فعل غير متصرف، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف، كما أُجريت (كان) مجراه؛ لأن (كان) فعل متصرف في معموله، و(ليس) غير متصرف، فلا يتصرف في معموله، كـ (عسى) و(نِعم) و(بِئْس)، وفعل التعجب، وأيضاً فإن (ليس) أشبه شيء بـ (ما) في المعنى والعمل، وإذا كان كذلك، وكانت (ما) لا يصح تقدم خبرها عليها، فمن الواجب أن تكون (ليس) أُختها كذلك، وأيضاً لما أشبهت (ليس) ما له صدر الكلام ـ وذلك (ما) ـ كان من الواجب أن يحكم عليه بالصدرية.

وذهب البصريون إلى أن الدليل قد قام على أن (ليس) فعل، وإذا ثبت أنها فعل ـ والأصل في العمل للأفعال ـ فالعمل لها بحق الأصل، وإذا كان كذلك،

1. انظر: ضيف: المدارس النحوية، ص: 155 ؛ خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص: 45.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 161، 400 / 2: 177، 540.
3. انظر: الأنباري: الإنصاف (مسألة رقم: 18) 1: 160 ـ 164.

فينبغي أن تتصرف في معمولاتها كسائر الأفعال، وإن فاتها تصرف الأفعال، فقد وجد فيها وجهان من التصرف، أحدهما: التصرف المعنوي، وهو صحة تقييد خبرها بالماضي وغيره، والثاني: أنها تعمل في المعرفة والنكرة، والظاهر والمضمر، وهذا تصرف صحيح.

وذهب الشاطبي إلى أن الجواب عن مقالة البصريين هو أن كون (ليس) فعلاً يدل على جواز إعمالها عمل الأفعال، ولا يدل على تصرف في معموله بالتقديم، بل الذي يدل على ذلك تصرفه في نفسه، وقد علم أن (ليس) غير متصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله، فنحن أعملنا فيه الدليلين، فأثبتنا له أصل العمل لوجود أصل الفعلية، وسلبناه وصف العمل ـ وهو التقديم ـ لفقد وصف الفعلية ـ وهو التصرف ـ فاعتبرنا الأصل بالأصل، والوصف بالوصف.

والدليل على ما قلناه وجود ذلك استقراء، فإن الأفعال المتصرفة ثبت لها أصل العمل لما ثبت لها أصل الفعلية، وثبت لها وصف العمل ـ وهو التصرف ـ بالتقديم لما ثبت لها وصف الفعلية...، وما ذكر من أوصاف التصرف لا يخرجها عن عدم التصرف الذي هو المعتبر، وهو اختلاف الأبنية لاختلاف الأزمنة، وبعد ذلك يقرر الشاطبي أن الذي ظهر من هذا أن الأصح ما ذهب إليه الكوفيون وابن مالك[1].

ومما سبق يظهر لنا أن موافقات الشاطبي للكوفيين كانت قليلة، وقد كان في غالب عرضه للمسائل الخلافية يؤيد البصريين، وقد وقف الباحث على جملة من المسائل التي خالف فيها الشاطبي الكوفيين منتصراً بذلك للبصريين[2]، ومن هذه المسائل:

أ. اختلف النحويون في العامل في الظرف والمجرور الواقعين خبراً، فذهب البصريون وابن مالك إلى أن العامل فيهما معنى الكون والاستقرار، وذهب

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 170 ـ 177.
2. المصدر نفسه 1: 102، 165، 177، 501، 646 / 2: 10، 137، 166 ـ 168، 177، 218، 308، 345، 476، 545، 546، 584، 590 / 3: 295، 359، 471، 506، 576 / 4: 218، 287، 439 / 5: 25، 63، 65، 292، 362، 420، 426 / 6: 32، 36، 108 / 7: 223.

الكوفيون إلى أن العامل فيهما هو المخالفة، ومعنى المخالفة أنك إذا قلت: (زيد أخوك)، فالثاني هو الأول، وكل واحد منهما يرفع الآخر، فإذا خالفه، وكان غيره انتصب بذلك المعنى.

وقد وافق الشاطبي البصريين وابن مالك، وذهب إلى أن الرد على مذهب الكوفيين من أوجه أربعة: أحدها: أن المخالفة بين المتباينين نسبتها إلى كل واحد منهما نسبة واحدة، وإذا كان كذلك، فإعمالها في أحدهما دون الآخر ترجيح من غير مرجح، والثاني: أن المخالفة بين الجزأين هي محققة في مواضع كثيرة، ولم تُعمل فيهما باتفاق، نحو: (أبو يوسف أبو حنيفة)، و(زيد زهير)، و(نهارك صائم)، فلو صحت المخالفة للعمل في الظرف المذكور لعملت في هذه الأخبار ونحوها لتحقق المخالفة فيها، والثالث: أن المخالفة معنى لا يختص بالأسماء، فلا يصح أن تكون عاملة؛ لأن العامل لا يكون غير مختص، هذا إذا كان العامل لفظاً، مع أنه أقوى من المعنى، فالمعنى إذا عَدِم الاختصاص أحق بعدم العمل لضعفه، والرابع: أنها لو كانت صالحة للعمل لزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل في الظرف عند تأخره؛ لأن فيه عندهم عائداً هو رافع المبتدأ، مع بعده بالتقدم، فإعمال ذلك العائد في الظرف لقربه منه أحق، وإذا بطل مذهب الكوفيين لم يبق ما ينسب إليه العمل إلا شيء يقدر، وهو معنى الكون والاستقرار، فوجب أن يكون هو العامل[1].

ب. ذهب الكوفيون إلى أن (ليس) تجيء حرف عطف، فيقولون: (قام زيد ليس عمرو)، بمعنى: (لا عمرو)، محتجين بنحو قول لبيد[2]:

وإذا أُقرِضتَ قرضاً فاجزِهِ　　　　إنما يجزي الفَتَى لَيس الجملْ

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 7 ـ 10.

2. انظر: العامري، لبيد بن ربيعة (ت: 661م): ديوانه، دار صادر، بيروت، ص: 141 ؛ سيبويه: الكتاب 2: 333 ؛ المبرد: المقتضب 4: 410 ؛ البغدادي: خزانة الأدب 9: 296. وقد جاءت روايته في الديوان: (فإذا جوزيتَ...). الفتى: السيد الكريم، والجمل: الجاهل، أو لعله يعني أن الذي يعنى بمقارضة المعروف هو الإنسان لا الحيوان.

ويرى الشاطبي أن ذلك لا حجة فيه؛ لأنه على حذف خبر (ليس)، وإذا اتّجه هذا لم يبقَ لهم متعلق، ولا يجوز الخروج عما ثبت إلى ما لم يثبت؛ لأنه تحكم بغير دليل[1].

ج. ذهب الكوفيون إلى أن اللام التي تلازم خبر (إن) المخففة هي بمعنى (إلا) بناء على أن (إن) هي النافية[2]، ويرى الشاطبي أن قول الكوفيين مجرد دعوى لا دليل عليها، ولو كان كما قالوا لصح وقوعها حيث تقع (إلا) بعد كلّ نفي، فكنت تقول: (ما زيد لَقائم)، بمعنى: (ما زيد إلا قائم)، وفي امتناع ذلك دليل على أن الأمر ليس كما زعموا[3].

3.3 المذهب البغدادي:

بعد القرن الثالث الهجري نافست أقطار ومدن أخرى البصرةَ والكوفةَ في الدراسة النحوية، وكان أشهرها بغداد ومصر والمغرب والأندلس، وأهم ما يميز هذه المرحلة أنها كانت مرحلة خفّت فيها حدة التنافس والتعصب، وظهر جيل من العلماء لم يتحيز لعالم دون آخر، وأول من فعل ذلك البغداديون، وقد اتجه رجال هذه الفترة إلى عرض المذهبين السابقين وانتقادهما، واختيار ما يبدو مناسباً منهما، بالإضافة إلى زيادات قليلة من القواعد تولدت لهم من اجتهادهم قياساً وسماعاً[4].

وقد ألمح الشاطبي إلى ذلك، ورأى أن النحويين ليسوا بمنحصرين في البصريين والكوفيين، ولكنه يذهب إلى أن غيرهما من المذاهب الأخرى يرجع إليهما غالباً؛ لأنهما اللذان تجردا لضبط كلام العرب من بين سائر الناس، فهما المنفردان فيه بالتقدم[5]، وهما اللذان شهدا في أول نشوئهما التدوين اللغوي، ورحلات العلماء إلى البوادي، وشهدا اللغة العربية ـ وهي لا تزال تحتفظ بنقائها

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 5: 63.
2. الأنباري: الإنصاف (مسألة رقم: 24) 1: 196.
3. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 389.
4. انظر: عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص: 115.
5. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 193.

وقوتها وحيويتها ـ أما المذاهب الأخرى، فحسبها أنها مدينة لهذين المذهبين في تكوينها، ولأعمال رجال المدرستين فيما نُسِب إليهما من أعمال[1].

وأول من خَلَط بين المذهبين البصري والكوفي هم نُحاة بغداد، فقد اتّبعوا في القرن الرابع الهجري نهجاً جديداً في دراساتهم ومصنفاتهم النحوية، يقوم على الانتخاب من آراء المذهبين، وكان من أهم ما هيأ لهذا الاتجاه الجديد أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرد وثعلب، وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء المذهبين، ويعنى بالتعمق في مصنفات أصحابهما والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة، وكان من هذا الجيل من يغلب عليه الميل إلى الآراء الكوفية، ومن يغلب عليه الميل إلى الآراء البصرية[2].

ويمثل هذا المذهب طائفة من العلماء، كان من أشهرهم ابن قتيبة عبد ا بن مسلم (ت: 276هـ)، وأبو حنيفة الدينوري (ت: 290هـ)، وابن كيسان (ت: 299هـ)، والزجاجي (ت: 337هـ)، وأبو علي الفارسي (ت: 377هـ)، وابن جني (ت: 392هـ).

ولم يكن المذهب البغدادي جديداً من حيث الأسس أو طرائق الاستنتاج، ولكنه منهج ينبني على الانتقاء من المدرستين البصرية والكوفية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أصحاب هذا المذهب لم يحتفلوا بوضع أساس للانتخاب والانتقاء من المذهبين، ولا جمعوا مسائلهم في ديوان معين يرجعون إليه، ولذلك شك بعض الباحثين المعاصرين في وجوده؛ لعدم وجود منهج أو قواعد ثابتة له[3].

والمسائل الخلافية بين المذهب البغدادي وغيره من المذاهب الأخرى في (المقاصد الشافية) لا تكاد تُذكر إذا ما قيست بمسائل الخلاف بين البصريين

---

1. انظر: المخزومي: مدرسة الكوفة، ص: 408.
2. انظر: ضيف: المدارس النحوية، ص: 245.
3. انظر: السقا: نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين، ص: 102 ؛ ناصف، علي النجدي: "نقد كتاب (المدارس النحوية) لشوقي ضيف"، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، الجزء 22، ص: 181 ؛ شلبي: أبو علي الفارسي، ص: 106، 445 ؛ الجنابي، طارق عبد عون: ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه، 1973م، مطبعة أسعد، بغداد، ص: 16 ؛ الخثران، عبد ا بن حمد: مراحل تطور الدرس النحوي، 1993م، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص: 156 ـ 158.

والكوفيين[1]، وهذا الأمر لا يختص بكتاب الشاطبي (المقاصد الشافية) وحده، وإنما ينطبق على التراث النحوي عامة؛ إذ ليست هنالك مصنفات متخصصة قامت برصد مسائل الخلاف بين البغداديين وغيرهم من نحاة العربية على نحو ما وجد للبصريين والكوفيين، ويغلب على مسائل الخلاف في (المقاصد الشافية) أن تكون بين البغداديين والبصريين، وقد كان الشاطبي في أغلب الأحيان ينتصر للبصريين، ويؤيد رأيهم.

ومن هذه المسائل التي عرض فيها الشاطبي لمذهب البغداديين: الاختلاف في (ليس) هل هي فعل أم حرف؟ فقد ذهب البصريون إلى أنها فعل اعتباراً بجريان أحكام الأفعال عليها، ومن جملتها الاتصال بضمير الرفع البارز[2]، وقد خالف البغداديون في ذلك، وتبعهم طائفة من أهل النظر من البصريين[3]، فعدوها في الحروف لموافقتها في المعنى، وقد ذهب إلى هذا الرأي ابن السراج وتلميذه أبو علي الفارسي وغيرهما، قال أبو علي في (الحلبيات): ومما يدلك على أنها ليست كالأفعال أنه قد جاء في الشعر (ليسي) بلا نون متصلة بعلامة ضمير المتكلم، وذلك قول رؤبة[4]:

عددتُ قَومي كعديد الطيس   قد ذَهب القوم الكِرام لَيسِي

ثم قال: ولم نعلمهم حذفوها من فعل في اختيار ولا ضرورة، إلا أن تكون في تضعيف، فحذفهم له من (ليس) كحذفهم له من (ليت) دلالة على أنه جارٍ عندهم مجرى ما ليس بفعل، كما أن (ليت) كذلك.

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 52، 170، 435، 568 / 2: 150، 151، 171، 370، 418 / 3: 709 / 4: 218، 309 / 7: 40 / 8: 347، 348 / 9: 224، 426.
2. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 57.
3. انظر: ابن هشام، جمال الدين بن يوسف (ت:761هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, 2003م، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية, بيروت، 1: 325. وذكر ابن هشام أنهم قد أثبتوا هذا المذهب للكوفيين أو البغداديين على خلاف بين النقَلة.
4. رؤبة بن العجاج (ت:145هـ)، ديوانه، 1980م، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 175 ؛ السيوطي: شرح شواهد المغني 1: 488 ؛ البغدادي: خزانة الأدب 5: 324.

ومما يدل على أنه ليس بفعل على الحقيقة كـ(كان) وأخواتها، أن هذه الأمثلة إنما صيغت لتدل على الماضي والحاضر أو الآتي، فلما خلت (ليس) من أن تكون دالة على قسم من هذه الأقسام على حد ما تدل عليه هذه الأمثلة ثبت أنها ليست مثلها، وإذا لم تكن مثلها كانت دلالتها على نفي الحال كدلالة (ما) التي لا إشكال أنها حرف.

وإذا لم يكن في (ليس) دلالة على ضربٍ من هذه الضروب الثلاثة، ثبت أنها ليست بفعل على الحقيقة، وإنما أجروها مجرى الأفعال في اللفظ، كما أجروا (ما) مجراها، وكما أجروا (إن) وأخواتها مجراها[1].

وقد ذهب الشاطبي إلى موافقة البصريين اعتباراً بجريان أحكام الأفعال عليها؛ فكل ما لحقه ضمير الرفع البارز فهو فعل؛ لأنك تقول: (لستُ) و(لستَ) و(لستِ)...[2].

4.3 المذهب الأندلسي:

كانت الأندلس على صلة وثيقة بالمشرق العربي، فانتقلت إليها علوم المشرق من شريعة ورياضيات وفلسفة وآداب[3]، وكان النحو من بين تلك العلوم، وقد بدأ

---

1. انظر: الفارسي، الحسن بن أحمد (ت:377هـ): المسائل الحلبيات، 1987م، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ص: 221 ـ 223.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 52، 53 / 2: 150، 171.
3. لقد اتّبع أهلُ الأندلس المشارقةَ في مجال العلوم والآداب اتباعاً كاملاً حذْو القُذة بالقُذة، وقد برم بعض علماء الأندلس في القرن السادس الهجري وما تلاه من طبيعة هذه العلاقة، ومن هؤلاء ابن بسام الشنتريني (ت: 542هـ) الذي يقول: "إن أهل هذا الأفق (الأندلس) أبوا إلا متابعة أهل الشرق، يرجِعون إلى أخْبارهم المعتادة، رجوع الحديث إلى قتَادة؛ حتى لو نعق بتلك الآفاق غُراب، أو طَن بأقصى الشام والعراق ذُباب، لَجثوا على هذا صنماً، وتلوا ذلك كتاباً محكماً، ... فغاظني منهم ذلك، وأنِفتُ مما هنالك، وأخذتُ نفسي بجمع ما وجدتُ من حسنات دهري، وتتبع محاسن أهل بلَدي وعصري، غَيرة لهذا الأفق الغريب أن تعود بدوره أهِلّة، وتُصبح بِحاره ثِماداً مضمحِلة؛ مع كثرة أدبائه، ووفُور علمائه، وقديماً ضيعوا العلم وأهله، ويا رب محسن مات إحسانُه قَبله، وليت شعري من قَصر العِلم على بعض الزمان، وخَص أهل المشرق بالإحسان؟". انظر: الشنتريني، علي بن بسام (ت: 542هـ): الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، 1979م، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1: 12.

النحو في الأندلس كما بدأ في المشرق عبارة عن قطعة مختارة فيها لفظ غريب يشرح، ومشكلة نحوية توضح، على النحو الذي نراه في (أمالي القالي)، ثم ألّفوا نحواً في مسائل جزئية، كما فعل أبو علي القالي نفسه في (فعلت وأفعلت)، وكما فعل ابن القوطية في كتابه (الأفعال).

ولما انتقل إلى الأندلس كتابا الكسائي وسيبويه، ألف الأندلسيون في النحو من حيث هو كلّ يشمل جميع الأبواب، ومن هنا يتضح أن النحو الأندلسي قد مر بالخطوات نفسها التي مر بها النحو في المشرق[1].

وقد ذهب المقري إلى أن النحو الأندلسي في نهاية من علو الطبقة، حتى إنهم في هذا العصر (القرن السابع) فيه كأصحاب عصر الخليل وسيبويه، لا يزداد مع هرم الزمان إلا جدةً، وهم كثيرو البحث فيه وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه، وكل عالم في أي علم لا يكون متمكناً من علم النحو ـ بحيث لا تخفى عليه الدقائق ـ فليس عندهم بمستحق للتمييز، ولا سالم من الازدراء[2].

وقد تلقى نحاة الأندلس قواعد اللغة العربية بمذاهبها الثلاثة: البصري والكوفي والبغدادي، عن طريق النحاة المهاجرين، ومعظمهم جاءوا من بغداد، وقد عدلوا عن بعض آراء المشارقة في النحو، وخالفوهم في منهاج تعليمه وتدوينه، واستدركوا عليهم مسائل فاتتهم، وإذا هم ينتهجون نهج البغداديين من الاختيار من آراء نحاة الكوفة والبصرة، ويضيفون إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين، وبذلك

---

1. انظر: الأفغاني، سعيد: من تاريخ النحو، 1978م، دار الفكر، بيروت، ط2، ص: 96 ؛ الهيتي: خصائص مذهب الأندلس النحوي، ص: 38، 39 ؛ الراجحي: دروس في المذاهب النحوية، ص: 216.
2. انظر: المقري، أحمد بن محمد (ت: 1041هـ): نفح الطيب من غُصن الأندلس الرطيب، 1997م، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط2، 1: 221، 222. ويشير المقري في نفس الموضع إلى أن كلام أهل الأندلس الشائع في الخواص والعوام كثير الانحراف عما تقتضيه أوضاع العربية، حتى لو أن شخصاً من العرب سمع كلام الشلوبيني أبي علي المشار إليه بعلم النحو في عصرنا الذي غربت تصانيفه وشرقت وهو يقرئ درسه لضحك بملء فيه من شدة التحريف الذي في لسانه؛ والخاص منهم إذا تكلم بالإعراب وأخذ يجري على قوانين النحو استثقلوه واستبردوه، ولكن ذلك مراعى عندهم في القراءات والمخاطبات بالرسائل.

استحدثوا مذهباً رابعاً عرف بمذهب المغاربة أو الأندلسيين، ظهرت مبادئه من أوائل القرن الخامس الهجري، الذي يعد بحق فجر النهضة النحوية في هذه البلاد[1].

ومن الباحثين الذين تحمسوا لوجود مدرسة أندلسية في النحو علال الفاسي الذي يرى أن استمرار المغاربة في اختياراتهم الكوفية مع اتصالهم بالمذهب البصري قد كون لهم ما يمكن أن يسمى مذهباً رابعاً، إذا اعتُبرت اختيارات البغداديين مذهباً ثالثاً.

ويذهب علال الفاسي إلى أن الحديث عن المدرسة الأندلسية المغربية لا يرمي إلى ادعاء وجودها قبل ابن حزم (ت: 456هـ) وانتشار المذهب الظاهري في الأندلس والمغرب، فالثورة الظاهرية على المذهب المالكي في الفقه زمن ابن حزم صاحبتها فيما يظهر ثورة ظـاهرية علـى المدارس النحوية تزعمها ابن مضاء.

وقد اتجهت محاولة ابن مضاء إلى استكناه الرأي الذي عبر عنه ابن حزم على نحو ينبع بنحو ظاهري مستقر، وقد لا يكون ابن مضاء نجح كل النجاح، ولكنه على كل حال فتح باب العمل على تعديل النحو بكيفية ايجابية، أو فتح باب الاجتهاد في النحو للتقدم به إلى الأمام، ومن العبث أن يقال إن هذه المحاولات لا شيء؛ لأن ابن مضاء لم يوفّق في بعض ادعاءاته، فالنظرية لا تخرج كاملة من أول مرة، ولذلك نجد ابن مضاء الموحدي الظاهري ينصح النحاة ولا سيما البصريين أن يغيروا منهجهم في دراسة النحو[2].

وقد سار محمد حجي في نفس الاتجاه مثبتاً وجود مدرسة أندلسية نحوية لها سماتها الخاصة، فهو يرى أن علماء المغرب والأندلس قد نظروا في مسائل الخلاف، فتعرفوا على آراء مختاف الفِرق، ونظروا بخاصة في القضايا التي أخذت على البصريين، فأثبتوا منها، وأبطلوا، وانتقدوا بعض آراء البصريين، ومسائل من

---

1. انظر: الطنطاوي: نشأة النحو، ص: 130 ؛ ضيف: المدارس النحوية، ص: 292 ؛ حجازي: علم اللغة العربية، ص: 90.
2. انظر: الفاسي، علال: "سيبويه والمدرسة الأندلسية المغربية في النحو"، اللسان العربي ملف كامل بعنوان: (ذكرى سيبويه)، المجلد الثاني عشر، الجزء الأول، سنة 1975م، ص: 80، 81.

كتاب سيبويه نفسه، وخرجوا بمدرسة جديدة، هي المدرسة المغربية الأندلسية التي تحدث عنها ابن خلدون في غير ما موضع من المقدمة[1].

ومن الباحثين الذين نفوا وجود مدرسة نحوية أندلسية، وقوضوا بنيانها سعيد الأفغاني، فهو يرى أنه ليس لآراء الأندلسيين سمات مدرسة خاصة، ولا يخطئ دارس مطولات النحو أن يقع على آراء لأندلسيين في جزئيات نحوية، فأسماء ابن خروف (ت: 609هـ)، والشلوبيني (ت: 645هـ)، وابن عصفور (ت: 663هـ)، وابن الضائع (ت: 680هـ) تُذكر بين أسماء النحاة المشارقة حين عرض الآراء في الخلاف، إلا أن متصفحها لا يجد فيها ما يميزها من غيرها من التخريجات المختلفة المعروضة في القضية الواحدة.

ويقول سعيد الأفغاني: وددت لو تضافر بعد ابن حزم نحاة حاولوا أن يتركوا لنا مخططاً كاملاً لنحو ظاهري لا قياس فيه ولا تعليل، كما فعل هو حين استطاع أن ينفي عن الشريعة القياس والتعليل، فترك تُراثاً ضخماً لمذهب متماسك متين وفق فيه إلى حد بعيد، ولو حاول أحد من النحاة الأندلسيين البناء على الأساس الذي ألقاه ابن حزم لصح ـ مع شيء غير قليل من التسامح والتجوز ـ أن يكون من ذلك مذهب أندلسي إلى حد ما[2].

وقد كان من الممكن أن نُطلق فعلاً على الأندلس اسم المدرسة النحوية لو أن نظرية ابن مضاء القرطبي (ت: 592هـ) ـ التي وضع أصولها في كتابه (الرد على النحاة) ـ وجدت صدى فيما كتبه علماء اللغة والنحو من بعده، ولكنها وقفت عند حدود الدعوة إلى إعادة النظر فيما وضعته البصرة من أصول نحوية ومبادئ تحليلية دون أن يؤمن بها أحد أو يدافع عنها[3].

---

1. انظر: حجي، محمد: "كتاب سيبويه في المغرب والأندلس"، اللسان العربي ملف كامل بعنوان: (ذكرى سيبويه)، المجلد الثاني عشر، الجزء الأول، سنة 1975م، ص: 87.
2. انظر: الأفغاني، سعيد: "هل في النحو مذهب أندلسي؟"، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد، المجلد السابع والثامن، سنة 1959م ـ 1960م، ص: 75 ـ 84.
3. انظر: خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص: 43.

ومعظم الباحثين الذين أرخوا للنحو الأندلسي يرون أن أكثر الآفاق الإسلامية أخذاً بالمذهب الكوفي منذ نشأته، أفق الأندلس، ويذهبون إلى أن أول نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق لكلمة نحوي، هو جودي بن عثمان الموروري (ت: 198هـ) الذي رحل إلى المشرق، وتتلمذ للكسائي والفراء، وهو أول من أدخل إلى موطنه كتب الكوفيين[1]، ولهذا فإن الأندلس تأخرت في عنايتها بالنحو البصري، وصبت عنايتها أولاً على النحو الكوفي مقتدية بنحويها الأول جودي بن عثمان، وقد ظلت تُعنى بالنحو الكوفي بجانب عنايتها بالنحو البصري، على أنه يمكن القول بأن إقبال الأندلسيين على كتاب سيبويه لم يمح من أذهانهم المذهب الكوفي جملة[2].

ويذهب علال الفاسي إلى أبعد من ذلك، فيرى أن المغاربة وفي مقدمتهم الأندلسيون قد عرفوا نحو الكوفة قبل أن يعرفوا نحو البصرة، والمدرسة الجديدة للنحو في الأندلس والمغرب قامت في مهد كوفي، وضداً على النحو البصري الذي لم يكُن شائعاً في الأندلس والمغرب، ولا يزال إلى اليوم، بل العكس هو الصحيح؛ إذ إن النحو الكوفي هو الشائع، والمغاربة كوفيون من جهة المدرسة النحوية[3].

ويجب ألا تُلقى مثل هذه الأقوال على عواهنها في التأريخ لنشأة النحو الأندلسي، وتحديد ملامحه العامة والصبغة المذهبية التي اتسم بها، فجدير بمثل هذه الأقوال ألا تصدر إلا بعد الاطلاع على تراث النحو الأندلسي ـ المخطوط والمطبوع ـ على مر العصور، وبعد ذلك يتم تقرير مثل هذه الحقائق.

وقد وقف الباحث على نص هام للشاطبي، ينفي كُل ما قيل عن ميل النحو الأندلسي للمذهب الكوفي، وذلك قوله: "مذاهب الكوفيين لا نَدريها، ولا وقَفنا منها على شيء معتَبر، ولعل لهم مذاهب تُخالف مذاهبنا التي اعتدناها، ولم نعرف غيرها، فَنتوهم أن القول فيها إجماع، وليس كذلك"[4].

---

1. انظر: الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص: 256، 257.
2. انظر: السقا: نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين، ص: 103 ؛ ضيف: المدارس النحوية، ص: 288 ـ 291 ؛ الراجحي: دروس في المذاهب النحوية، ص: 215.
3. انظر: الفاسي (علال): سيبويه والمدرسة الأندلسية المغربية في النحو، ص: 79 ـ 81.
4. الشاطبي: المقاصد الشافية 9: 197، 198.

ويصدق قول الشاطبي هذا على النحو الأندلسي في القرن السابع والقرون اللاحقة له؛ إذ فيها تسنم النحو الذروة العليا من عنايتهم، وتكون لهم مذهب خاص، كانوا فيه إلى مذهب البصريين أميل[1]، ويظهر ذلك جلياً في كتاب الشاطبي (المقاصد الشافية)، فقد طُبِع هذا الكتاب بالطابع البصري في أغلب مسائله.

وحملة النحو في الأندلس منذ البداية نشروا في بلادهم أصول المدرستين النحويتين: مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، إلا أن تلامذة مدرسة البصرة كانوا ظاهرين في الأندلس على نظرائهم[2].

ويعود ذلك إلى أن النحو الكوفي في البلاد الإسلامية لم يجد له أنصاراً بعد القرن الرابع الهجري تقريباً، ولم يجد من مؤسسيه ولا من تلاميذه من يضع فيه كتاباً كاملاً يوضح منهجهم في التحليل النحوي، وجملة المأثور من آرائهم لا يؤلّف مادة تشمل مسائل النحو كلها، على ما عرفناه في كتاب سيبويه، الذي كانت مباحث البصريين ودراساتهم تدور حوله، فلم يترك الكسائي كتاباً كبيراً في النحو، وكل ما تركه مختصر في النحو للمبتدئين، ذهب مع الأيام.

وجهد العلماء الكوفيين كاد ينصرف إلى بحث المفردات وتصنيفها، ولم يكن اهتمامهم ببنية اللغة إلا اهتماماً ثانوياً لا يرقى إلى مستوى المدرسة البصرية؛ ولذا فقد سادت آراء البصريين في النحو العربي وحدها دون غيرها في القرون التالية، وأصبح المنهج النحوي وتعليم النحو يقوم ـ في المقام الأول ـ على آراء البصريين[3].

ويذهب محمد حجي إلى أن انتشار المدرسة البصرية في المغرب والأندلس، وسيادتها في العهود الأولى على ما عداها من المدارس النحوية، يعود إلى وجود كتاب سيبويه بين أيدي الناس، لا يزاحمه كتاب آخر للرؤاسي أو الكسائي أو

---

1. انظر: الطنطاوي: نشأة النحو، ص: 131 ؛ الأفغاني: من تاريخ النحو، ص: 96، 97.
2. انظر: مطلق، البير حبيب: الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر ملوك الطوائف، 1967م، المكتبة العصرية، بيروت، ص: 57.
3. انظر: السقا: نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين، ص: 101، 102 ؛ السامرائي: المدارس النحوية، ص: 34، 38، 41، 57، 58، 143، 145 ؛ حجازي: علم اللغة العربية، ص: 87، 88.

غيرهما من الكوفيين، والكلّ يعلم أن هؤلاء لم يؤلّفوا ما يمكن أن يضاهي أو يقارب كتاب سيبويه، وإنما هي رسائل وكراريس لا تُذكر أمام الكتاب(1).

وقد أصبح كتاب سيبويه لدى نحاة الأندلس هو غاية المتعلقين بالدراسات النحوية، وإليه تؤول النهضة العلمية الأندلسية، فقد شغف به الأندلسيون والمغاربة، وتنافسوا في إظهاره، وما انفكت العناية به تزداد حتى انتهت رياسة النحو إلى ابن الضائع، فقد شرح كتاب سيبويه، وأبدى مشكلات فيه عجيبة(2).

والشاطبي شديد الاهتمام بسيبويه يعول كثيراً على كتابه، ولا تكاد صفحة من صفحات (المقاصد الشافية) تخلو من إشارة إليه، وقد أبدى الشاطبي فهماً عجيباً لمرامي سيبويه ومقاصده، مما جعله في كثير من الأحيان يصحح بعض شُراحه، وقد أزال عن كلام سيبويه بعض الأوهام التي ظنها النحاة من باب التناقض(3)، وسيبويه عنده إمام النحو بلا منازع، يقول عنه الشاطبي: "كان ـ رحمه ا ـ ثقة ثبتاً فيما ينقله، محققاً في علمه، لم ير في زمانه مثله فهماً لكلام العرب، وشرحاً لمقاصده، وهو أثبت من أخذ عن الخليل على صِغَر سِنّه، وكان سنياً في مذهبه، تُوفي سنة ثمانين ومائة، وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة"(4).

ويرى الشاطبي أن "سيبويه هو الثقة، فلا يسمع كلام غيره"(5)، ويقول في موضع آخر: "كلام سيبويه حجة يعتمد عليها، ويستَند إليها"(6)، وقد ارتهن الشاطبي في كتابه باستخراج كنوز سيبويه، وبيان مراميه ومراده، وآية ذلك قوله: "ولَعمري إن مطالعه (المقاصد الشافية) ليَطلِع منه على كثير من أسرار علم اللسان، ودفائن سيبويه وغيره من علماء هذا الشّان، التي من قَصر إدراكه دونها لم يحلَ في هذا

---

1. انظر: حجي: كتاب سيبويه في المغرب والأندلس، ص: 87.
2. انظر: الطنطاوي: نشأة النحو، ص: 130، 131 ؛ حجي: كتاب سيبويه في المغرب والأندلس، ص: 88 ـ 90.
3. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 512 / 2: 367 / 3: 9 / 4: 236، 540 / 5: 137، 138، 203، 223، 434، 442، 580.
4. المصدر نفسه 5: 442، 443.
5. المصدر نفسه 8: 54.
6. المصدر نفسه 8: 276.

العلم بطائل، ومن ضاق فهمه عنها، فاسم الإمامة عنه زائل"[1]، وتبدو مظاهر عناية الشاطبي بكتاب سيبويه فيما يلي:

1. لاحظ الشاطبي تعدد نسخ كتاب سيبويه، فقارن النسخ المتداولة في عصره بما فيها النسخَة الشرقية، وأثبت مجموعة من الفروق والاختلافات بين هذه النسخ، وأحس بضرورة المقابلة بينها للتوصل إلى النص الصحيح على نحو ما يصنع علماء تحقيق النصوص في زمننا هذا، وقام بتسجيل ملاحظاته حول هذه الاختلافات في (المقاصد الشافية)[2].

ومن ذلك تحقيقه لقول سيبويه: "لا أحد أفضل منك"[3]، فقد قال الشاطبي: إن ابن الباذِش ذكر أن الضبط فيه (أفضلُ) بالرفع، ورد عليه الأُبذِي هذا الضبط، وقال: إنه تعصب لنُصرة ما فهمه، ومكابرة للجمهور في الرواية[4].

ويرى الشاطبي أن الأمر ليس كما قال الأُبذِي، بل هما روايتان ثابتتان في الكتاب، فرواية النصب للرباحي (ت: 358هـ)[5]، ورواية الرفع في النسخة الشرقية، هكذا رأيته في نسختي، وكانت مقابلة بنسخة ابن خروف التي أثبت فيها رواية النسخة الشرقية، وهو مما يعتمدها، ويفَسر عليها، ويذكر في شرحه الكتاب رواياتها وزياداتها، وإذا ثبت ذلك لم يكن اعتماد ابن الباذش على رفع (أفضل) تعصباً، وإنما يبقى ترجيح إحداهما على الأخرى، ولا شك أن الجمهور على رواية

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 9: 494.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 197، 209 / 3: 197، 309، 368، 480، 553 / 4: 466 / 5: 250، 338، 468، 472 / 8: 8، 493 / 9: 83، 445
3. انظر: سيبويه: الكتاب 2: 300.
4. يرى ابن الباذش أن الذي يقتضيه مذهب سيبويه أن (لا) تعمل عمل (إن)، وعمل (ليس) في الاسم خاصة دون الخبر، وأن موضعها مع ما تعمل فيه في الحالين رفع بالابتداء؛ لأنها في الموضعين جواب لشيء واحد نحو قولك: (هل من رجل في الدار؟) ولما كان موجبها قد عملت فيه من وحده، فأزالت عمل الابتداء، وهي مع الاسم في موضع رفع، كذلك عملت (لا) فيه الرفع كـ(ليس) والنصب كـ(إن)، وكانت مع معمولها في موضع رفع. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 245، 246.
5. هو: أبو عبد ا محمد بن يحيى بن عبد السلام الأزدي، أصله من جيان، رحل إلى المشرق، وحمل الكتاب عن أبي جعفر النحاس، وأخذ الناس عنه في الأندلس. انظر: الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص: 310، 311.

النصب، فهي أولى[1]، وقد جاء ضبط هذه الكلمة بالنصب في طَبعتَي (بولاق) وعبد السلام هارون[2].

وقد ينبه الشاطبي ِلما ُأضيف إلى نص كتاب سيبويه من كلام ليس له، ومثال ذلك قوله: "وقد أتى في النادر زيادة غيرها (كان) من أفعال هذا الباب، وذلك: (أصبح) و(أمسى)، في قولهم: (ما أصبح أبردها! وما أمسى أدفأها!)، ثبت في الكتاب، وليس من كلام سيبويه، وهو من الشاذ"[3].

2. يظهر الشاطبي قدرة عالية على تَفهم أسلوب سيبويه في كتابه، ويشير دائما إلى منهجه في البحث النحوي، ومن القواعد الكُلية التي اعتمدها سيبويه، ويشير إليها الشاطبي كثيراً: (قاعدة الحمل على الظاهر، وإن أمكن غيره)[4]، وبناء على ذلك يرى أن سيبويه ظاهري النحو، وطريقته أن يعتبِر بالظاهر، والحمل عليه عنده أصل يرجع إليه تحامياً من تكلف التأويل من غير ضرورة، وهو دائماً متبِع للظاهر، غير متعمق في القياس النظري.

وإذا خرج سيبويه عن هذه القاعدة، فإن الشاطبي سرعان ما ينبه لذلك، ومثال ذلك أن الشاطبي يرى أن الأرجح في نحو قولك: (يصوتُ صوتَ حِمارٍ) أن يكون العامل في (صوت حِمار) هو الفعل الظاهر، وقد أجاز سيبويه أن يكون (صوت حمار) على إضمار فعل آخر[5]، وهو كما ترى خلاف قاعدته في كتابه: أن الواجب الحملُ على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره، ألا ترى أنه حمل (سيداً) على أن عينه ياء، وإن أمكن أن يكون من (ساد يسود)، فقال في تحقيره:

---

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 246، 247.
2. انظر: سيبويه: الكتاب (طبعة بولاق) 1: 356 ؛ سيبويه: الكتاب (طبعة هارون) 2: 300.
3. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 197.
4. المصـدر نفسه 1: 161 / 2: 92 / 3: 259، 587 / 4: 39، 685 / 5: 124، 332 / 6: 23 / 9: 230.
5. يقول سيبويه: إذا قلت: (مررتُ به، فإذا هو يصوتُ صوتَ الحِمار)، فعلى الفعل غير حال، فإن قلت: (صوتَ حِمارٍ)، فألقيتَ الألف واللام، فعلى إضمارك فعلاً بعد الفعل المظهر سوى الفعل المظهر، وتجعل (صوتَ حِمارٍ) مثالاً عليه يخرج الصوتُ أو حالاً، كما أردتَ ذلك حين قلت: (فإذا له صوتٌ)، وإن شئتَ أوصلتَ إليه (يصوت)، فجعلته العامل فيه، كقولك: (يذهب ذهاباً). انظر: سيبويه: الكتاب 1: 356، 357.

(سييد)[1]، كـ(ديك وديبك)، وبهذا استدلّ ابن جني على قوة أمر الظاهر عندهم، فعقده أصلاً يرجع إليه[2].

وقد تبع الشاطبي سيبويه في نظريته هذه التي تلتزم بما سمع عن العرب، وتبتعد عن التكلف في التقدير والتأويل، وتنأى عن استخدام القياس النظري الذي ليس له حظ من الواقع، وقد تمسك الشاطبي بهذه النظرية بكلتا يديه، وسار عليها في بحثه النحوي، حتى غدا يقول: "إن التمسك بالظاهر أصل من أصول العربية، والتقدير فيه تَكلّف مناف لقصد البيان"[3].

ومن الأمثلة التي تبين معرفة الشاطبي بأسلوب سيبويه في وضع كتابه قوله: "من عادة الإمام إذا شبه شيئاً بشيء، وقرّب أوجه التشبيه، أن يبين أوجه التفرقة؛ لئلا يتوهم متَوهم أنه هو"[4]، ويقول الشاطبي: "العادة لسيبويه إذا قال بعد تقرير القياس: وقالوا: كذا، أنه لا يقيسه"[5]، ويقول أيضاً: "الظاهر أن سيبويه لا يمثل إلا بما سمع بعينه، أو ما سمع مِثله"[6].

3. لقد اعتمد الشاطبي على شواهد سيبويه وأمثلته اعتماداً كلياً، فهو ثقة ثبـت فـي النقل، لا ينقل إلا عن مثله كالخليل ويونس وأبي الخطاب وأبي زيد وأشباههم[7]، وأبياته أصح الشواهد، والتزم في (المقاصد الشافية) أن ينشد عنه، وينص علـى ما وجد فيه منها بيتاً بيتاً، ويميزهـا مِـن غيرهـا، ليرتفـع شـأنها، ويظهـر رجحانها[8]، فأبياتُ سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خَلَف بعد سلَف، مع أن فيها أبياتاً عديدة جهل قائلوها، وما عِيب بها ناقلوها، وقد خرج كتابه إلى الناس

1. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 481.
2. انظر: انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 259 ؛ ابن جني: الخصائص 1: 251.
3. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 161.
4. المصدر نفسه 5: 367.
5. المصدر نفسه 9: 61.
6. المصدر نفسه 5: 141.
7. المصدر نفسه 4: 289.
8. المصدر نفسه 1: 45، 234، 237، 239، 303، 304، 373، 583، 587 / 2: 324 / 3: 309، 362، 380 / 4: 282 / 5: 194، 195، 282، 460 / 7: 443 / 8: 15، 60 / 9: 58، 445.

والعلماء كثير، والعنايةُ بالعلم وتهذيبه وكيدة، ونُظِر فيه وفُتش، فما طَعن أحد من المتقدمين عليه، ولا ادعى أنه أتى بشِعر منكر[1].

4. يهتم الشاطبي كثيراً بمصطلحات سيبويه وعباراته الشارحة، ويبين ما يرادفها من المصطلحات الأخرى التي استقر عليها النحو العربي بعده، ومن أمثلة ذلك قوله: "وقد يسمي (الحال): (خبراً) سيبويه في بعض المواضع اعتباراً بأن ذلك معناه"[2]، و"اسم (كان)، لا يسمى في العرف الجاري فاعلاً؛ لفقد التمام في (كان)، وإن سمي فاعلاً، كما فعل سيبويه، فتَجوز في العرف"[3]، و"يطلق على الحرف المصدري أنه اسم لقرب تأوله بالاسم"[4]، و"سيبويه لم يسم التعدي بحرف الجر تعدياً، وإنما سماه إضافة"[5]، و"استخدام سيبويه الفاعل بدل اسم الفاعل"[6]، و"تسمية سيبويه المعطوف بـ(بل) و(لكن) بدلاً، ليس باصطلاح نحوي اشتهر، وإنما هو اعتبار معنوي حين اتفق مع بدل الإضراب في المعنى"[7]، و"يطلق لفظ القُبح، ويريد به المنْع، وقد استدلّ على ذلك الفارسي في (التذكرة) بمواضع من كلام سيبويه يقع فيها لفظ القُبح، ومراده المنع"[8].

5. يكثر الشاطبي من نقل تعليل سيبويه[9]؛ مما أسبغ على منهجه التفسيري صفة الموضوعية، وذلك من خلال ربط تعليلاته بواقع اللغة، وكلّما نقل الشاطبي تعليلاً لسيبويه نبه لذلك سواء أكان النقل بنصه أم بمعناه، ومن ذلك قول

---

1. انظر: البغدادي: خزانة الأدب 1: 16، 17.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 426. وعبارة سيبويه هي: "ألا ترى أنك تقول: (هذا مالُك درهماً، وهذا خاتَمك حديداً)، ولا يحسن أن تجعله صفة، فقد يكون الشيء حسناً إذا كان خبراً، وقبيحاً إذا كان صفة..." انظر: سيبويه: الكتاب 1: 396.
3. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 531 ؛ انظر: سيبويه: الكتاب 1: 45.
4. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 538 ؛ انظر: سيبويه: الكتاب 3: 120 ـ 130.
5. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 129 ؛ انظر: سيبويه: الكتاب 1: 419.
6. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 4: 250 ؛ انظر: سيبويه: الكتاب 1: 190.
7. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 5: 192 ؛ انظر: سيبويه: الكتاب 1: 439.
8. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 604، 605 ؛ انظر: سيبويه: الكتاب 1: 278.
9. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 362 / 4: 123، 349 / 5: 467، 566 / 7: 151، 165، 508، 517 / 8: 90.

الشاطبي: من شرط عمل (ما) عمل (ليس) أن يكون النفي بها باقياً، لم يصرف إلى الإيجاب، فإذا قلت: (ما زيد إلا قائم)، رفعتَ؛ لأن (ما) إنما أشبهت (ليس) في حصول النفي بها، فإذا زال النفي زال أصل الشبه، فرجعت (ما) إلى أصلها من عدم العمل، هذا معنى تعليل سيبويه[1].

وهذه العناية بسيبويه والنحو المشرقي تَجعلُنا نُقرر أن الشاطبي لم يكُن متعصباً لنحاة الأندلس، وقد مر بنا سابقاً موقفه من ثورة ابن مضاء على المدارس المشرقية في النحو، ورفضه لها، واتهامه إياه بأنه لم يفهم مقاصد النحاة[2]، ولم تقف مخالفة الشاطبي لنحاة الأندلس عند الاتجاه الثائر الذي ينعى على النحاة تمسكهم بالماضي، وتأثرهم بسيبويه، ونسجهم على منوال من سبقهم من النحاة على نحو ما صنع ابن مضاء، بل قد خالف الشاطبي أيضاً الاتجاه المحافِظ الذي يرتبط بالنحو المشرقي في مقاييسه وأصوله في كثير من مسائل النحو[3]، ويمثل هذا الاتجاه عامة نحاة الأندلس نحو: ابن خروف، وابن عصفور، والشلوبين، وابن الضائع، وابن الطراوة، وغيرهم، ومن هذه المسائل التي خالف الشاطبي فيها بعض نحاة الأندلـس:

أ. ذهاب ابن خروف إلى أن تعريف (الذين) وأخواتها من الموصولات الداخلة عليها الألف واللام بهما لا بالصلة، وأن ما ليست فيه معرف بها تقديراً كـ(أي) و(من) و(ما)، وخطأ من زعم أن تعريفها بالصلة، قال: وكيف ذلك وهي جمل، وقد تكون صفات، وهي نكرات، ثم استدلّ على أن تعريفها إنما هو بالألف واللام، وأن ما هي فيه لا يكون نكرة البتة بخلاف ما ليست فيه، فإنه قد يكون نكرة كـ(من) و(ما) و(أي).

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 221 ؛ سيبويه: الكتاب 1: 59.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 619، 620.
3. المصدر نفسه 1: 40، 82، 467، 523، 547، 561، 634 / 2: 10، 111، 130، 134، 192، 200، 283، 284، 323، 436، 476، 515، 544، 552 / 3: 66، 68، 219، 491، 607 / 4: 656 / 5: 91، 141، 142، 202، 337، 584، 692 / 6: 8، 25، 31، 298 / 7: 411 / 8: 168.

وذهب الشاطبي إلى أن الألف واللام في (الذين) زائدة كما قال أبو علي الفارسي وابن جني[1]، والدليل على ذلك: أنه من الأسماء الموصولات، وقد وجِد من الموصولات ما ليس فيه ألف ولام، وهو معرفة كـ(من) و(ما) و(أي)، فهذا يدلّ على أن (الذين) معرفة لا بالألف واللام، وأيضاً لو كانت فيه للتعريف لقالوا (لذين) من غير ألف ولام؛ إذ لم نجدها تعرف إلا حيث يجوز إسقاطها كما تقدم، وهذه لا تسقُط البتة، وإن سقطت، فذلك من النوادر غير المعتد بها، فدلّ ذلك على أنها لغير التعريف، وليست أيضاً للَمح الصفة، فلم يبقَ إلا أن تكون زائدة.

ويرى الشاطبي أن ما استدل به ابن خروف ليس له فيه حجة، أما أولاً: فإن أصل وضع الموصول أن يتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل؛ إذ لم يمكنهم أن يدخلوا الألف واللام على الجمل، فأتوا بما يصح فيه ذلك، وهو الموصول كـ(الذي) و(التي)، فأدخلوها عليه، فصح لهم الوصف بالجملة بإصلاح لفظها بتصديرها بما فيه الألف واللام.

وأما (من) و(ما) و(أي)، فإنما لم يوصف بها لعدم الألف واللام فيها؛ إذ هي المسوغة لأن تجري صفة للمعرفة، فراعوا اللفظ كما راعوا لفظ (كل) و(بعض)، فلم يصفوهما بالمعرفة حيث لفظهما لفظ النكرة، ولا ـ أيضاً ـ وصفوهما بالنكرة اعتباراً بالمعنى، ومعناهما معنى المعرفة، وبهذا يجاب عن اختصاص (أي) و(من) و(ما) بوقوعها نكرات موصوفة؛ لأن ألفاظها النكرات، بخلاف (الذي) و(التي)، ونحوهما.

وأما ثانياً: فإن (أياً) و(ما) و(من) لا تقع نكرات موصوفة إلا مع العرو عن الصلات والخلو عنها، فإذا وجدت الصلات لم يصح أن تقع نكرات، وهذا من أدل الدليل على أن تعريفها بالصلة، لا بالألف واللام مقدرة؛ إذ التعريف فيها يدور مع الصلة وجوداً وعدماً، ولم نجده يدور مع الألف واللام، كذلك فدل على أن علة التعريف الصلة لا الألف واللام، فالصحيح إذاً زيادتها[2].

1. انظر: ابن جني: المنصف 3: 133 ـ 136.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 559 ـ 563.

ب. قصر ابن الطراوة وابن عصفور جواز الإخبار بخبرين على أن يتعدد الخبر لفظاً دون معنى؛ لقيامه مقام خبر واحد لفظاً ومعنى، كقولهم: (هذا حلو حامض)، بمعنى: مز، و(هذا أعسر يسر)، بمعنى: أضبط، وهو العامل بكلتا يديه، لا يريد أن يخبر عنه بأنه (حلو)، وبأنه (حامض)، بل يريد: (مز)، وكذلك الشأن في المثال الثاني؛ إذ لا يستقل أحدهما بالإخبار دون صاحبه، بخلاف قولك: (هذا زيد منطلقٌ)، فإن الإخبار عن هذا بـ(زيد) غير الإخبار عنه بـ(منطلق)[1].

وقد خالفهما الشاطبي، وذهب إلى جواز أن يتعدد الخبر لفظاً ومعنى مع اتحاد المبتدأ، كقولك: (زيد كاتب شاعر)، و(أخوك قائم ضاحك)؛ إذ لا مانع من حمل مثل هذا على أنه من تعدد الخبر، فكما يخبر عن المبتدأ بخبرين لا يصدق الكلام بأحدهما دون الآخر، كذلك يخبر عنه بخبرين يصدق الكلام بأحدهما دون الآخر[2].

وبعد أن عرضنا للمذاهب النحوية وموقف الشاطبي منها يمكننا القول بأن الشاطبي في مسائل الخلاف قام بعرض آراء المذاهب النحوية وانتقادها، واختيار ما يبدو مناسباً منها، وقد جاءت اختياراته في كثير من الأحيان متوافقة مع المذهب البصري الذي ساد في جميع البيئات التي عنيت بدراسة النحو.

5.3 بين الشاطبي وابن مالك:

يحدثنا الشاطبي في مقدمة (المقاصد الشافية) عن ابن مالك، فيقول: هو محمد ابن عبد ا بن عبد ا بن مالك الطائي الجياني، يكنى أبا عبد ا ، ويدعى جمال الدين، أحد أئمة الصناعة النحوية والعلوم العربية، صنف كُتُباً مفيدة في النحو والقراءات واللغة، ونظم رجزين في النحو، أحدهما: يستعمله أهل البلاد المشرقية، وهو الذي نثره في كتابه المسمى بـ(الفوائد المحوية في المقاصد النحوية).

1. انظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت: 669هـ): شرح الجمل، 1982م، تحقيق: صاحب جعفر أبو جناح، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، 1: 359 ـ 360.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 128 ـ 131.

وثانيهما: هذا الذي شرع في الكلام عليه، وهو عظيم الفائدة، استولى من علم النحو على جلّ القدر المحتاج إليه، موفى الأقسام، محرر القوانين، خالياً عن الحشو، قليل الألفاظ، كثير المعاني[1].

وذكر السيوطي في (البغية) أنه نزيل دمشق، إمام النحاة وحافظ اللغة، ولد سنة ستمائة، أو إحدى وستمائة، وتصدر بحلب لإقراء العربية، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب؛ حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين، وكان في النحو والتصريف بحراً لا يجارى، وحبراً لا يبارى، وكان الشيخ ركن الدين بن القوبع يقول: إن ابن مالك ما خلى للنحو حرمة، وقد توفي ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة[2].

وقد رحل ابن مالك إلى المشرق صغيراً، ولقي ابن الحاجب، وأخذ عنه، واستقر بحلب، وفيها تتلمذ لابن يعيش، وتصدر بها مدة للإقراء، ثم تركها إلى دمشق، واستوطنها متولياً بها مشيخة المدرسة العادلية حيث المجمع العلمي العربي الآن.

وأَثَر التعليم الأندلسي في ابن مالك قليل، وإذا نظرنا في تواليفه وجدنا نحوه مشرقياً محضاً، وكونه ذا أثر واسع في النحو وتعليمه، فإن ذلك مرده إلى شخصيته لا إلى أندلسيته، فأسلوبه في نظم مسائل العلم وشرحها أغرى معاصريه، وكان له أكبر الأثر في حياته، فانتفع الناس بعلمه، وما زال ا ينفع به إلى يوم الناس هـ ذا[3].

وقد أشار الشاطبي إلى رصانة المنهج الذي اتبعه ابن مالك في تصانيفه، مما أسبغ عليها القبول لدى قراء النحو، وذلك قوله: "نحن نعلم أن ابن مالك في كتبه مما يقْصِد في وضع الألفاظ وضبط القوانين، والتحرز من الاعتراض، والتوقي من تداخُل القواعد، وانكسار الأصول ما لا يقْصِده غيره، وقد ظهر بما تَقَدم من ذلك ما

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 4 ـ 6.
2. انظر: السيوطي: بغية الوعاة 1: 130 ـ 137.
3. انظر: الأفغاني: هل في النحو مذهب أندلسي، ص: 78، 79 ؛ ضيف: المدارس النحوية، ص: 309 ـ 317.

يستَحسن، ويستملَح، وينْشِط الكَسِل، وينْهض العزائم في النظر في هذا النظم خصوصاً"[1].

ويذهب الشاطبي إلى أن ابن مالك في العربية متَصد للاجتهاد، معلن بمخالفة من لم ينهض دليلُه عنده، لا يتحاشى من الخليل فما دونه، سيرة أهل الاجتهاد المطلق، وله في مخالفة الجمهور مسائل مشهورة[2]، ويقول في موضع آخر: إن ابن مالك بنى في هذا العلم على الاجتهاد، ولم يخلِد فيه إلى حضيض التقليد، فتراه موافقاً للكوفيين حرباً على البصريين تارة، وتارة موافقاً للبصريين مخالفاً لمن عداهم، فِعل المجتهدين المبرزين، وهو الواجب على من بلغ رتبة الاجتهاد؛ لامتناع التقليد عليه عند جمهور الأصوليين، وابن مالك مشهود له بالإمامة والتبريز في هذا العلم، فبحق ما اتّبع اجتهاده، ولم يتبع قول غيره بغير دليل[3].

والذي جعل ابن مالك يتبوأ هذه المكانة في النحو العربي ـ من وجهة نظر الشاطبي ـ هو أنه كثيراً ما يعتمد استقراء نفسه من غير تقليد لغيره، ويبني عليه عربيته[4]، وقد أداه اجتهاده إلى أن تغلب عليه نزعة المزج بين المذاهب النحوية بدرجة قوية، بل نراه ـ وهو البصري كما يرى الشاطبي[5] ـ يرجح المذهب الكوفي في كثير من الأحيان[6]، وقد رد ابن مالك إلى النحو الكوفي ـ بصنيعه هذا ـ كثيراً من اعتباره الذي فقده بعد القرن الثالث في المشرق.

ومنذ ألّف ابن مالك في الشام كتبه المعروفة انتشرت ـ فيها وفيما جاورها من البلاد الإسلامية ـ طريقته الخاصة في النحو، الجامعة بين كثير من النحو البصري، إلى قليل من النحو الكوفي، يرجحه على نحو البصريين، ويدفع عنه

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 517، 518.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 107. وانظر أمثلة لهذه المسائل المخترعة التي خالف فيها ابن مالك النحاة في (المقاصد الشافية): 1: 416، 490، 522، 577 / 2: 333، 605 / 3: 26، 436 / 5: 153، 538 / 6: 234.
3. المصدر نفسه 2: 171.
4. المصدر نفسه 3: 517 / 4: 344، 379 / 5: 251 / 7: 140.
5. المصدر نفسه 4: 17.
6. المصدر نفسه 5: 546.

الوهن والضعف، وذاع ذلك، واستفاض في الشروح والحواشي، التي شرحت تآليفه، ودارت حولها، على نحو ما رأينا عند الشاطبي في (المقاصد الشافية)[1].

وقد أثار الشاطبي في (المقاصد الشافية) مناقشات كثيرة بينه وبين ابن مالك، ودارت معظم هذه المناقشات حول موافقات الشاطبي لابن مالك في المسائل النحوية وهي كثيرة، ومخالفاته له، وقد تمثلت هذه المخالفات في اتجاهين أحدهما يتعلق بالأصول النحوية، وقد مر بنا سابقاً طرف منها نحو: موقف ابن مالك من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، ونظرته الخاصة إلى (الضرورة الشعرية)، والاتجاه الآخر يتعلق ببعض المسائل النحوية الفرعية.

1.5.3 موافقات الشاطبي لابن مالك:

لقد تبين فيما سبق أن أكثر ما نقله الشاطبي في (المقاصد الشافية) إنما هو على مذهب البصريين، وإذا علمنا أن ابن مالك كثيراً ما يقف في (الألفية) مع مذهب سيبويه وجمهور البصريين[2]، ظهر لنا مدى التوافق الحاصل بينهما في معالجة المسائل النحوية، ولعل وحدة المذهب واتحاد المنهج جعلتا الشاطبي يصرح في غير موضع من كتابه بأنه ملتزم الانتصار لمذاهب ابن مالك، ومرجح لها على غيرها ما قدر على ذلك[3]، وموافقات الشاطبي لابن مالك كثيرة جداً، تفوق العد والحصر، وسأكتفي هنا بهذا المثال:

ذهب ابن مالك إلى أن الإضافة على ثلاثة أقسام: إضافة بمعنى (مِن)، وإضافة بمعنى (في)، وإضافة بمعنى (اللام)، فالإضافة بمعنى اللام هي الأصل؛ لأنها الأكثر في الكلام؛ ولأنه لا يدعى غيرها إلا إذا تعين ذلك المعنى في الموضع، فالإضافة قد تكون على نية (مِن)، وقد تكون بمعنى (في) كذلك، لكن هذان الوجهان لا يرجع إليهما إلا إذا لم يصلح في الموضع غيرهما، فيتعين كلّ واحد منهما في موضعه.

---

1. انظر: السقا: نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين، ص: 103.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 7: 38.
3. المصدر نفسه 2: 184.

ويبقى النظر بعد هذا في نحو (رجل زيدٍ)، و(يدِ عمروٍ)، و(بعضِ القومِ)، و(كل الرجال)، فإن تقدير (مِن) فيه سائغ؛ إذ يصح أن يقال: (رجلٌ من زيد)، و(يد من عمرو)؛ لأنها بعض منه، فصار بهذا الاعتبار كـ(خاتَمِ حديدٍ)؛ لأن (الخاتم) بعض الحديد، وكذلك بعض القوم؛ لصحة قولك: (بعض من القوم)، لكن يمكن أن يقدر فيه اللام، فتكون الإضافة على معنى اللام، ويصلح أن تُقدره: (رجلٌ لزيدٍ)، و(يد لعمرو)، و(بعض للقوم)، وإذا صلح ذلك خرج عن أن تكون الإضافة فيه بمعنى (مِن)، بنص كلام الناظم؛ إذ قال: "وانو (مِن) أو (في) إذا لم يصلح إلا ذاك"[1]، وههنا صلُح غير ذاك، فلا تُنوى (مِن).

وينقل الشاطبي أن ابن كيسان والسيرافي قد ذهبا إلى أن إضافة (كلّ) و(بعض) من الإضافة التي بمعنى (مِن)، ولم يره ابن مالك؛ لأن تقدير (مِن) تقدير من لا يتعين فيهما، فلا ينبغي أن يقال به إلا إذا تعين كما تقدم، وبعد ذلك يقول الشاطبي: والظاهر مذهب ابن مالك[2].

2.5.3 مخالفات الشاطبي لابن مالك:

لقد مال الشاطبي إلى الانتصار لابن مالك فيما رآه، والاعتذار عنه ما وجد إلى ذلك طريقاً، حتى إذا لم يجد ِلما ارتكبه مساغاً في المنقول ولا في المعقول، بين الحق في المسألة، ورد عليه غير مزدر به، ولا منْتَقِص له، وشعاره في ذلك: "إن من كلام الناس المأخوذ والمتروك إلا ما كان من كلام النبوة"[3].

وقد نص الشاطبي على أنه: "لولا أن القصد توجيه ما ذهب إليه (ابن مالك) في هذا النظم المتَعرض لشرح مقاصده دون النظر في تحقيق المسائل على الإطلاق لبينتُ ذلك، ولكني التزمت الانتصار لمذاهبه، والترجيح لها على غيرها ما قدرت

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 4: 1.
2. المصدر نفسه 4: 6 ـ 8.
3. المصدر نفسه 9: 486.

على ذلك، فإذا لم أجد في انتحاله للإصابة مذهباً صرحتُ بما هو الحقّ عندي وعند أئمة هذا الشأن، فهذا هو القصد هنا، وا المستعان"[1].

ويقول في موضع آخر: "ليس المقصود في هذا الشرح إلا توجيه ما ذهب إليه ابن مالك من غير اعتراض عليه، ما عدا الأشياء التي يخالف فيها جميع النحويين، أو يكون خطؤه فيها واضحاً جداً، ولا سيما إن كان عنده أصلاً يطرد في أبواب كثيرة"[2].

ومن هذه الأصول التي سار عليها ابن مالك في الدرس النحوي، وخالفه فيها الشاطبي ـ نظرة ابن مالك الخاصة إلى (الضرورة) التي تجعل النظم في قوة النثر من حيث إمكان تغيير مكان الضرورة من غير إخلال بالوزن[3].

ويرى الشاطبي أنه غير مصيب في قاعدته في النظر إلى (الضرورة)؛ إذ ليس معناها أنه يضطر الشاعر، حتى لا يمكنه أن يعوض منه غيره مما لا ضرورة فيه، وإلا فما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض منها لفظ آخر لا ضرورة فيه، لكن كان يكون فيه تضعيف كثير، وقد اعتمد ابن مـالك في عربيته على ذلك التـوهم[4].

وكذلك يرى الشاطبي أن ابن مالك غير مصيب عند بناء القاعدة النحوية في اعتماده على الشعر مجرداً من نثر شهير يضاف إليه، أو يوافق لغة مستعملة، يحمل ما في الشعر عليها، فليس بمعتمد عنـد أهل التحقيق؛ لأن الشعر محل الضرورات[5].

ومن هذه الأصول التي خالف فيها الشاطبي ابن مالك أن الأخير يتّبع قاعدة الكوفيين في بناء القياس[6]، وهي أنهم قد يعتبرون اللفظ الشاذ، فيقيسون عليه،

---

1. الشاطبي: المقاصد الشافية 2: 184.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 489.
3. المصدر نفسه 6: 129، 138.
4. المصدر نفسه 3: 405 / 8: 96.
5. المصدر نفسه 3: 405.
6. يرى مصطفى السقا أن ابن مالك بصنيعه هذا رد إلى النحو الكوفي كثيراً من اعتباره الذي فقده بعد القرن الثالث في المشرق، وكان في عمله هذا إنصاف وتقدير للمذهب الكوفي، أكثر مما حاوله أبو البركات ابن

ويبنون على الشعر الكلام من غير نظر إلى مقاصد العرب، ولا اعتبار لما كثر أو قلّ، فمن ههنا وقع الخلاف بينهم في مسائل كثيرة، وابن مالك قد ينحو نحوهم في ذلك[1].

وقد ظهر هذا النهج الذي اتبعه ابن مالك في الأنماط اللغوية القليلة المتمثلة في النص القرآني؛ إذ إن من عادة ابن مالك التأدب مع القرآن، والاعتماد على ما جاء فيه فيقيسه، وإن لم يجز غيره ذلك على الإطلاق، فهو يعول على اللفظة الواحدة تأتي في القرآن ظاهرها جواز ما يمنعه النحويون، فيعول عليها في الجواز ومخالفة الأئمة، وربما رشّح ذلك بأبيات مشهورة أو غير مشهورة، ومثل ذلك ليس بإنصاف، فإن القرآن الكريم قد يأتي بما لا يقَاس مثله، وإن كان فصيحاً، وموجهاً في القياس لقلته[2].

ومن هذه الأنماط التي جاءت قليلة، وبنى فيها ابن مالك على القياس (القول في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر)، فقد منع النحويون إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف أن يتقدم الحال عليه، وإنما يكون عندهم متأخراً عنه لزوماً بحيث لا يجوز في القياس غيره، فإذا قلت: (مررتُ بزينب ضاحكة)، فهو اللازم؛ إذ لا يجوز أن تقول: (مررتُ ضاحكة بزينب)، وألا يجوز تقديمه على متعلق الجار، وهو الفعل ونحوه أولى، فلا يقال: (ضاحكة مررتُ بزينب).

وابن مالك لا يمنع ذلك السبق الذي منعه النحاة، بل يجيز سبق الحال لصاحبه المجرور بحرف، وسبقه لصاحبه وللعامل معاً، وبين سبب هذه الإجازة والمخالفة، وأنه السماع المقتضي للجواز، بقوله: (فقد ورد)، يعني أنه ورد من كلام العرب، فهو فيه موجود، وإذا كان مسموعاً، فلا سبيل إلى المنع جملة؛ إذ السماع هو الإمام المتبع، فمن ذلك قول الله تعالى[3]: {وما أَرسلْنَاك إلا كافةً للناس بشِيرا

الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف، بين البصريين والكوفيين)، فقد كانت نزعته فيه إلى تأييد المذهب البصري واضحة قوية. انظر: السقا: نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين، ص: 103.

1. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 458.
2. المصدر نفسه 3: 456 / 4: 427.
3. سورة سبأ، آية: 28.

ونَذِيرا}، فالظاهر في (كافةً) أنه حال من (الناس) كما لو قال: (للناس كافةً)، والعرب لا تستعمل (كافة) قطّ إلا حالاً[1].

ويرى الشاطبي أن الصواب مع النحويين دون ابن مالك؛ لأنهم لم يأتوا بوجه المنع القياسي إلا بعد استقراء كلام العرب، وأنهم لم يجدوا التقديم إلا في شعر لا يجعل وحده مأخذ قياس، أو في الآية الكريمة مع احتمالها وعدم نظير لها في ظاهرها[2]، ومعارضة الاستقراء للقياس في المسألة، فحينئذ جزموا بمنع المسألة، وأولوا الآية الكريمة حين لم يجدوا لها في الكلام نظيراً، ولم يثبت عندهم جواز التقديم في لغة من اللغات، فالحقّ ما ذهبوا إليه.

وليس كل ما تكلم به العرب يقاس عليه، وربما يظن من لم يطلع على مقاصد النحويين أن قولهم: (شاذ)، أو (لا يقاس عليه)، أو بعيد في النظر القياسي، أو ما أشبه ذلك ضعيف في نفسه، وغير فصيح، وقد يقع مثل ذلك في القرآن، فيقومون في ذلك بالتشنيع على قائل ذلك، وهم أولى لَعمر ا أن يشنّع عليهم، ويمال نحوهم بالتجهيل والتقبيح[3].

ويرى الشاطبي أنه لا يلزم من عدم القول بالقياس في هذه الأشياء الواقعة في القرآن الكريم أن يكون عدم مراعاة للفظ القرآن، أو إخراجاً له عن الفصاحة، أو نحو ذلك، كما يظُن من لا تحقيق له، بل هو في أعلى الدرجات في الفصاحة، لكنه

---

1. انظر: ابن مالك: شرح التسهيل 2: 336 ـ 339.

2. يقول الزمخشري: "إن (كافّة) صفة لموصوف محذوف، أي: (إلا إرسالة عامة للناس)، وقال الزجاج المعنى أرسلناك جامعاً للناس في الإنذار والإبلاغ، فجعله حالاً من الكاف، وحق التاء على هذا أن تكون للمبالغة كتاء الراوية والعلامة، ومن جعله حالاً من المجرور متقدماً عليه فقد أخطأ؛ لأن تقدم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار، وكم ترى ممن يرتكب هذا بالخطأ، ثم لا يقنع به حتى يضم إليه أن يجعل اللام بمعنى إلى؛ لأنه لا يستوي له الخطأ الأول إلا الخطأ الثاني، فلا بد له من ارتكاب الخطأين". انظر: الزمخشري: الكشاف 3: 592 ؛ الزجاج، إبراهيم بن السري (ت: 311هـ): معاني القرآن وإعرابه، 1988، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، 4: 254.

3. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3: 451 ـ 460.

لم يكثر مثله فيقاس عليه، وعلى هذا بنى سيبويه والمحققون، وهو الصواب، ولكن ابن مالك ربما أهمل هذه القاعدة[1].

وهناك خلافات نحوية أخرى حصلت بين الشاطبي وابن مالك تتعلّق ببعض مسائل النحو الفرعية[2]، ومن ذلك أن الشاطبي يرى أن معاني الحروف على قسمين: قسم وضعت العرب له ألفاظاً تدلّ عليه كالاستفهام الموضوع له الهمزة و(هلْ)، والنفي الموضوع له (ما) و(لا) و(لن)، والشرط الموضوع له (إن) و(إذما)، وقسم لم تضع له لفظاً، وهو حقيق بذلك كالإشارة والتكثير، وقد زعم ابن مالك أن العرب قد وضعت للتكثير حرفاً هو (رب)[3]، وذهب الشاطبي إلى أن الأصح أنها للتقليل، ويدخلها معنى الافتخار، وليس في تشبيه سيبويه لها بـ(كم) دليل على ما قال ابن مالك[4].

---

1. المصدر نفسه 4: 182.
2. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 61، 77، 104، 149، 189، 418 / 2: 125، 249، 436 / 3: 455، 462 / 5: 456 / 7: 195 / 9: 124.
3. انظر: ابن مالك: شرح التسهيل 3: 175 ـ 181.
4. انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 1: 76، 77. يقول سيبويه في باب (كم): اعلم أن لـ(كم) موضعين: فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به، بمنزلة (كيف) و(أين)، والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى (رب). انظر: سيبويه: الكتاب 2: 156.

الخاتمة:

وبعد، فقد توقفنا في هذه الدراسة مع أبي إسحاق الشاطبي، وتتبعنا جوانب التفكير النحوي عنده في كتابه (المقاصد الشافية)، ومازال هذا المصنف القيم يتوفر على مادة لغوية غزيرة تقوم عليها دراسات علمية شاملة تُظهر الأبعاد الأُخرى من جوانب التفكير اللغوي لدى الإمام أبي إسحاق الشاطبي، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من غير المتيسر الإلمام بجميع النتائج البحثية التي خَلُصتْ إليها الدراسة، فهي متنوعة وكثيرة؛ لذا سنقتصر هنا على أبرزها.

لقد بدأ الشاطبي حياته العلمية نحوياً قبل أن يكون أصولياً وفقيهاً، والذي حدا بي إلى هذا الاعتقاد أني رأيته يحيل كثيراً في كتابه (المقاصد الشافية) إلى مصنفاته، ولم يحل، ولو مرة واحدة إلى أحد كتابيه: (الموافقات) أو (الاعتصام)، مما يقوي اعتقادي بأن الشاطبي قد صنف في علوم العربية، وبلغ فيها الغاية قبل أن يصنف في الفقه وأصوله.

وعلى الرغم من ضخامة كتاب (المقاصد الشافية)، إلا أن الشاطبي قد التزم منهجاً دقيقاً في تصنيف مادته يفْصِح عنه بين الفينة والأخرى في تضاعيف الشرح، وقد وفَى بذلك، وقلّما يخرج عن ملامح هذا المنهج، وإن خرج نَبه على ذلك ذاكراً أسباباً تُقنع القارئ بجدوى ما فعل.

وقد آمن الشاطبي بالتخَصصية في تناول العلوم، وعدم الخَلْط فيما بينها، فتراه في (المقاصد الشافية) عالِماً بمعالم الإطار العام الذي يحد علم النحو، وكثيراً ما ينَبه على المسائل التي ليست من شأن النّحوي، ويخرجها من دائرة بحثه.

وقد عول الشاطبي في بحثه النحوي على استقراء النحاة كثيراً، وهو بهذا يسير على طريقتهم في البحث النحوي، فهم يعلون من شأن الاستقراء، ويرونه مستَنْبط الأدلة، بخلاف منهج الأصوليين في البحث النحوي، فهو منهج يضعِف من شأن الاستقراء، وتحقيق المسائل وتَمحيصها.

والسماع عند الشاطبي أصل الأصول، والاعتماد عليه هو الأصل عند الجميع، ويرى أنه لا يصح أن يبنَى إلا عليه، والنحاة لا يخترعون الكلام من عند

أنفسهم على غير سماع من العرب، وكل نمط يرد، ولم ينْقل عن العرب، فالقول بجوازه قول باختراع اللغة.

ويعتمد الشاطبي اعتماداً كبيراً على القرآن الكريم وقراءاته في بناء قوانين النحو وقواعده وأصوله، ويرى أنه جامع لوجوه الإشارة، وأنه تبيان لكل شيء؛ لذا فإنه يهتم بما قُرئ به، ويجعله فصيحاً، وتظهر عناية الشاطبي بالقرآن الكريم وقراءاته بكثرة الاستدلال به في بحثه النحوي.

وينتظم الشاطبي في سلك النحاة المانعين للاستشهاد بالحديث الشريف، ولستُ أوافق بعض الباحثين المعاصرين الذين يرون أن الشاطبي قد اتخذ موقفاً وسطاً في هذه المسألة، فما ذهب إليه لا يبتَعد كثيراً عما قاله ابن الضائع وأبو حيان، فجميعهم يرفضون الاستشهاد بالحديث المنقول بالمعنى، ويرون إمكان ورود الخطأ على رواة الحديث، بل إن الشاطبي يرى أن كتب الحديث قد حوت من الألفاظ الحائدة عن كلام العرب أشياء كثيرة.

والقياس عند الشاطبي لا ينْبغي أن يعمل جزافاً، بل ينظر في كلام العرب بالاستقراء الصحيح، والتتبع الحسن، فما وجد مشهوراً عندهم، لا يتَحاشى من استعماله في النثر والنظم، ساغ القياس عليه، وعلى هذا فإن الذي يقاس عليه عنده هي النصوص التي سمعت عن العرب، متبعاً في هذا النهج إمامه سيبويه الذي يحترم نصوص اللغة، ويعلي من شأنها، وفقاً لعبارته (قف حيث وقفوا ثم قِس) التي تخرج من دائرة الدراسات النحوية كل بحث نظري ليس له اتصال بالواقع الاستعمالي.

وكثيراً ما يشير الشاطبي إلى أن (التعليل إنما يكون من وراء السماع)، فهذه العبارة تظهر أن البحث في العلة والتعليل عنده يأتي بعد أن تُستنبط المقاييس، وتوضع الأحكام، وهي بذلك تجسيد للواقع الاستعمالي، وليست فروضاً وخيالات من ابتكار الباحث النحوي.

والهدف من القول بنظرية العامل في النحو العربي من وجهة نظر الشاطبي هو هدف تعليمي يتوخى ضبط القوانين وتقريبها، فقد كان لهذه النظرية دور جليل في تقعيد النحو وتصنيف أبوابه، ويمكن القول: إن إنكار نظرية العامل هو إنكار

للنحو كله؛ لأن النحو يقوم في معظم مسائله على العوامل النحوية المختلفة، ولو جرد النحو من هذه العوامل لضاعت مقاييسه، واختلت قواعـده واضطربت مسائلـه.

ويرى الشاطبي أن مخالفة إجماع النحويين كمخالفة إجماع الفقهاء وإجماع الأصوليين وإجماع المحدثين، وكل علم اجتمع أربابه على مسألة منه، فإجماعهم حجة، ومخالفهم مخْطِئ، والذي يقْطَع به، ولا يشك فيه أن الإجماع في كل فَن شرعي أصله المنقول حجة؛ لأن الإجماع معصوم على الجملة قامت بذلك الدلائل الشرعية على ما تقرر في الأصول، وقد استند الشاطبي إلى الإجماع كثيراً في التدليل على بعض الأحكام، يقْطَع به، ولا يتجاوزه.

ومن الجدير بالذكر أن معظم المسائل النحوية التي أجمع عليها النحاة، واحتج لها الشاطبي بالإجماع، تُمثل اتفاقاً على واقع استعمالي، لا يمكن الاختلاف فيه، وأما ما كان من اتفاق النحاة متصلاً بالإجراء النظري الذي يتعلق بأدوات التحليل المستخدمة لبناء علم النحو، مثل التقدير والتأويل، فإن الشاطبي يرى أن مخالفة إجماعهم في مثل هذا جائزة، فلو كانت مخالفة الإجماع فيما يوجب حكْماً ظاهراً لكانت المخالفة حينئذٍ محذورة، أما في غير ذلك، فليست بمحذورة.

والشاطبي في مسائل الخلاف قام بعرض آراء المذاهب النحوية وانتقادها، واختيار ما يبدو مناسباً منها، وقد جاءت اختياراته في كثير من الأحيان متوافقة مع المذهب البصري الذي ساد في جميع البيئات التي عنيت بدراسة النحو.

والشاطبي شديد الاهتمام بسيبويه يعول كثيراً على كتابه، ولا تكاد صفحة من صفحات (المقاصد الشافية) تخلو من إشارة إليه، وقد أبدى الشاطبي فهماً عجيباً لمرامي سيبويه ومقاصده، مما جعله في كثير من الأحيان يصحح بعض شُراحه، وقد أزال عن كلام سيبويه بعض الأوهام التي ظنها النحاة من باب التناقض، وسيبويه عنده إمام النحو بلا منازع، وهذه العناية بسيبويه والنحو المشرقي تَجعلُنا نُقرر أن الشاطبي لم يكُن متعصباً لنحاة الأندلس.

ولقد تبين أن أكثر ما نقله الشاطبي في (المقاصد الشافية) إنما هو على مذهب البصريين، وإذا علمنا أن ابن مالك كثيراً ما يقف في (الألفية) مع مذهب سيبويه

وجمهور البصريين، ظهر لنا مدى التوافق الحاصل بينهما في معالجة المسائل النحوية، ولعل وحدة المذهب واتحاد المنهج جعلتا الشاطبي يصرح في غير موضع من كتابه بأنه ملتزم الانتصار لمذاهب ابن مالك، ومرجح لها على غيرها ما قدر على ذلك.

المراجع

ابن الأثير، المبارك بن محمد (ت: 606هـ)، 1399هـ، **النهاية في غريب الحديث**، تحقيق: محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، دار الفكر، بيروت.

ابن الأثير، المبارك بن محمد (ت: 606هـ)، 1969م، **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار البيان، دمشق.

ابن الباذش، أحمد بن علي (ت: 540هـ)، 1403هـ، **الإقناع في القراءات السبع**، تحقيق: عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد (ت: 833هـ)، **النشر في القراءات العشر**، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن السراج، محمد بن سهل، (ت: 316هـ)، 1999م، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4.

ابن الطيب، محمد الفاسي (ت: 1170هـ)، **موطئة الفصيح لموطأة الفصيح** نسخة حسنة حديثة نقلت عن نسخة دار الكتب المصرية، كتبه: محمد بن أحمد الوشلي، رقم (2991 ز).

ابن القاضي، أبو العباس أحمد بن محمد (ت: 1025هـ)، 1973م، **جذوة الاقتباس في ذكر من دخل من الملوك والعلماء مدينة فاس**، دار المنصور، الرباط.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت: 392هـ)، 1993م، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت: 392هـ)، 1954م - 1960م، **المنصف شرح لكتاب التصريف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت: 392هـ)، 1999م، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت: 392هـ)، 1999م، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

ابن حبان، محمد البستي (ت: 354هـ)، 1993م، **صحيح ابن حبان**، تحقيق: شُعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت: 370هـ)، 2007م، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت: 370هـ)، **مختصر في شواذ القرآن**، تحقيق: ج.برجشتراسر، دار الهجرة، الرياض.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت: 669هـ)، 1972م، **المقرب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد ا الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت: 669هـ)، 1976م، **ضرائر الشعر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، جامعة عين شمس.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت: 669هـ)، 1982م، **شرح الجمل**، تحقيق: صاحب جعفر أبو جناح، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية، بغداد.

ابن مالك، محمد بن عبد ا (ت: 672هـ)، 1967م، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة.

ابن مالك، محمد بن عبد ا (ت: 672هـ)، 1982م، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، القاهرة.

ابن مالك، محمد بن عبد ا (ت: 672هـ)، 1990م، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة.

ابن مالك، محمد بن عبد ا ، (ت: 672هـ)، 1983م، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط3.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى، (ت: 324هـ)، 1980م، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2.

ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن (ت: 592هـ)، 1982م، **الرد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط3.

ابن منصور، عبد الوهاب، 1978م، **أعلام المغرب العربي**، المطبعة الملكية، الرباط.

ابن منظور, جمال الدين محمد بن مكرم (ت: 711هـ)، لسان العرب، 2000م، دار صادر، بيروت، 14: 365.

ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت:711هـ)، 2000م، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، (ت:761هـ), 2003م، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**, تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية, بيروت.

أبو المكارم، علي، 1972م، **أصول التفكير النحوي**، منشورات الجامعة الليبية.

أبو حيان، محمد بن يوسف، (ت:745هـ)، 1998م، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة.

أبو حيان، محمد بن يوسف، (ت:745هـ)، 2001م، **البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.

أبو زيد، نصر حامد، 1988م، **التأويل في كتاب سيبويه**، مجلة ألف (تصدرها الجامعة الأمريكية بالقاهرة)، العدد الثامن (عن الهرمينوطيقا والتأويل) ص: 93، 94.

أبو زيد، نصر حامد، 1996م، **إشكاليات القراءة وآليات التأويل**، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط4.

أحمد، نوزاد حسن، 1996م، **المنهج الوصفي في كتاب سيبويه**، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي.

إدريس، مقبول، 2004م، **البعد التداولي عند سيبويه**، مجلة عالم الفكر، المجلد 33، العدد1، ص: 259، 260.

الإدريسي، أحمد، 1977م، **أصول النحو العربي من خلال كتاب (الاقتراح) للسيوطي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية (الرباط)، العدد الثاني، ص: 262.

الأستراباذي، محمد بن الحسن (ت:686هـ)، 1985م، **شرح كافية ابن الحاجب**, دار الكتب العلمية، بيروت.

الأفغاني، سعيد، 1959م ـ 1960م ، **هل في النحو مذهب أندلسي؟**، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد، المجلد السابع والثامن، ص: 75 ـ 84.

الأفغاني، سعيد، 1978م، **من تاريخ النحو**، دار الفكر، بيروت، ط2.

الأفغاني، سعيد، 1987م، **في أصول النحو**، المكتب الإسلامي، بيروت.

آل ياسين، محمد حسين، 1979م، **الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الرابع الهجري**، مكتبة الحياة، بيروت.

الألوسي، محمود شكري، **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**، دار صعب، بيروت.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ)، 1957م، **رسالتان لابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت:577هـ)، 1913م، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: فون غوتهولد فايل، ليدن.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، (ت:577هـ)، 1998م، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

أنيس، إبراهيم، 2003م، **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط8.

بحيري: سعيد حسن، 1989م، **عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه ـ محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

البخاري: محمد بن إسماعيل (ت: 256هـ)، 1378هـ، **الجامع الصحيح**، دار الشعب، القاهرة.

برجشتراسر، 2003م، **التطور النحوي للغة العربية**، مراجعة: رمضان عبد التواب, مكتبة الخانجي, القاهرة، ط4.

بروكلمان، كارل، 1983م، **تاريخ الأدب العربي**، نقله إلى العربية: رمضان عبد التواب، راجع الترجمة: السيد يعقوب بكر، دار المعارف، ط3.

بشر، كمال محمد، 1986م، **دراسات في علم اللغة**، دار المعارف، القاهرة، ط9.

بشر، كمال محمد، 1999م، **اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم**، دار غريب، القاهرة.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت:1093هـ), 2000م، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**, تحقيق: عبد السلام هارون, مكتبة الخانجي, القاهرة، ط4.

البلقيني: سراج الدين (ت: 805هـ) والدماميني: بدر الدين (ت: 827هـ)، 1998م، **الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية مكاتبة بين الدماميني والبلقيني**، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، عالم الكتب، بيروت.

بن الطيب، محمد الفاسي، (ت: 1170هـ)، 2002م، **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح**، تحقيق، وشرح: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي

بودرع، عبد الرحمان، 2007م، **من قضايا النظرية اللغوية العربية**، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية الثامنة والعشرون، الرسالة 267، ص: 96، 97.

ترحيني، فايز، 1982م، **مراجعة كتاب (الدراسات اللغوية في الأندلس) لرضا عبد الجليل الطيار**، مجلة الفكر العربي، العدد السادس والعشرون، ص: 279.

التنبكتي، أحمد بابا بن أحمد (ت: 1036هـ)، 1351 هـ، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج بهامش (الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب) لابن فرحون**، الفجامين، القاهرة.

جمال الدين، مصطفى، 1405هـ، **البحث النحوي عند الأصوليين**، دار الهجرة، إيران - قم، ط2.

الجنابي، طارق عبد عون، 1973م، **ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه**، مطبعة أسعد، بغداد.

الحاكم، محمد بن عبد ا (ت: 405هـ)، 1990م، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.

حجازي، محمود فهمي، 1973م، **علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية**، وكالة المطبوعات، الكويت.

الحجوي، محمد بن الحسن (ت: 1376هـ)، 1977م، **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

حجي، محمد، 1975م، **كتاب سيبويه في المغرب والأندلس**، اللسان العربي ملف كامل بعنوان: (ذكرى سيبويه)، المجلد الثاني عشر، الجزء الأول.

الحديثي، خديجة، 1974م، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت.

الحديثي، خديجة، 1981م، **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، دار الرشيد، بغداد.

الحديثي، خديجة، 2001م، **المدارس النحوية**، دار الأمل، إربد، ط3.

حسام الدين، كريم زكي،1985م، **أصول تراثية في علم اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2.

حسان، تمام، 1974م، **القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي**، مجلة اللسان العربي، مكتب التنسيق والتعريب في الوطن العربي، المجلد الثالث عشر، ص: 62.

حسان، تمام، 1984م، **اللغة العربية والحداثة**، مجلة فصول، المجلد الرابع، العـدد الثالث، ص: 132.

حسان، تمام، 1988م، **الأصول دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العـرب**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

حسان، تمام، 1990م، **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

حسان، تمام، 2004م، **اللغة العربية معناها ومبناها**، عالم الكتب، القاهرة، ط4.

حسب ا ، علي، 1964م، **أصول التشريع الإسلامي**، دار المعـارف، القاهـرة، ط3.

حسن، عباس،1971م، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، دار المعارف، القـاهرة، ط2.

حسين، رفعت حسين، 2005م، **الإجماع في الدراسات النحويـة**، عـالم الكتـب، القاهـرة.

حسين، محمد الخضر، 1936م، **الاستشهاد بالحديث في اللغة**، مجلة مجمع اللغـة العربية الملكي، الجزء الثالث، ص: 197، 198.

الحموي، ياقوت بن عبد ا (ت: 626هـ)، **معجم البلدان**، دار الفكر، بيروت.

الخثران، عبد ا بن حمد، 1993م، **مراحل تطور الدرس النحـوي**، دار المعرفـة الجامعية، الإسكندرية.

خاف ا : محمد، وأمين: محمد شوقي، 1963م، **مجمع اللغة العربية فـي ثلاثـين عاماً (1932 ـ 1962) مجموع القرارات العلمية**، الهيئـة العامـة لـشئون المطابع الأميرية، القاهرة.

خليل، حلمي، 1996م، **العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

الداني، عثمان بن سعيد، (ت:444هـ)، 1985م، **التيسير في القـراءات الـسبع**، تحقيق: أوتو برتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3.

دي سوسور، فردينان، 1988م، **علم اللغة العام**، ترجمة: يوئيل يوسـف عزيـز، ومراجعة النص العربي: مالك يوسف المطلبي، بيت الموصل، الموصل، ط2.

ذو الرمة، غيلان بن عقبة (ت:117هـ)، 1982م، **ديوانه**، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط2، ص: 112

رؤبة بن العجاج، (ت:145هـ)، 1980م، **ديوانه**، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2.

الراجحي، عبده، 1972م، **فقه اللغة في الكتب العربية**، دار النهضة العربية، بيروت.

الراجحي، عبده، 1986م، **النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج**، دار النهضة العربية، بيروت.

الراجحي، عبده، 1988م، **دروس في المذاهب النحوية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

راضي، عبد الحكيم، 2003م، **نظرية اللغة في النقد الأدبي**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط2.

الريسوني، أحمد: نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، 1995م، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، ط4، ص: 312، 313

الزبيدي، محمد بن الحسن (ت: 379هـ)، 1973م، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2.

الزبيدي، محمد بن الحسن، (ت: 379هـ)، 1890م، **كتاب الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذباً**، تحقيق المستشرق: اغناطيوس كُويدى، طبع بروما.

الزجاج، إبراهيم بن السري، (ت:311)، 1988م، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت.

الزركشي، محمد بن عبد ا (ت: 794هـ)، 1391هـ، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت.

الزركلي، خير الدين، 1984م، **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء والمستعربين والمستشرقين**، دار العلم للملايين، بيروت، ط6.

الزمخشري، محمود بن عمر، (ت: 538هـ)، 1997م، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

زيدان، عبد الكريم،2003م، **الوجيز في أصول الفقه**، مؤسسة الرسالة، بيروت.

سامبسون، جيفْري، 1993م، **المدارس اللغوية التطور والصراع**، ترجمة: أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

السامرائي، إبراهيم، 1987م، **المدارس النحوية أسطورة وواقع**، دار الفكر، عمان.

السامرائي، فاضل صالح، 1975م، **أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية**، مطبعة اليرموك، بغداد.

سركيس، يوسف اليان، **معجم المطبوعات العربية والمعربة**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

السقا، مصطفى، 1957م، **نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين**، مجلة مجمع اللغة العربية القاهري، الجزء التاسع.

سلمان، عدنان محمد، **دراسات في اللغة والنحو**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد.

السنجرجي، مصطفى عبد العزيز، 1986م، **المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، المكتبة الفيصلية، جدة.

سيبويه، عمرو بن عثمان (ت:180هـ), 2004م، **الكتاب**, تحقيق: عبد السلام هارون, مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.

سيبويه، عمرو بن عثمان (ت:180هـ)، 1316هـ، **الكتاب**, المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، ط1.

السيوطي, جلال الدين عبد الرحمن (ت:911هـ), 1980م، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**, تحقيق: عبد العال سالم مكرم, دار البحوث العلمية, الكويت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، 1959م، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، 1964م، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، 2006م، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت:911هـ)، 1985م، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت: 790هـ)، 1982م، **الاعتصام**، دار المعرفة، بيروت.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت: 790هـ)، 1986م، **الإفادات والإنشادات**، دراسة وتحقيق: محمد أبي الأجفان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت: 790هـ)، 2007م، **المقاصد الشّافية في شَرح الخُلاصة الكافية**، الجزء الأول بتحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، والجزء الثاني بتحقيق: محمد إبراهيم البنا، والجزء الثالث بتحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، والجزء الرابع بتحقيق: محمد إبراهيم البنا وعبد المجيد قطامش، والجزآن الخامس والسادس بتحقيق: عبد المجيد قطامش، والجزء السابع بتحقيق: محمد إبراهيم البنا وسليمان بن إبراهيم العايد والسيد تقي، والجزآن الثامن والتاسع بتحقيق: محمد إبراهيم البنا، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت: 790هـ)، **الموافقات**، تحقيق: عبد ا دراز، دار المعرفة، بيروت.

شاهين، عبد الصبور، 1970م، **مشكلات القياس في اللغة العربية**، مجلة عالم الفكر، المجلد الأول، العدد الثالث.

شاهين، عبد الصبور، 1973م، **المنهج اللغوي في كتاب سيبويه**، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت، العددان الثالث والرابع.

شعبان، خالـد سعد، 2006م، **أصول النحو عنـد ابـن مالـك**، مكتبـة الآداب، القاهـرة.

شمس الدين، جلال: التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة ابستومولوجية، 1994م، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ص: 7.

شمس الدين، جلال، 1994م، **التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة ابستومولوجية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.

الشنتريني، علي بن بسام (ت: 542هـ)، 1979م، **الـذخيرة فـي محاسـن أهـل الجزيرة**، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

الشيباني، أبو عمرو إسحاق بن مرار (ت: 206هـ)، 1974م، **كتاب الجيم**، تحقيق: إبراهيم الأبياري وعبد العليم الطحاوي وعبد الكريم العزباوي، الهيئة العامـة، القاهرة.

الصدر، محمد بـاقر، 1986م، **الأسـس المنطقيـة للاسـتقراء**، دار التعـارف للمطبوعات، بيروت، ط5.

ضيف، شوقي، 1999م، **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، ط8.

طلبة، عبد الحميد، **تاريخ النحو وأصول النحويين البصرة والكوفة**، مكتبة الشباب، القاهرة.

الطنطاوي، محمد، 1997م، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحـاة**، عالـم الكتـب، بيروت.

الطيار، رضا عبد الجليل، 1980م، **الدراسات اللغوية في الأنـدلس**، دار الرشـيد للنشر، بغداد.

عاشور، المنصف، 1992م، **نظرية العامل ودراسة التركيب**، ضمن (صناعة المعنى وتأويل النص) أعمال الندوة التي نظمها قسم العربية جامعة تونس، منشورات كلية الآداب بمنوبة، مجلد8.

العامري، لبيد بن ربيعة (ت: 41هـ): **ديوانه**، دار صادر، بيروت.

عبابنة، يحيى، والزعبي: آمنة، 2005م، **علم اللغة المعاصر مقـدمات وتطبيقـات**، دار الكتاب الثقافي، اربد.

عبد التواب، رمضان، 1999م، **فصول في فقه العربية**، مكتبة الخانجي، القـاهرة، ط6.

عبد الرحمن، ممدوح، 1999م، **من أصول التحويل في نحو العربية**، دار المعرفـة الجامعية، الإسكندرية.

عبد اللطيف، محمد حماسة، (د.ت)، **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، ص: 200.

عبد اللطيف، محمد حماسة، 1979م، **الضرورة الشعرية في النحو العربي**، مكتبـة دار العلوم، القاهرة.

عبد اللطيف، محمد حماسة، 1990م، **من الأنماط التحويلية فـي النحـو العربـي**، مكتبة الخانجي، القاهرة.

العبيدي، حمـادي، 1992م، **الشاطبي ومقاصد الـشريعة**، دار قتيبـة، بيـ ـروت ودمشق.

العقاد، عباس محمود، 1988م، **أشتات مجتمعات في اللغة والأدب**، دار المعـارف، القاهرة، ط6.

العكْبري، أبو البقاء عبد ا بن الحسين، (ت: 616هـ)، 1971م، **التبيان في شرح الديوان**، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

عمايره، خليل أحمد،1987م، **في التحليل اللغوي منهج وصـفي تحليلـي**، مكتبـة المنارة، الزرقاء.

عمر، أحمد مختار، 1982م، **البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التـأثير والتأثر**، عالم الكتب، القاهرة، ط4.

عمر، أحمد مختار، 2001م، **الاستدلال بالقراءات القرآنية على صحة العديد مـن الاستخدامات اللغوية الشائعة في عربية المعاصرين**، مجلـة مجمـع اللغـة العربية القاهري، العدد الثاني والتسعون، ص: 186.

عِنَان، محمد عبد ا ، 1966م، **نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتـصرين**، لجنـة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط3.

عون، حسن، 1970م، **تطور الدرس النحوي**، معهد البحوث والدراسات العربيـة، القاهرة.

عياد، شكري محمد، 1988م، **اللغة والإبداع**، إنترناشونال برس، القاهرة.

عيد، محمد، 1978م، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، عالم الكتب، القاهرة، ط2.

عيد، محمد، 1988م، **الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث**، عالم الكتب، القاهرة.

غروتسفلد، هاينس، 1980م، **خواطر هيكلية في كتاب سيبويه وكتب من جاء بعده من النحاة**، تعريب: عبد الجبار بن غريبة، مجلة حوليات الجامعة التونـسية، العدد الثامن عشر، ص: 261.

الفارسي، الحسن بن أحمد (ت:377هـ)، 1987م، **المسائل الحلبيات**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

الفاسي، علال، 1975م، **سيبويه والمدرسة الأندلسية المغربية في النحو**، اللـسان العربـي ملف كامل بعنوان: (ذكرى سيبويه)، المجلد الثاني عـشر، الجـزء الأول، ص: 80، 81.

الفاسي، محمد بن الطيب (ت: 1170هـ)، 2002م، **فيض نـشر الانـشراح مـن روض طي الاقتراح**، تحقيق، وشرح: محمود يوسـف فجـال، دار البحـوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط2.

كارتر، مايكل، 2006م، **جذور النحو العربي**، ترجمة وتعليق: عبد المـنعم الـسيد ومحمود مسعود، مجلة الألسن للترجمة، العدد السابع.

الكتاني، عبد الحي بن عبد الكبير، 1982م، **فهرس الفهارس والأثبـات**، باعتنـاء: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2.

كحيل، أحمد، 1944م، **النحو في الأندلس**، رسالة دكتوراة غير منشورة، كليـة دار العلوم، القـاهرة.

لسان الدين بن الخطيب، محمد بن عبد الله (ت: 776هـ)، 1980م، **اللمحة البدرية في الدولة النصرية**، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط3.

لسان الدين بن الخطيب، محمد بن عبد الله (ت: 776هـ)، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة.

المبرد، محمد بن يزيد، (ت: 285هـ)، 1963م، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، القاهرة.

المجاري: محمد بن محمد بن علي (ت: 862هـ)، 1982م، **برنامج المجاري**، تحقيق: محمد أبي الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

المخزومي، مهدي، 1958م، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط2.

مخلوف، محمد بن محمد، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، دار الفكر، بيروت.

مدكور، إبراهيم بيومي: "منطق أرسطو والنحو العربي"، مجلة مجمع اللغة العربية (القاهرة)، الجزء السابع، سنة 1953م، ص: 341.

مدكور، إبراهيم بيومي، 1953م، **منطق أرسطو والنحو العربي**، مجلة مجمع اللغة العربية القاهري، الجزء السابع.

المرادي، الحسن بن قاسم (ت: 749هـ)، 2007م، **شرح الألفية لابن مالك**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف، بيروت.

المرادي، الحسن بن قاسم، (ت:749هـ)، 1992م، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت.

المزيني، حمزة، 1417هـ، **مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية المعاصرة**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد53، ص: 43.

المزيني، حمزة، 2000م، **مراجعات لسانية** (الجزء الثاني)، كتاب الرياض، العدد 75.

المسدي، عبد السلام، 1986م، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2.

مصطفى، إبراهيم، والزيات: أحمد حسن، وعبد القادر: حامد، النجار: محمد علي، 1972م، **المعجم الوسيط**، المكتبة الإسلامية، إستانبول، ط2.

مطلق، البير حبيب، 1967م، **الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر ملوك الطوائف**، المكتبة العصرية، بيروت.

مغالسة، محمود حسني، 1979م، **احتجاج النحويين بالحديث**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد الثاني، الجزء الثالث والرابع، ص: 42.

المقري، أحمد بن محمد (ت: 754هـ)، 1968م، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

مكرم، عبد العال سالم، 2006م، **القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية**، المكتبة الأزهرية، القاهرة.

المهيري، عبد القادر، 1983م، **التعليل ونظام اللغة**، مجلة حوليات الجامعة التونسية، العدد 22، ص: 175 ـ 189.

المهيري، عبد القادر، 1993م، **نظرات في التراث اللغوي العربي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

موور (تيرينس)، وكارلنغ (كريستين)، 1998م، **فهم اللغة (نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي)**، ترجمة: حامد حسين الحجاج ومراجعة: سلمان داو الواسطي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

الميداني، أحمد بن محمد، (ت:518هـ)، 1987م، **مجمع الأمثال**، تحقيق: نعيم حسن زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت.

ناصف، علي النجدي: "نقد كتاب (المدارس النحوية) لشوقي ضيف"، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، الجزء 22، ص: 181

النايلة، عبد الجبار، 1975م، **الشواهد والاستشهاد في النحو**، جامعة بغداد.

نبهان، عبد الإله، 1995م، **بحوث في اللغة والنحو والبلاغة**، مطبعة اليمامة، حمص.

نجيب، محمود، 1999م، **شروح الألفية مناهجها والخلاف النحوي فيهـا**، رسـالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب.

النحاس، أحمد بن محمد، (ت:338هـ)، 1988م، **إعراب القـرآن**، تحقيق: زهيـر غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط3.

نحلة، محمود أحمد، 2002م، **أصول النحـو العربـي**، دار المعرفـة الجامعيـة، الإسكندرية.

الهيتي، عبد القادر رحيم، 1975م، **خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القـرن السابع الهجري**، دار القادسية، بغداد.

وافي: علي عبد الواحد، 1940م، **علم اللغة**، نهضة مصر، القاهرة، ص: 33.

ولفنسون، أبو ذؤيب، **تاريخ اللغات السامية**، دار القلم، بيروت.